

التحليل الاشتراكية عند ابن خلدون في تاريخ الأندلس

تأليف

دكتورة
أسميرة حكيم يوسف

مدرسة النحو والعرف بكليات البعثات
جامعة الأزهر

١٣٩١ هـ — ١٩٧١ م

مطبعة الطبع محفوظة المؤسسة

الجملة الأثرية عند ابن خثيثايم الأنيثاري

تأليف

دكتورة
أسميرة حكي توفيق

مدرسة النحو والصرف بكلية البنات
جامعة الأزهر

مكتبة الجيزة العامة
Giza Public Library

١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م

حقوق الطبع محفوظة المؤلف

Giza Public Library



000026551 - 2

مطبعة البرلمان بالقبة

مكتبة الزهراء

الإدارة ٨ ش عبد العزيز - عابدين - القاهرة

ت : ٣٩١٦٥١٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد سيد المرسلين وبعد .
فإن كتاب الذى بين أيدينا مكلل لكتاب السابق « الجملة الفعلية عند
ابن هشام الانصارى » والفكرة الرئيسة فى الكتابين تقوم على أساس
أن الجملة هى الموضوع الاساسى لدراسة النحوية ، ذلك أن كل كلام ليس
سوى مجموعة من الجمل المفهدة .

وعلى الرغم من أن الجملة هى الوحدة التى يتألف منها كل كلام ، وأنها
المركب الذى يحمل فى ثناياه فكرة تامة ، وأنها هى التى يعبر بها المتكلم
عما يلشأ فى نفسه من أفكار ، وبها تنقل هذه الأفكار الى غيره من الناس ،
على الرغم من الأهمية الكبيرة للجملة فى التعبير والافصاح والتفاهم ، فقد كان
حفظها من عناية النحاة قليلاً جداً ، إذ لم يتعرضوا للكلام عليها إلا فى ثنايا
موضوعات أخرى ، ولم يعمقوا بالبحث فيها إلا عرضاً فى طيات الفصول
والابواب ، ولم يشاروا إليها إلا مضطربين . حين يعرضون فى أبواب المبتدأ
والخير والنعمة والحال ، عن الخبر والنعمة والحال الجملة ، وكذلك حين يتكلمون
فى موضوع الشرط الذى ينبئ على جملتين « الشرط وجملته الجواب » وغير ذلك
من الموضوعات المنفرقة بين دفتى كتاب النحو . ولا أعم من النجاة من عنى
بالجملة وأنواعها وأقسامها ، وكتب عنها تحت عنوان مستقل غير ابن هشام
الانصارى فى كتابه « منى اللبيب » .

وإذ في دراسة الجملة في الأساس الصحيح لدراسة النحو ، من حيث كونها الأساس الذي يبنى عليه الحديث ، وإذا تناولت في هذه الدراسة الكلمة ، فأنما أتناولها من حيث هي جزء من مركب تام ، ومن حيث كونها عمدة (مسنداً أو مسنداً إليه) ، ومن حيث كونها فضله أو تابعا ، ومن حيث كونها منسوبة إليها نسبة لا تعبر عن فكرة تامة ، ولا يصح الاكتفاء بها أو السكوت عليها ، وهي النسبة التي يسميها النحاة (الاضافه)

وتنقسم دراسة الجملة في نظري إلى قسمين : القسم الاول ، يبحث في الجملة من حيث تأليفها ونظامها ، وطبيعتها ، وأجزائها ، وما يطرأ على أجزائها الرئيسه وغير الرئيسه في أثناء التأليف ، من تقديم وتأخير ، وإظهار وإضمار ، وذكر وحذف . والقسم الثاني ، يعني بالجملة بوصفها 'كلاً' يعبر عن معنى معين ، كالنفي والاستفهام والتوكيد والشرط إلى آخره . ويعنى أوضح فاقسم الثاني ، يعني بما يمرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض كالتوكيد وأدواته ، والنفي وأدواته ، والاستفهام وأدواته ، إلى غير ذلك من المعاني العامة التي يعبر عنها بالأدوات ، وتعالجها على المتكلمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول ، وباختصار فإن القسم الثاني من دراسة الجملة عندي ، يعني بالجملة بوصفها أسلوباً من أساليب التعبير المختلفة .

أما القسم الاول من دراسة الجملة ، فقد تناولته في كتابين ، كل كتاب مستقل بنوع من نوعي الجملة في اللغة العربية . تناول الكتاب الاول الجملة الفعلية ، والكتاب الثاني وهو الذي بين أيدينا ، اختص بالجملة الاسمية .
وأما القسم الثاني من دراسة الجملة فقد تناولته في كتاب مستقل تحت عنوان « أساليب التعبير النحوية » .

ولما كنت أدرس لطالبات جامعة الأزهر شرح ابن هشام على ألفية ابن مالك في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) ، فقد رأيت أن أجمع بين الدراسة النحوية التي تنبني على دراسة المركّب النحوي المسمى « جملة مفيدة » ، وبين آراء (ابن هشام الانصاري) النحوي الوحيد الذي فطن إلى ما للجملة من أهمية في حدّ ذاتها ، لذلك سنتناول هذا الكتاب الجملة الاسمية عند (ابن هشام) ، مع شرح ما يصعب على الدارس من عباراته وتراكيبه ، وإظهار موضع الشاهد فيها ، وتبيين الفروق الاسمية بين المذهبين البصري والكوفي ، وتوضيح اتجاه (ابن هشام) نحو المذهبين .

سأتكلم عن الركنين الرئيسين للجملة الاسمية : المبتدأ والخبر ، شروطهما وأنواعهما ، والموضع الأصلي لكل منهما في الجملة ، ومواضع تقديم وتأخير ، وحذف وتقدير كل منهما ، ذلك أنه لا يلزم أن تحتوي الجملة الاسمية على العناصر المطلوبة كلها ، فقد تخلو من المسند إليه لفظاً ، أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره ، كخلوها من المسند إليه في نحو (هزأُ جميلٌ) و (في عنقي لأثابرنَ حتى أفوز) ، ومن المسند في نحو (خرجت فاذا الهص) ، ونحو قولنا (عمرٌو) في جواب من سأل : من زارك أمس ؟ ، ونحو (لولا النيلُ لأصبحت مصر صحراء قاحلة) .

وأتكلم بعد ذلك عن العوامل التي تدخّل أحكام الجملة الاسمية : أنواعها وعملها وحالاتها المختلفة من حيث العمل والتعليق والالغاء - وأخيراً أتكلم عن الجملة الاسمية التي لها موضع من الأعراب ، والجملة الاسمية التي لا موضع لها من الإعراب .

ويتناول هذا الكتاب التوابع بالبحث ، من حيث كونها من مكملات الجملة الاسمية . وبذلك أكون قد استوفيت في الكتابين الكلام عن الجملة في اللغة العربية بقسميها : الجملة الفعلية والجملة الاسمية ، من حيث أركانها الرئيسة (المسند إليه والمسند) ، والمكملات المنصوبة والمجرورة ، والتوابع التي ليس لها إعراب مستقل ، بل أنها تقع غيرها في إعرابها .

وأعتقد أن دراسة النحو بهذه الطريقة توجد حلولا سهلة لكثير من مشكلات النحو ، وتذلل كثيرا من عقده التي تصعب على الدارسين ، وخصوصا المبتدئين والشداة من طلاب العلم ، الذين لم تستحصف ملكاتهم وعقولهم .

أميره علي توفيق

المجوزة ٣١ يناير ١٩٧١

يقسم النحاة الجملة في اللغة العربية إلى نوعين : جملة اسمية وجملة فعلية .
ويحددون الجملة الاسمية بأنها الجملة التي تبدأ باسم ، والجملة الفعلية بأنها الجملة
التي تبدأ بفعل حقيقة أن كل جملة تتكون من ركنين أساسيين هما المسند إليه
والمسند ، غير أن نظام تركيب الجملة يختلف في الجملة الاسمية عنه في الجملة
الفعلية . فالجملة الاسمية تبدأ دائماً بالمسند إليه ويسمى المبتدأ ، ويليه المسند
أو الخبر . أما الجملة الفعلية فتبدأ دائماً بالمسند أي الفعل ثم يليه المسند إليه أي
الفاعل أو نائب الفاعل .

(المبتدأ)

المبتدأ هو الركن الأول في الجملة الاسمية ، أي المسند إليه وهو موضوع
المكلام المتحدث عنه .

تعريفه :

هو اسم أو بمنزلة ، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلة ، مخبر عنه
أو وصف رافع لمكتفى به .

الاسم الصريح : نحو (الله) في (الله ربنا) ، و (محمد) في (محمد رسولنا)
والذي بمنزلة الاسم الصريح : نحو المصدر المؤول من (أن) والفعل
(وأن تصوموا) في قوله تعالى (وأن تصوموا خير لكم) لأنه في تأويل
(صومكم) وخبره (خير لكم) .

ونحو المصدر المأخوذ من همزة التسمية بعد (سواء) والفعل في قوله تعالى

(سواءٌ عليهم أُنذرتهم أم لم تنذرتهم) حيث يعرب (سواءٌ) خبراً مقدماً ،
والمصدر المنسبك من همزة التسوية والفعل (أُنذرتهم) وتقديره (إذارتهم)
مبتدأ مؤخر ، وجملة (لم تنذرتهم) معطوفة على جملة (أُنذرتهم) . وسبك
المصدر بدون حرف مصدرى مطرد في باب التسوية ، شاذ في غيرها .

ونحو المصدر المأخوذ من الفعل و (أن) المقدرة (تسمع) في نحو
(تسمع بالمعدي خيرٌ من أن تراه) فتسمع مبتدأ وهو في تأويل (سماعك)
وقبله (أن) المقدرة . وسبك المصدر هنا شاذ لعدم وجود حرف مصدرى .

ويتضح لنا من الأمثلة السابقة أن الاسم قد يؤول من (أن) المصدرية
والفعل ، أو من همزة التسوية بعد (سواء) والفعل ، أو من (أن) المحذوفة
والفعل ، سواء بقي عملها أم حذفت وقدرت وزال عملها .

والجرد عن العوامل اللفظية : هو ما كان غير مسبوق بكلمة من الكلمات
التي تعمل الرفع فيما يجيء بعدها من الكلمات مثل (كان) ، مثل ذلك
(الجنودُ ينفدون ووطنهم بأرواحهم) فكلمة الجنود تعرب مبتدأ ، وهي غير
مسبوقة بأي عامل من العوامل اللفظية ، التي تؤثر في إعراب الكلمة التي
تجيء بعدها ، فهي مجرّدة عن العوامل اللفظية .

والذي بمنزلة الاسم الجرد عن العوامل اللفظية : أي الذي يعتبر غير

مسبوق بعامل لفظي على الرغم من وجود عامل قبله ، كما يحدث عندما يسبق
المبتدأ بحرف من حروف الجر الزائدة ، أو بحرف من الحروف الشبيهة بحرف الجر
الزائد مثل لعل و رب ، وذلك لأن حرف الجر الزائد كـ لعل . مثال حرف الجر

الزائد (خالق) في قوله تعالى (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) فالمبتدأ في هذه الجملة كلمة (خالق) ، وقد دخل عليه حرف الجر الزائد (من) فاشتغل المحل أى آخر حرف في الكلمة وهو القاف الذى تظهر عليه علامة إعراب المبتدأ (الضمة) ، اشتغل حرف القاف بحركة حرف الجر الزائد أى الكسرة . ويعرب المبتدأ في هذه الحالة كما يلي : (خالق) مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على القاف منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

مثال آخر لهذه الحالة ، (حَسْبُ) في نحو (بحسبك درهم) إذ أن الباء حرف جر زائد و (حَسْبُ) مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الباء لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (الباء) لأن وجود الزائد كعدمه كما يذكر النحاة .

ويعتبر سيبويه (أى) في قوله تعالى (بَأْيُكُمْ الْمُفْتُونَ) من هذا القسم أى أنها اسم استفهام مبتدأ ، و (كُمْ) ضمير في محل جر مضاف إليه ، و (المفتون) خبر المبتدأ .

كما يرى بعض النحاة أن (بالصوم) في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (يامعشر الشباب ، من استطاعَ منكم البائة فلينزوج . . . ومن لم يستطع فعليه بالصوم) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدرة التى منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وهو (الباء) ، و (عليه) جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ، والمعنى (الصوم واجب)

ومثال الحرف الشبيه بحرف الجر الزائد (لعل) في قول الشاعر (لعلَّ أبى المنوار منك قريب) و (رَبِّ) في نحو (ربِّ رجلٍ صالحٍ لقيته) ، فمجرور لعلَّ

وَرُبَّ في موضع رفع بالابتداء لأن (امل) و (رُبَّ) يشبهان الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشيء

والخبر عنه، أي الاسم الجامد الذي يتحدث عنه نحو (عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين) فـ (عمر) اسم جامد، أخبر عنه به (ثاني الخلفاء الراشدين) أما نحو (تزال) من أسماء الأفعال فلا يعرب مبتدأ لأنه غير مخبر عنه، ثم إنه ليس بوصف.

والوصف : هو الاسم المشتق الذي يجري مجرى الفعل في حركاته وفي عمله كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وكذلك اسم التفضيل والاسم المنسوب.

اسم الفاعل نحو (قائم) في (أقام هذان الولدان) فقام في هذه الجملة اسم يعرب مبتدأ مرفوعاً بالضمة الظاهرة، أما نوع هذا الاسم فهو مشتق، ونوعه من المشتقات (اسم فاعل)، و (هذان) فاعل لـ (قائم) لأن اسم الفاعل يعمل عمله فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به إن وجد، وقد سدت الفاعل هنا مسد الخبر، أو بعبارة أخرى أغنى عنه.

واسم المفعول نحو (مضروب) في (ماضروب التلميذان)، فمضروب اسم مشتق، ونوعه من المشتقات (اسم مفعول) أما موقعه من الأعراب فمبتدأ، و (التلميذان) نائب فاعل سد مسد الخبر.

والصفة المشبهة نحو (حسن) في (هل حسن الوجهان) فحسن اسم مشتق ونوعه من المشتقات صفة مشبهة، وهو يعرب مبتدأ مرفوعاً بالضمة الظاهرة واسم التفضيل نحو (أحسن) في (هل أحسن في عين هند الكحل منه في عين غيرها) فـ (أحسن) اسم تفضيل، وإعرابه مبتدأ.

والاسم المنسوب نحو (ما عربي الشاعران) فـ (عربي) اسم لحقت به بإه النسب.

وقد يكون الوصف مؤولا نحو (نواك) في (لا نواك أن تؤذى أخى)
فـنـواك مبتدأ وهو مصدر بمعنى اسم المفعول أى (ليس متناوأك) بمعنى (لا ينبغي
لك تناوله) ، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (أن تؤذى) في محل رفع فاعل
(نول) سد مسد الخبر .

ويشترط في الوصف الذى يعرب مبتدأ أن يستغنى برفوه عن الخبر سواء
أكان فاعله إما ظاهرا نحو (الحمدان) في (أمسافر الحمدان ؟) ، أم ضميرا
بارزا نحو (هما) في (أمسافرهما ؟) وعلى هذا الأساس لا يصح أن نعرب
الوصف (قائم) في (أقائم أبواه زيد ؟) مبتدأ ، ذلك لأن المرفوع بالوصف
(أبواه) غير مكتمل به ، أو بعبارة أخرى غير مستغنى به عن الخبر ، وذلك
لأن الضمير في أبواه يحتاج إلى مفسر يسبقه لذلك يعرب المثال السابق على أن
(زيد) مبتدأ مؤخر ، و (قائم) خبر مقدم ، و (أبواه) أصله أبوان
فاعل الوصف مرفوع بالآف لأنه مثنى والنون حذفت لاضافة الاسم إلى هاء
الفائى . وهاء الفائى ضمير في محل جر مضاف إليه ، يعود على المبتدأ (زيد)
واشترط البعضون في الوصف الذى يرفع فاعلا أو نائب فاعل مستغنى به عن
الخبر ، أن يتقدمه نفي أو استفهام . والنفي يشمل النفي بالحرف (لا - ما - إن
لات) . ومن أمثلة المبتدأ الوصف المنفى بالحرف قول الشاعر :

خليلي ما واف بهدي أنما . إذا لم تكونا لى على من أظلم

حيث اعتمد الوصف وهو (واف) على النفي بالحرف (ما) ، و (واف) اسم
فاعل رفع فاعلا ضميرا بارزا (أنما) سد مسد الخبر

ويشمل النفي أيضا النفي بالفعل (ليس) نحو (ليس قائم الولدين) فقائم اسم
ليس ، ونحو (غير قائم الزيدان) فـ (غير) مبتدأ ، (قائم) مضاف إليه ،

و (الزيدان) فاعل قائم ، سدّ مسدّ خبر (غير) لأنّ المعنى (مقام الزيدان)
فمومل (غير قائم) معاملة (ماقائم) .

والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو (إنّا قائم الزيدان) ، لأنه بمعنى
(ماقائم " إلا الزيدان)

والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم ، ومن شواهد المبتدأ الوصف
المعتمد على استفهام بالحرف قول الشاعر :

اقاطن قوم سلمى أم نورا ظمنا إن يظعنوا فمعجيب عيش من قطنا
حيث اعتمد الوصف وهو (قاطن) على الاستفهام بالهمزة ، وهو واسم فاعل
مبتدأ ، استغنى برفوعه أي فاعله (قوم) عن الخبر
والاستفهام بالاسم نحو (كيف طائد التليذان ؟) .

أما الكوفيون فقد أجازوا أن يرفع الوصف فاعلا أو نائب فاعل مكتفى به دون
أن يعتمد هذا الوصف على نفي أو استفهام . وعلى هذا الأساس فإن قول الشاعر
خبير بنو لهب فلا تلك مأسيا مقالة لهبي إذا الطير مرت
يجوز فيه وجهان من الإعراب . الوجه الاول ، وهو رأى البصريين أن الوصف هنا
(خبير) لا يصح أن يعرب مبتدأ لأنه ليس مسبوقا بعرف أو باستفهام ، وإنما
يعرب خبرا مقدما و (بنو لهب) مبتدأ مؤخر . فإذا قيل كيف يجوز أن يكون الخبر
مفردا ، والمبتدأ جمعا ، فالجواب أنه جازي . هذا الموضع الاخبار بالمفرد
(خبير) عن الجمع (بنو لهب) لأن خبره على وزن (فعيل) وفعيل على وزن المصدر
ك (صهيل) ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع ، وقد أعطى هذا الوزن حكم
ماهر على زنته .

أما الوجه الثاني : وهو رأى الكوفيين فيقول ان الوصف هنا يعرب مبتدأ
فإن قيل ، إذا كان الكوفيون يميزون الابتداء بالوصف من غير ان يعتمد على نفي

أواستفهام فما الذي سوَّغ الابتداء به وهو نكرة ؟ والجواب ، أن الذي سوَّغ الابتداء بالنكرة في هذا الموضع هو أن النكرة تعمل عمل الفعل ، وأنها ترفع أسماء بعدها ، والعمل يعتبر من مسوغات الابتداء بالنكرة ، و (بنو لهب) فاعل (خير) ، وقد سدَّ هذا الفاعل مسد الخبر .

عامل الرفع في المبتدأ :

هناك خلاف بين البصريين والكوفيين حول عامل الرفع في المبتدأ والخبر ، فالبصريون ويتفق معهم ابن هشام يرون أن المبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء أي وقوعه في بدء الجملة وأولها ، وهو ما يعبر عنه النحاة بقولهم أن ارتفاع المبتدأ بالابتداء أو التجرد للإسناد ويرى البصريون أيضا أن المبتدأ هو عامل الرفع في الخبر ، وحاصل كلامهم أن المبتدأ يرفع بعامل معنوي هو الابتداء ، والخبر يرفع بعامل لفظي هو المبتدأ . أما الكوفيون فيرون أن المبتدأ والخبر يرفعان ، أي أن المبتدأ هو عامل الرفع في الخبر وهم يتفقون مع البصريين في ذلك ، وأن الخبر هو عامل الرفع في المبتدأ ، وهم يختلفون مع البصريين في عامل الرفع في المبتدأ ، إذ أن البصريين يرون أن عامل الرفع في المبتدأ معنوي ، على حين يرى الكوفيون أن عامل الرفع فيه لفظي وهو الخبر .

أنواع المبتدأ : يمكن تقسيم المبتدأ على أساسين : الأول ، من حيث الجود والاشتقاق . والثاني ، من حيث التعريف والتكبر .

١ - تقسيم المبتدأ من حيث الجود والاشتقاق :

المبتدأ إما أن يكون اسما جامدا أو مشتقا . وقد مرَّت بنا أمثلة كثيرة للمبتدأ الاسم الجامد . والمبتدأ الاسم المشتق إما أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مُشبهة أو اسم تفضيل أو اسما منسوبا كما سبق أن ذكرنا ووضحنا .

والاسم المشتق الذى يقع فى أول الجملة ويرفع أسما بعده يعرب فاعلا أو نائب فاعل يسمد الخبر يشترط فيه أن يكون معتمدا على نفي أو استفهام، وله ثلاثة أحوال ، نوضحها كما يلي :

١ - إذا لم يطابق الوصف ما بعده فى الافراد والتثنية والجمع ، وجب

أن يعرب مبتدأ ، أى إذا كان الوصف مفردا ، وصرفوعه منى أو جمعا نحو : (ما قائمٌ أخواك ؟) و (أناجحٌ المجتهدون ؟) و (أمسافرُ اليوم الطالبات ؟) - (قائمٌ وناجحٌ ومسافرٌ) يجب أن يعرب كل منها مبتدأ ، وصرفوع كل منها (أخواك - المجتهدون - الطالبات) يعرب فاعلا يسمد الخبر . ولا يصح أن يعرب الوصف فى الأمثلة السابقة خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا لأنه لا يصح أن يكون المبتدأ منى أو جمعا والخبر مفردا ، ذلك أن الخبر إذا لم يكن جملة ولا شبه جملة لابد أن يطابق المبتدأ فى الافراد والتثنية والجمع .

٢ - إذا طابق الوصف ما بعده فى غير الافراد ، تعين أن يعرب خبرا ، وبعبارة أخرى إذا طابق الوصف ما بعده فى التثنية والجمع ، وجب أن يعرب خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخرا عند جمهور النحاة ، نحو : (أقائمٌ أخواك ؟) و (أقائمون أخوتك ؟) ، فكل من (أقائمٌ) و (أقائمون) خبر مقدم ، وكل من (أخواك) ، و (إخوتك) مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز العكس لأن الوصف إذا رفع إما ظاهرا كانت حكمه حكم الفعل فى لزوم الافراد ، أو بمعنى آخر أنه لا يمكن إعراب كل من (أخواك) و (إخوتك)

فاعلا للوصف قبله إلا إذا كان الوصف مفردا ، لأن الوصف حكمه حكم الفعل لايشئ ولا يجمع عند تثنية أو جمع فاعله . وعلى هذا الأساس لا يجوز أن تعرب (أخواك) و (إخوتك) فى المثالين السابقين فاعلين لوصفين ، سداً مسدداً الخبر ،

لأن الوصف قبلهما غير مستوف لشروط الوصف الذي يرفق مع ما بعده ، وهو أن يكون مفردا .

٣ - إذا طابق الوصف ما بعده في حالتي التذكير والتأنيث احتمل الوجهان ، أى جاز أن نعرب الوصف في هذه الحالة مبتدأ أو خبراً مقدماً ، نحو : (أقائم أخوك ؟) ، (أقائمة أختك ؟) ، و (مامهزوم الجيش) فـ (قائم ، وقائمة ، ومهزوم) يجوز فيها وجهان من الأعراب : الأول ، أن كلا منها مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة ، و (أخوك) فاعل لـ قائم مسد الخبر ، وكذلك (أختك) فاعل لقائمة مسد الخبر ، أما (الجيش) فتائب فاعل مسد الخبر ، لأن الوصف إذا كان اسم مفعول يعرب مرفوعه تائب فاعل .

والوجه الثانى ، أن (قائم) و (قائمة) و (مهزوم) أخبار مقدمة ، و (أخوك) و (أختك) ، و (الجيش) مبتدآت مؤخرة .

أما إذا لم يطابق الوصف المرفوع ما بعده في التذكير والتأنيث ، أى إذا كانا مفردين وأحدهما مذكر والثانى مؤنث أو العكس ، نحو (أمتشق) فى الامتحان طالبة ؟) وجب إعراب الوصف مبتدأ والاسم المرفوع بعده فاعلاً له ، ولا يجوز الوجه الثانى لعدم المطابقة فى التأنيث .

ب - تقسيم المبتدأ من حيث التعريف والتنكير :

الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة لأن المبتدأ محكوم عليه ، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً ولو إلى حد ما ، وإلا كان الاسناد إليه والمحكم عليه لغواً لفائدة فيه ، ولذا يجب أن يكون المبتدأ معرفة بوجه من الوجوه ولا يجوز أن يبنى فـكرة إلا لسبب أو مسوغ . هذا إذا كان المبتدأ خبراً ، أما إذا كان

المبتدأ وصنأله فاعل أو نائب فاعل يغنى عن الخبر ، فيمكن أن يحى نكرة دون حاجة إلى مسوغ ، لأنه في هذه الحالة يكن بمنزلة الفعل ، والفعل في مرتبة التنكير ، فشبه الفعل أو بعبارة أخرى (المعل) يعتبر من مسوغات الابتداء بالنكرة كما سبق أن اتضح لنا في الكلام عن الشاهد :

خيرُ بنو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مَلِيْنِيَا مَقَالَةَ لَهَبِي إِذَا الطَّيْرُ صرَّتْ

أمثلة لمبتدآت من أنواع المعارف المختلفة :

- ١ - مبتدأ اسم علم : أنور السادات سياري حكيم.
- ٢ - مبتدأ معرفي بآل : التخطيط عامل هام في كسب الوقت وتوفير الجهد والمال .
- ٣ - مبتدأ اسم موصول : الذي أفخر به تقدم الصناعة في مصر في عهد الثورة.
- ٤ - مبتدأ اسم إشارة : هذان الهرمان من عجائب فن العمارة .
- ٥ - مبتدأ ضمير : أنتن طالبات ناجحات .
- ٦ - مبتدأ نكرة مضاف إلى معرفة : تهاون الآباء في تربية أبنائهم جريسة في حق الوطن .

فكل جملة من الجمل السابقة المبتدأ فيها معرفة إما بنفسه وإما بالاضافة إلى معرفة فهو في الجملة الأولى اسم علم وفي الثانية اسم محلى بآل ، وفي الثالثة اسم موصول، وفي الرابعة اسم إشارة ، وفي الخامسة ضمير ، وفي السادسة اسم نكرة خبر أنها كالمسبب التعريف باضافته إلى اسم معرفة .

مسوّغات الابتداء بالنكرة :

ذكرنا أنه لا يجوز أن يجرى المبتدأ نكرة إلا لسبب أو مسوّغ . والمسوّغ الذي يجيز الابتداء بالنكرة هو أن تحصل فائدة به . ويمكن حصر المواضع التي تحصل فيها فائدة من الابتداء بالنكرة فيما يلي :

- ١ - أن تفيد النكرة العموم .
- ٢ - إن تفيد النكرة الخصوص .
- ٣ - إن تجرى النكرة بعد أداة من الأدوات التي لا تجرى بعدها إلا الأسماء .
- ٤ - أن تقع النكرة في أول الجملة الحالية .
- ٥ - أن تقع جواباً .
- ٦ - أن تكون نكرة عاملة عمل الفعل أو أن تكون في معناه .

١ - تفيد النكرة العموم في الحالات التالية :

(أ) إذ كانت النكرة عاملة بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام . أسماء الشرط نحو (مَنْ يَقُمْ أَكْرَمَهُ) ، و (مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ) فهـ (مَنْ) و (مَا) في المثالين السابقين يعربان مبتدأ في محل رفع ، والجملة بعده المكونة من اسم الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ . وأسماء الاستفهام نحو (مَنْ عِنْدَكَ ؟) ، و (مَا عِنْدَكَ ؟) فهـ (مَنْ) ، و (مَا) في الجملتين السابقتين أسماء استفهام كل منهما في محل رفع مبتدأ ، وشبه الجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(ب) إذا كانت النكرة عامة بغيرها ، أو بعبارة أخرى إذا كانت النكرة واقعة في سياق استفهام أو نفي . مثال النكرة الواقعة في سياق الاستفهام (له) في (أ إلهٌ مع الله ؟) ، و (فِي) في (هل فِي فيكم ؟) .

ومثال النكرة الواقعة في سياق النفي (ما) في (ما خُلِّ لنا) ، و (ما) في (ما رَجُلٌ قائمٌ) .

(ح) أن تكون النكرة مبهمة ، نحو قول الشاعر : -

مرسعةٌ بين أرساغٍ به عَسمٌ يبتغي أرنبا

حيث قال (مرسعةٌ بين أرساغٍ) ووقعت النكرة فيه (مرسعة) مبتدأ لأن المتكلم قصد الإبهام ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل

(د) أن يراد بالنكرة الحقيقة . نحو (ثمرة) في (ثمرةٌ خيرٌ من جراحة) .

(هـ) أن يعطف على النكرة بشرط أن يجوز الابتداء بأحد المتعاطفين

نحو (طاعةٌ وقولٌ معروفٌ) ، ونحو (قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خيرٌ من صدقةٍ يتبعها أذى) ، فـ (طاعة) في المثال الأول مبتدأ وخبره تقديره (أمثل من غيرها) ، و (قول) في المثال الثاني مبتدأ وخبره (خير) .

٢ - وتفيد النكرة المخصوص ، وتخصيص النكرة يمنحها بعض التحديد،

ويضيق دائرة إطلاقها، والتحديد نوع من التعريف، أو بمعنى آخر تخصص النكرة في الأحوال التالية : -

(أ) إذا وصفت : وتخصيص النكرة بالوصف يكون لفظاً أو تقديرًا .
تخصيصها لفظاً نحو تخصيص (عبدٌ) بالصفة (مؤمنٌ) في نحو (لعبدٌ
مؤمنٌ خيرٌ من مشرك) ، ونحو تخصيص (رجل) بالجار والجرور
(من - كرام) في نحو (رجلٌ من الكرام عندنا) .

أما تخصيص النكرة بتقديرها فيهم من سياق الكلام كما في نحو (وطائفةٌ
قد ألهمهم أنفسهم) ، إذا أن الصفة هنا مقدرة وإن كانت غير موجودة في الجملة ،
وهي تفهم من سياق الكلام ، وتقديرها في المثال السابق (من غيركم) ، أى ،
(وطائفة من غيركم) . ونحو (السمن منوان بدرهم) ، حيث تخصص (منوان)
بصفة مقدرة هي (منه) ، أى ، (متوان منه) .

وقد يكون تخصيص النكرة لأنها تدل على معنى كما في الأسماء المصغرة ،
(رَجُلٌ) في نحو (رجُلٌ عندنا) ذلك لأن (رَجُلٌ) في معنى (رجلٌ صغيرٌ
عندنا) ، ونحو (سوداء) في قولهم (سوداء ولود خير من حسناء عقيم) . ذلك
أن الف التانيب الممدودة في (سوداء) تدل على المؤنث فهي بمثابة (امرأة
سوداء) بحذف الموصوف . ومن هذا التسم الذى يكون التخصيص فيه مقدرا ،
صفة التمجيب (ما أفعل) كما في نحو (ما أحسن زيدا) لأن معناه (شيء
عظيمٌ حسنٌ زيدا) ، وهذا هو الذى سوغ الابتداء بـ (ما) التعجبية النكرة .

فإن كان الوصف غير مخصص ، أو بمعنى آخر إذا لم تكسب الصفة للنكرة
التخصيص ، لم يجوز أن يُبتدأ بها كما في نحو (رجلٌ من الناس جاءنى) ،
فالوصف ، أى الجار والجرور (من الناس) لم يكسب النكرة (رجل) التخصيص
أى أن الصفة لم تعد تخصيص النكرة .

ب - إذا أضيفت، وتخصيص النكرة بالاضافة يكون باضافتها إلى نكرة مثلها
فيقل شيوعها وتصبح في درجة بين المعرفة والنكرة من ناحية التبيين والتحديد،
نحو تخصيص (كتاب) في (كتاب طفل اشتريته) بأنه كتاب طفل ،
ونحو (كتاب علوم وجدته) حيث خصص الكتاب بأنه كتاب مادة
العلوم وليس كتاب مادة أخرى .

ج - أن يكون خبر المبتدأ النكرة شبه جملة (ظرفاً أو مجروراً) مختصاً متقدماً على
المبتدأ ، الظرف نحو قوله تعالى (ولدينا مزيد) ف (مزيد) مبتدأ مؤخر وهو
نكرة . (ولدنيا) أى الظرف خبر المبتدأ وقد تقدم عليه . والمجرور نحو قوله
تعالى (وعلى أبصارهم غشاوة) حيث يعرب (غشاوة) مرفوع وهو مؤخر ،
و (على أبصارهم) أى الجار والمجرور خير مقدم .

ويلاحظ أنه لا يجوز تقديم المبتدأ النكرة على الخبر المختص الظرف
أو المجرور ، كما في نحو (رجلٌ في الدار) ، كما لا يجوز تقديم الخبر إن فقد شرط
الاختصاص لأنه عند ذلك يكون بلا فائدة كما في نحو (عند رجل مال) ،
و (لانسان ثوابٌ) .

د - أن تكون النكرة من الأمور المخارقة للعادة نحو (بقرةٌ تكلمت)
(امرأةٌ تلدُ خمسة عشر طفلاً) .

٣ - الأدوات التى مجيء النكرة بعدها مبتدأ هى :

أ - (إذا) المفاجأة : نحو (أسد) في قولنا (خرجت فإذا شاعرٌ
بالباب) ، فـ (أسد) تعرب مبتدأ و (الباب) شبه جملة خبر المبتدأ .

ب - (لولا) . مثل اصطبار في قول الشاعر :

لولا اصطباري لأودي كل ذي منة لما استقلت مطاياهن للظامن

فـ (اصطبار) تعرب مبتدأ، خبره محذوف وجوبا تقديره (موجود) والجملة من المبتدأ والخبر جملة الشرط لـ (لولا) . و (لولا) أداة شرط عهد جازمه تجيء بعدها جملتان حصول ، مضمون الجملة الأولى شرط في حصول مضمون الجملة الثانية . فجملة (اصطبار موجود) شرط في حصول الجملة الثانية وهي (لأودي كل ذي منة) والجملة الأولى بعد لولا ، التي يشترط حصول مضمونها ليحصل مضمون الجملة الثانية تكون دائما جملة اسمية مبتدؤها موجود وخبرها محذوف وجوبا تقديره موجود .

ج - لام الابتداء : ، وقد سميت كذلك لأنها تدخل على المبتدأ في الأصل فكانها الأصل الصدارة في الجملة الاسمية نحو (لرجل قائم) فـ (رجل) مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة و (قائم) فاعله ضمير مستتر تقديره هو .

د - (كم) الخبرية وهي بمعنى (كثير) نحو قول الشاعر :

كم عمة لك يا جبر وخاله . فـ فدعاء قد حابت على عشاري
فقد جاء المبتدأ (عمة) نكرة لوقوعه بعد (كم) ، التي يجوز أن نعتبرها في هذا البيت استفهامية أو خبرية ، أما جواز أن يكون (عمة) مبتدأ نكرة بعد (كم) ، الاستفهامية فسيبه أن الاستفهام يخص النكرة ويقال شيوعها .
وأما جواز أن تكون (عمة) مبتدأ نكرة بعد (كم) الخبرية فسيبه أن (كم) الخبرية تشبه (كم) الاستفهامية في اللفظ ، لذلك أعطيت حكمها قياما للنظير على نظيره .

٤ - ووقوع النكرة في أول الجملة الحالية سواء كانت مصدرة بالواو أو كان رابطها ضمير :

ومثال الجملة الحالية المصدرة بالواو ومبتدؤها نكرة ، قول الشاعر :

تمرّينا ونجمٌ قد أضاء قد بدا تحيّاك أخفى ضوءٌ وه كلّ شارق
حيث وقعت النكرة (نجم) مبتدأ في جملة الحال (نجم قد أضاء)
المصدرة بالواو .

ومثال الجملة الحالية التي رابطها ضمير نحو قول الشاعر :

الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكلّ يوم ترائى مديّة بيدي
حيث جاءت النكرة (مديّة) في جملة (مديّة بيدي) مبتدأ لأنها
في جملة الحال ، وجملة الحال هنا الرابط فيها ضمير المتكلم (الياء)
يعود على صاحب الحال .

٥ - وقوع النكرة جوابا لسؤال ، نحو (رجلٌ) في جواب
نحو (من هنك ؟) ، والتقدير (عندي رجل) .

٦ - وتكون النكرة عاملة عمل الفعل ، أو بعبارة أخرى التي ترفع
أو تنصب ، أو تجر اسما بعدها .

ومثال المبتدأ النكرة العاملة رفعا ، أي التي ترفع اسما بعدها (قائمٌ الزيدان)
في حالة نجوز أن يحى الوصف مبتدأ مع عدم اعتماده على نفي أو استفهام ،
ف (قائم) اعرابه مبتدأ ، و (الزيدان) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف

لأنه مشق ، والوصف هو الذى عمل الرفع فى (الزيدان) لأن (قائم) هنا يعمل هنا يعمل عمل فعله (يقوم) .

ومثال المبتدأ النكرة العاملة نصباً ، أى التى تنصب اسماً بعدها ، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (أمرٌ بمروءةٍ صدقةٌ ، ونهى عن منكرٍ صدقةٌ) و (رغبتُ فى الخير خير) و (أفضل منك عندنا) ، إذ أن (مروءة ، ومنكر) فى المثال الأول ، و (خير) فى المثال الثانى و (كاف الخطاب) فى المثال الثالث فصلات مجرورة لفظاً بمحروف الجر (الباء وعن وفى ومن) غير أن محلها النصب .

ومثال المبتدأ النكرة العاملة جراً (خمس صلوات كتبهن الله) ، و (عمل برّ يزين) ، و (مثلك لا يبخل) ، و (غيرك لا يجود) ، فقد أضيفت النكرة (خمس) فى المثال الأول إلى (صلوات) ، و (عمل) فى المثال الثانى إلى (برّ) ، و (مثل) فى المثال الثالث إلى الضمير (كاف الخطاب) ، أيضاً ، أو بعبارة أخرى فقد عملت النكرة الجر فى الاسم بعدها .

ويمكن النكرة فى معنى الفعل إذا أريد بها الدعاء نحو (سلامٌ على آل ياسين) ونحو (ويلٌ للمطففين) . وكذلك إذا قصد بها التعجب نحو (عجبٌ لزيد) ، ونحو قول الشاعر :

عجبٌ لتلك قضية وإقامتى فيكم على تلك القضية أعجب

حيث جاء المبتدأ (عجب) نكرة لأن هذه النكرة فى معنى الفعل (أعجب) .

نظام الجملة الاسمية : تتألف الجملة الاسمية من مبتدأ يقع في صدر الكلام ، ومن خبر يليه ، فضلاً عما يتصل بهما من متعلقات كالنعت والتمييز والحال وغيرها نحو (الرئيسُ نفسه حضر - والكتابُ خيرُ صديقٍ) .

فالأصل إذا في تركيب الجملة الاسمية أن يجرى المبتدأ أولاً ، ثم الخبر بعده ، ولكن يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، غير أن المبتدأ في بعض المواضع يجب أن يجرى على الأصل ، أى ملازماً لموضعه متقدماً على الخبر ، ولا يجوز أن يجرى بعد الخبر في هذه المواضع وإلا اعتبرت الجملة خطأ من حيث التركيب مواضع وجوب تقديم المبتدأ على الخبر :-

١ - عند الخوف من التباس المبتدأ بالخبر والعكس :

ويكون ذلك عندما يكون المبتدأ والخبر متساويين من حيث التعريف والتنكير بلا قرينة تساعد على تمييز أحدهما عن الآخر . مثال المبتدأ والخبر المتساويين في التعريف (زيدٌ أخى) ، فـ (زيدٌ) و (أخى) متساويان في التعريف ويصلح أن يخبر عن كل منهما بالآخر . وفي هذه الحالة يجب أن يتقدم ما أصله التقديم (المبتدأ) ويتأخر ما أصله التأخير (الخبر) حتى لا يحدث خلط أو التباس في هذا المثال إذ كان من تحدته يعرف (زيداً) ولكنه لا يعرف أنه أخوك قلت (زيدٌ أخى) أما إذا كان يعرف أن لك أخاً ولكنه لا يعرف اسمه فيجب أن تقول (أخى على) . وفي مثل هذه الحالة يجب تقديم المبتدأ أى المتحدث عنه موضوع الكلام .

ومثال المبتدأ والخبر المتساويين في التنكير (أكبرُ منك سناً أ كثرُ منك خبرةً) و (أفضلُ منك أفضلُ منى) ، فإن كل واحد من الوصفين في الجملتين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في الجرور بعده . وعلى هذا الأساس فالمبتدأ هو

(أكبر) و (أفضل) الأول ، والخبر هو (أكثر) و (أفضل) الثاني
و يمتنع في هذا الموضع تقديم الخبر لثلاً . ياتبس بالابتداء فينمكس المني لعدم
وجود القرينة التي تساعد على التمييز بين المبتدأ والخبر .

أما إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية تساعد على التمييز بين المبتدأ
والخبر ، فيصح تأخير المبتدأ دون خوف التباس . والقرينة اللفظية نحو
(صالح) في (رجلٌ صالحٌ حاضرٌ) إذ من الواضح أن (رجل) هو المبتدأ ،
و (حاضر) هو الخبر . ذلك أن المخصص بالوصف (صالح) هو المبتدأ سواء
تقدم أو تأخر ، على حين أن الخبر هو (حاضر) لأنه غير مخصص ، وخلاصه
القول أن الوصف في المثال السابق يعتبر قرينة لفظية ساعدت على تعيين كل
من المبتدأ والخبر فمن ثم يصح تقديم الخبر وتأخيره لأنه دون حدوث خلط
أو التباس .

والقرينة المعنوية نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فإن القرينة المعنوية
هي التشبيه الحقيقي ، إذ أن (أبو يوسف) مشبه ، و (أبو حنيفة) مشبه
به ، فـ (أبو يوسف) هو المبتدأ ، و (أبو حنيفة) هو الخبر سواء تقدم أو تأخر .

ومن أمثلة إقرينة المعنوية أيضا قول الشاعر :

بنونا بتو أبنائنا ، وبنائنا بنوهم أبناء الرجال الأباة

فعلى الرغم من أن (بنونا) جاء متقدما على (بنو أبنائنا) ، وأنهما متساويان
في التعريف ، كما أنهما متساويان في مرتبة التعريف لأن كل واحد منهما
معرفة بالاضافة إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره ، على الرغم من ذلك
فإن (بنونا) هو الخبر ، و (بنو أبنائنا) هو المبتدأ ، وسبب ذلك وجود

قرينة معنوية تدل على كل من المبتدأ أو الخبر ، وتعيّن أحدهما للابتداء ،
والآخر للاخبار به عن المبتدأ ، وتفسير ذلك أن الشاعر يقصد اثبات أن ابتداء
الأبناء يشبهون الأبناء في محبتهم والمطف عليهم . وبما أن الخبر هو محط
الفائدة ، فما يكون فيه التشبيه ، وتذكر الجملة من أجله ينبغي أن يجعل خبراً
أى (بنونا) والتقدير : (بنو أبنائنا مثل بنونا) وعلى ذلك فالجملة هي (بنو
أبنائنا بنونا) .

٢ - عقد الخوف من التباس المبتدأ بالفاعل :

أو بعبارة أخرى إذا كان الخبر جملة فعلية فاعلمنا ضمير مستتر يعود على
المبتدأ نحو (زيد قائم) و (هند تقوم) ، فلو قدم الخبر (قام) ، و (يقوم)
ف قيل (قام زيد) ، و (تقوم هند) ، لالتبس المبتدأ بالفاعل مع أننا لا نريد
أن نأني بجملة فعلية بل إننا غرضاً خاصاً في التعبير بجملة اسمية لذا وجب
تقديمه .

ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ في ثلاث حالات لا تعتبر من هذا

القسم ، هذه الحالات هي :

(أ) إذا كان الخبر صفة نحو (زيد قائم) . فيصح أن نقول (قائم زيد)
دون أن يحدث لبس ، لأنه من الواضح أن (قائم) هو الخبر ، و (زيد)
هو المبتدأ ، ذلك لأن الوصف لا يصح أن يكون مبتدأ إلا إذا كان معتمداً على
نفي أو استفهام .

(ب) إذا كان الخبر فـلـا رافعا لاسم ظاهر نحو (زيد قام أبوه) ،

(فزید) مبتدأ ، و (قام) . فعل ، ماض ، و (أبوه) أبو فاعل (قام) وهاء الذائب في محل جر مضاف إليه . والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ . ويصح في هذه الجملة أن تقول (قام أبوه زيد) إذ من الواضح أنه لا يخاف فيه اللبس ، ذلك أن (قام أبوه) جملة موقعها خير ، وفاعل (قام) موجود وهو (أبوه) وليس ما يدعو لأن يلتبس به (زيد) وهو المبتدأ .

(ح) إذا كان الخبر فعلا رافعا لضمير بارز نحو (أخواك قاما) ، فيصح أن يقال (قاما أخواك) ، ذلك أنه ما من شك في أن (أخواك) مبتدأ ، لأن الفعل (قام) فاعله موجود وهو الضمير (ألف الاثنين) .

٣ - إذا قصر الخبر أو انحصر في المبتدأ ، أو بعبارة أخرى إن اقترن الخبر بـ (إلا) معنى أو لفظا المقصور هو الاسم الذي يكون بهـ (إلا) فإذا أردنا أن نقصر المبتدأ على الانصاف بالخبر وجب تقديم الخبر ، وتأخير المبتدأ ، والعكس صحيح .

مثال الخبر المقترن بـ (إلا) معنى نحو (إنما أنت نذير) فـ (نذير) وهو الخبر مقترن بالآ في المعنى ، إذ معنى الجملة (ما أنت إلا نذير) ، فقصر الضمير (أنت) على كونه نذيرا ، فلو أخرج المبتدأ عن الخبر قليل (إنما نذير أنت) أو (ما نذير إلا أنت) لتغير المعنى وصار له معنى آخر يخالف المعنى الأول لأنه صار قصرا للنذير على الضمير بالادعاء بأنه لا نذير سوى الخطاب .

ومثال اقتران الخبر بالالفاظ نحو (ما محمد إلا رسول) فتقصر محمد على كونه رسولا ، أما إذا قلنا (ما رسول إلا محمد) لتعرف

المعنى فقصر الرسول على محمد ، أى أنه لا رسول غيره ، وهذا بالطبع غير صحيح ،
فإذا كان الخبر مقترنا بـ (إلا) وجاء متقدما على المبتدأ فإن ذلك يكون
للضرورة الشعرية كما فى نحو قول الشاعر :

فياربُّ هل إلا بك النصر يُرجى عليهم ، وهل إلا عليك المعول ؟
حيث قدم الشاعر الخبر المقرون بيلا لفظا (بك) فى شطر البيت الأول ،
(عليك) فى شطر البيت الثانى ، على المبتدأ (النصر) فى شطر البيت الأول ،
و (المعول) فى شطر البيت الثانى ، والأصل (هل النصر إلا بك) ، و (هل
المعول إلا عليك) .

٤ - إذا كان المبتدأ لفظا من الألفاظ التى يجب أن تنصدر الكلام :

واللفظ قد ينصدر الكلام بنفسه كما إذا كان :

اسم استفهام نحو (من فى الدار ؟) ، و (من لى غيرك ؟) و (ما بك ؟) ،
و (من) و (ما) هنا كذايتان عن المبتدأ ، وإنما وقعما صدرا لأنهما استفهام
والاستفهام له المصدر فى الكلام .

أو اسم شرط نحو (من يقيم أقم معه) .

أو كم الخبر وهى اسم بمعنى كثير نحو (كم عبيد لزيد) ، و (كم أمهات
يحملن تربية أطفالهن) .

أو اسم تعجب نحو (أحسن بزيد) أو (ما التعجبية نحو) (ما أحسن
زيداً) .

أو ضمير الشأن نحو (هى الدنيا تهلى وتنع) و (هى الأيام دول) ، وضمير

الشأن أو القصة هو الضمير الذي لا يعود على مذكور قبله ، ويفسر بمجملته بعده .

وقد يتصدر اللفظ الكلام لأنه مشبهٌ للكلمة المستحقة للتصدير ويكون ذلك إذا كان المبتدأ اسم موصول خبره متترن بالفاء ، أو بعبارة أخرى إذا شبه المبتدأ باسم الشرط نحو (الذي يأتي في فله درهم) (فالذي) مبتدأ ، وصلته جملة (يأتي في) وخبره جملة (فله درهم) . وقد شبه اسم الموصول (المبتدأ) في هذا المثال باسم الشرط لعمومه ، واستقبال الفعل الذي بعده ، وكونه سبباً ، ولهذا دخلت الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط

وقد يتصدر اللفظ الكلام بغيره ، أو بعبارة أخرى إذا اقترن المبتدأ بلفظ من الألفاظ التي لها صدر الكلام .

وماله صدر الكلام من الألفاظ إما أن يكون متقدماً على المبتدأ أو متأخراً عنه : -

مثال الألفاظ التي لها صدر الكلام ونجىء متقدمة على المبتدأ لام الابتداء كما في نحو (لزيد قائم) ، (فزيد) مبتدأ ، و (قائم) خبر ، و (زيد) هنا واجب التقديم على الخبر لأن المبتدأ تقدمت عليه لام الابتداء . ذلك أن لام الابتداء تدخل على المبتدأ ، وهي ملازمة لصدر الكلام ، وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه .

ولا يعتبر من هذا القسم قول الشاعر :

أمّ الحُلَيْسِ اعْجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرُّقْبَةِ

فإن (أم الحُلَيْسِ) مبتدأ ، و (اللام) يجوز فيها ثلاثة أوجه من الإعراب :

الوجه الأول : أنها زائدة ، و (هجوز) ، خبر المبتدأ (أمّ الحليميس) .

الوجه الثانى : أن التقدير (لى هجوز) ، وتكون لام الابتداء داخلة على المبتدأ الثانى (لى) ، و هجوز خبر المبتدأ الثانى وجملة (لى هجوز) فى محل رفع خبر المبتدأ الأول (أم الحليميس) .

والوجه الثالث : أن الشاهد شذّ فيه تقدم المبتدأ مع دخول لام الابتداء على خبره ، إذ كان حقه فى هذه الحالة أن يتقدم الخبر على المبتدأ .

ومن الشواهد الشاذة على هذه القاعدة أيضا قول الشاعر :

خالى لأنّى ومَنْ جريئُ خالهُ نيل الملاهِ ويُسكُرمُ الأخوالا

حيث قدّم الخبر (خالى) على المبتدأ (لأنّى) ، على الرغم من أن المبتدأ متّرن بلام الابتداء لها صدر الكلام . وهذا هو سبب شذوذه .

وقد يعنى ماله صدر الكلام متأخراً عن المبتدأ ، ويحدث ذلك إذا أضيف المبتدأ إلى ماله صدر الكلام ، أو بعبارة أوضح إذا أضيف المبتدأ إلى اسم استفهام ، أو اسم شرط ، ونحو (غلامٌ مَن فى الدار ؟) ، فـ (غلام) مبتدأ ، و (مَن) اسم استفهام مضاف إليه ، و (فى الدار) شبه جملة خبر المبتدأ . ونحو (غلامٌ مَن يقيمُ أقممَ معه) ، فـ (غلام) مبتدأ ، و (مَن) اسم شرط مضاف إليه ، و (يقيم) فعل الشرط ، و (أقمم) جملة فعلية فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف سدّ مسدّد خبر المبتدأ . ونحو (مال كم رجل عندك) ، فـ (مال) مبتدأ ، و (كم) خبرية مضاف إليه ، و (رجل) تمييز كم الخبرية مجرور بالاضافة إليها ، و (عندك) خبر المبتدأ .

والخلاصة ، أن ما يستحق صدر الكلام سبعة أشياء هي : ما التعجبية ،
ومن الاستفهامية ، ومن الشرطية ، وكم الخبرية ، واسم الموصول المقترن
خبره بالفاء ، ولام الابتداء ، والمضاف إلى ماله الصدارة ، وضمير الشأن ،
فاذا أضيف المبتدأ إلى أحدها وجب تقديمه على الخبر .

المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا :
المبتدأ والخبر كما هرقناهما ركنا الجملة الاسمية الاذان لا يمكن الاستغناء
عن أى واحد منهما . فاذا وجدنا جملة يدل ظاهرها على وجود ركن منهما
دون الركن الآخر ، فهذا لا يعنى أن الجملة قائمة بركن واحد ، إنما يعنى أن الركن
الآخر محذوف ، والمحذوف فى حكم الوجود ، ذلك أن معنى الجملة لا يتم
إلا بتقدير الركن المحذوف . وهناك مواضع نجد فيها الخبر ولا نجد المبتدأ ،
ومواضع نجد فيها المبتدأ ولا نجد الخبر . هذه المواضع يمكن تحديدها .

والركن المحذوف قد يكون جائز الحذف ، وقد يكون واجب الحذف .
والواقع أن المبتدأ يجوز حذفه إذا وجد ما يدل عليه . ومعنى أنه جائز الحذف ،
أنّ لنا أن نذكره وأن نحذفه ، والجملة فى كلتا الحالتين تكون صحيحة .
ومثال حذف المبتدأ جوازا قوله تعالى (من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فلها)
حيث حذف مبتدأ كل من الخبرين (فلنفسه) ، و (فلها) لوجود قرينة
تدل على كل منهما . والقرينة التى تدل على مبتدأ الخبر الاول (فلنفسه)
هى الفعل (عمل) ، إذ التقدير (من عمل صالحا فعمله لنفسه) ، والقرينة
التي تدل على مبتدأ الخبر الثانى (فلها) هى الفعل (أساء) ، إذ التقدير
(ومن أساء فأساءته لها) .

وقد يحذف المبتدأ وجوبا ، أقصد أنه في هذه الحالة لا يذكر المبتدأ في الكلام وإذا ذكر صارت الجملة خطأ من الناحية التركيبية . ويمكن حصر المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا فيما يلي :

١ - أن يكون خبر المبتدأ المحذوف نعتا مقطوعا للذم أو المدح أو للترحم .
 فالذم نحو (أعوذ بالله من إبليس عدوِّ المؤمنين) والمدح نحو (الحمد لله الحميد)
 والترحم نحو (أغث ياربِّ عبدك المسكين) ، فـ (عدوِّ) و (الحميد) و (المسكين)
 صفات ، وكان الواجب أن تتبع كل صفة منها موصوفها في الأعراب فتجر
 (عدو) و (الحميد) لأن موصوفيهما مجروران ، وتنصب (المسكين) لأن
 موصوفها منصوب . ونظراً لأن هذه النعوت أو الصفات ذكرها غير ضرورى
 لتعيين الموصوف ، وأن الغرض الأساسى منها ذم الموصوف أو مدحه أو الترحم
 عليه ، فقد قطعت هذه النعوت لهذا السبب عن موصوفاتها ، ورفعت على أن
 تكون كل صفة منها ركناً أساسياً في جملة اسمية جديدة مستقلة ، تقديرها
 (أعوذُ بالله من إبليس . المذمومُ عدوُّ المؤمنين) ، و (الحمد لله . هو الحميد)
 و (أغث ياربِّ عبدك . هو المسكين) وعلى ذلك فإن النعت المقطوع للذم
 أو المدح أو الترحم يعرب خبراً لمبتدأ محذوف وجوبا ، يقدر بالضمير أو بالمدح
 أو المذموم ، أو المترحم عليه .

٢ - أن يكون خبر المبتدأ المحذوف مصدراً نائياً عن فعله ، أو بعبارة
 أخرى جىء به بدلاً من اللفظ بفعله ، أى يفعل المصدر ، والمقصود أننا نلفظ
 بالمصدر عوضاً عن النطق بالفعل ، نحو (سمعُ وطاعة) ، و (عزاءُ جميل) ،
 (شكرُ العاجز) ، (صبرٌ في الشدائد) ، ونحو قول الشاعر :

فقلت : حنانٌ ، ما أتى بك ههنا أذو نسبٍ أم أنت بالحى عارفٌ

(فسمعٌ) ، و (طاعة) ، و (عزاءٌ) ، و (شكرٌ) ، و (صبرٌ) ،
و (حنانٌ) مصادر بدأت بها الجمل الخمس . ومن الواضح أن معنى الجملة فى كل
منها لا يتم إلا بتقدير محذوف . وقد ذكرنا أن كل مصدر من هذه المصادر
ينوب عن فعله الذى حذف وجوبا . إذن فهذا المحذوف فى الأصل فعل ينصب
المصدر . وعلى ذلك تكون الأمثلة فى الأصل (أسمعُ سمعاً وأطيعُ طاعةً) ،
و (أعزى عزاءً جميلاً) ، و (أشكرُ شكرَ العاجز) ، و (أصبرُ صبراً
فى الشدائد) ، و (أحن حناناً) . ولكن بقصد الوصول إلى الثبات والدوام
رفعت هذه المصادر وجعلت أخباراً عن مبتدأت محذوفه وجوبا بدلاً من الأفعال
المحذوفة وجوبا ، فصار تقدير المحذوف فى المثال الأول (أمرى) ، وفى المثال
الثانى (عزائى) ، وفى المثال الثالث (شكرى) ، وفى المثال الرابع (صبرى)
وفى المثال الخامس (أمرى) . وعلى ذلك يكون المحذوف المقدّر هو المبتدأ
والمذكور المنطوق به هو الخبر .

ب - أن يكون خبر المبتدأ المحذوف مخصوص (نعم . وبئس) المؤخر :
نحو (أنور) فى قولنا (نعمَ الحاكم أنورُ السادات) ، و (الكذب) فى (بئس
الخلقُ الكذبُ) . ذلك أن مخصوص هذين الفعلين الماضيين الجامدين الموضوعين
للمدح والذم يجوز فى أعرابه وجهان :

الأول : أن يعرب مبتدأ مؤخرًا والجملة التى قبله المكوّنة من فعل المدح
أو الذم ، وفاعله ، فى محل رفع خبر مقدم .

الثاني : أن يعرب خبرا . وفي هذه الحالة تكون الجملة الاولى المكونة من فعل المدح أو الذم ، وفاعل فعل المدح أو الذم ، مستقلة . ويكون مخصوص (نعم أو بئس) المعرب خبرا في جملة أخرى مستقلة ، فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره (الممدوح) أو (المذموم) .

وهذا نموذج لأعراب مخصوص فعل المدح أو الذم في الحالتين :
بئس خلق المرء النفاق .

بئس : فعل ماض جامد مبني على الفتح .

خلق : فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة :

المرء : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

النفاق : يجوز فيها وجهان من الإعراب :

١ - خبر لمبتدأ محذوف تقديره (المذموم) أي (المذموم النفاق) .

٢ - مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وخبره متقدم وهو الجملة الفعلية السابقة عليه (بئس خلق المرء) .

أما إذا تقدم مخصوص فعل المدح أو الذم عليه ، فانه يعرب حينئذ مبتدأ لا غير . وعلى ذلك يكون أعراب (زيد نعم الرجل) هكذا .

زيد : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة .

نعم : فعل ماض جامد مبني على الفتح .

الرجل : فاعل مرقوع بالضمة الظاهرة .

والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (زيد) .

٤ - أن يكون خبر المبتدأ المحذوف وجوباً مشهراً بالقسم ، نحو ما حكى عن العرب (في ذمتي لأفعلن) ، و (في عنقي لقد ثابت حتى فزت) فـ (في ذمتي) ، و (في عنقي) بشر بالقسم بدليل أن لام القسم داخلة فيها على الفعل المضارع ، وعلى الفعل الماضي المسبوق بقـ . وتقدير المبتدأ المحذوف (عهد أو ميثاق أو يمين) أي ، (في ذمتي عهد لأفعلن كذا) ، و (في عنقي يمين لقد ثابت حتى فزت) وقد حددنا المحذوف بأنه المبتدأ في هذا الموضع ذلك أن شبه الجملة (في عنقي) أو (في ذمتي) لا يصح أن تعرب مبتدأ ، ولا بد من أن تعرب خبراً مقدماً ، والمحذوف وجوباً مبتدأ مؤخر ، و (لأفعلن) أو (لقد ثابت) جواب القسم ، والمبتدأ يحذف وجوباً في هذا الموضع لأن جـ .واب القسم يستـ مسدده .

الخبر

تعريف : هو الجزء الذ حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف السابق ذكره. نحو (عامل) في (الصناعة عامل "هام" في رقي الأمم) ، ونحو (سبب) في (الاهمال سبب كثير من الحوادث).

وهذا التعريف يخرج فاعل الفعل نحو (جاء محمد) ، وفاعل اسم الفعل نحو (هيئات العتيق) ف (محمد) ، و (العتيق) لا يعرفان خبرين لأن شرط الخبر أن يكون في جملة اسمية مبدوءة بمبتدأ ، أي باسم ، و (محمد) ، و (العتيق) ليسا مع مبتدأ . كما يخرج فاعل الوصف فهو لا يسمى خبراً وإن حصلت به فائدة مع المبتدأ ، نحو (أمحارب الجندى) ، فان (الجندى) في هذه الجملة وإن حصلت به فائدة مع المبتدأ الوصف ، وهو (محارب) ، فانه إنما يسمى فاعلاً لا سبباً مسد الخبر ولا يسمى خبراً.

أنواع الخبر :

يجب الخبر على ثلاثة أنواع :

١ - خبر مفرد ، ٢ - خبر جملة ٣ - خبر شبه جملة .

أولاً : الخبر المفرد : المفرد في باب « المبتدأ والخبر » معناه أنه ليس جملة ولا شبه جملة . والاسم المفرد قد يدل على الواحد نحو (الطائر نسيط) ، أو على المثنى نحو (الطالبان مسافرتان) ، أو على الجماعة نحو (المجدون ناجحون) ، و (الناجحات فرحات) ، و (الأشجار باسقات) .

وينقسم الخبر المفرد إلى قسمين : جامد ، ومشتق أي صفة ، والمقصود بالاسم الجامد ، الاسم الذي لا يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بحسب

القياس الاستعمالي ، نحو (زيد) ، فإنه لا يدل على معنى (زاد المال زيادة) ، ونحو (أسد) إذا قصد به (شجاع) ، فإنه وإن كان في الاستعمال يُشعر بمعنى الفعل (شجع) ، لكنه بمعنى فعل غير منفق معه في مادته ، ونحو (صاحب) ، فإنه وإن كان مشعرا بمعنى الفعل (صحب) ولكن هذا بحسب القياس الأصلي لا القياس الاستعمال ، ذلك أن هذا المعنى قد زال بحسب الاستعمال ، لذلك فكلُّ من (زيد وأسد وصاحب) ، يعتبر من الأسماء الجامدة عند النحاة .

والاسم الجامد الواقع خبر الایتحمل ضمير المبتدأ ، فنحو (زيد) في (هذا زيد) ليس فيه ضمير يعود على المبتدأ ، أما إذا أوّلنا الاسم الجامد بالمشتق فإنه في هذه الحالة يتحمل ضمير المبتدأ . فإذا قلنا (زيدٌ أسدٌ) وقصدنا أن (زيدٌ شجاعٌ) فإن الخبر (أسد) يتحمل الضمير الذي يتحمّله الوصف أو بعبارة أوضح يرفع ضميرا مستترا يعود على المبتدأ ، وهو يقدر في هذه الجملة بـ (هو) . أما إذا قصدنا تشبيه زيد بالأسد باضمار حرف التشبيه وهو الكاف على تقدير (زيدٌ كالأسد) ، أو إذا قصدنا المبالغة ، أي أن زيدا هو الأسد نفسه ، لم يتحمل الخبر ضمير المبتدأ .

والمقصود بالاسم المشتق الاسم الذي يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي نحو (قائم) فإنه يدل على معنى الفعل (قام) فإذا جاء خبرا كافي نحو (زيدٌ قائمٌ) فإنه يتحمل ضمير المبتدأ ، أو بعبارة أخرى يرفع ضميرا مستترا يعود على المبتدأ ، ولا بد أن يكون هذا الضمير مستترا ، فنحو (الزيدان قائمان - والزيدون قائمون - والهندات قائمات) فالخبر فيها كاملا فيه ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، أما الألف في (قائمان) ،

والواو في (قائمون) والالف والتاء في (قائمات) فهي حروف تدل على
القننية والجمع .

وهناك حالتان لا يتعمّل فيها الخبر الاسم المشتق ضمير المبتدأ . هاتان
الحالتان هما :

(أ) إذا رفع الوصف أو المشتق الاسم الظاهر ، أو بعبارة أخرى إذا جاء
فاعل الاسم المشتق اسما ظاهرا كما في نحو (زيدٌ قائمٌ أبوه) ، فـ (زيد)
مبتدأ ، و (قائم) خبر المبتدأ ، و (أبو) فاعل الوصف مرفوع بالواو لأنه
من الاسماء الخمسة ، وهاء الغائب ضمير متصل في محل جر مضاف إليه .

(ب) إذا رفع الوصف الضمير البارز ، أو بعبارة أخرى إذا جاء فاعل
الوصف ضميرا بارزا ، نحو (زيد قام أنت إليه) ، فـ (زيد) مبتدأ
مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (قائمٌ) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ،
و (أنت) ضمير بارز يقع فاعلا للوصف في محل رفع ، و (إليه)
جار ومجورور .

وسبب عدم تحمل المشتق للضمير المستتر الذي يعود على المبتدأ في هاتين
الحالتين ، أن الفعل الواحد أو الاسم المشتق الذي يعمل عمل الفعل يرفع فاعلا
واحد ولا يصح أن يكون له فاعلان . وقد استوفى المشتق في الحالتين السابقتين
فاعله فهو في الحالة الأولى اسما ظاهرا ، وفي الحالة الثانية ضميرا بارزا ، لذا
فهو في غنى عن أن يرفع ضميرا مستترا .

ويبرز الضمير الذي يتعمّله الخبر الوصف ، أو بمعنى آخر يظهر الضمير
المستتر في الوصف إذا جرى الوصف على غير من هو له ، أي إذا كان الوصف

الواقع خبراً صفة لغير مبتدئه ، نحو (غلام هند ضاربه هي) ، فالوصف (ضاربة)
يجرى على (هند) لاهلى (الغلام) ، أى أنه صفة لهند لا للغلام ، لذلك برز الضمير
المستتر فى الوصف ، أى ضمير الفاعل (هند) وهو (هي) ، لأنه لو لم يبرز
لتغير المعنى إذ ربما يُظن أن الضارب هو الغلام لا هند .

ومما هو جدير بالذكر أن الضمير المستتر فى الوصف الجارى على غير
ما هو له فى المثال السابق ، على الرغم من أن استتاره
لا يحدث لبساً ، ذلك أن تأنيث الوصف (ضاربة) يدل على أن الفاعل
هو هند لا الغلام .

وإذا كانت النحاة يوجبون إظهار الضمير المستتر فى الوصف الجارى
على غير ما هو له ، حتى دى أن يحدث إستتاره لبساً ، فإنهم يرون
أن إظهار الضمير المستتر فى الوصف الجارى على غير مبتدئه إذا أحدث
لبساً واجب . ومثال ذلك قولنا (غلام زيد ضاربه) فمن الواضح
أن استتار ضمير فاعل الضرب فى هذا المثال يحدث لبساً ، فقد يتوهم
البعض أن فاعل الضرب هو الغلام فينقلب المعنى ، لذلك يجب إبراز
ضمير الفاعل تجنباً لهذا اللبس فيقال (غلامُ زيد ضاربه هو) فهاء الغائب تعود
على المبتدأ ، و (هو) يعود على زيد .

وقد التزم البصريون إبراز ضمير الوصف الجارى على غير مبتدئه
مطلقاً سواء أمن اللبس أم لم يؤمن . أما الكوفيون فقد تمسكوا بإبراز
الضمير فى حالة الإلباس خاصة .

ومن الشواهد التي استشهد بها الكوفيون في هذا الموضوع قول الشاعر :

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت - بكنه ذلك عدنان وقحطان

والشاهد في هذا البيت في قوله (بانوها) حيث لم يبرز ضمير الفاعل المستتر في الوصف لأمن اللبس . وتفسير ذلك أن (قومي) مبتدأ ، وخبر هذا المبتدأ جملة اسمية هي (ذرا المجد بانوها) والمبتدأ في هذه الجملة الاسمية التي تقع خبراً هو (ذرا) ، ف (ذرا) إذن مبتدأ ثانٍ ، و (المجد) مضاف إليه مجرور بالكسرة و (بانوها) أصله (بانون) وهو خبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم والنون حذفت للإضافة ، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هم) يعود على (قومي) و (ها) ضمير في محل جر مضاف إليه يعود على ذرا وأصله بانو ذرا المجد . ومن الواضح أن الوصف هنا وهو (بانون) جرى على غير مبتدئه (ذرا) ذلك لأن الذرا مبنية لا بانية ، ولأن المعنى يدل على أنه يصف (قومي) .

وكان الواجب في هذه الحالة أن يبرز الضمير المستتر في الوصف (بانوها) فنقول (بانيتها هم) على رأى البصريين . ولكن لأمن اللبس والخطأ لم يبرز هذا الضمير وقال (بانوها) . ويستشهد الكوفيون بهذا البيت على رأيهم في أن الضمير لا يبرز إلا إذا كان امتثاره يحدث لبساً ، وفيما عدا ذلك فلا داعي لإبرازه .

ثانياً : الخبر الجملة :

يتقسم الخبر الجملة إلى نوعين : جملة اسمية وجملة فعلية

مثل الخبر الجملة الاسمية (مصر أبناؤها مكافحون) ، فـ (مصر) مبتدأ ،

فاذا أردنا أن نعيّن الخبر وجدنا أنه لا يمكن أن يكون لفظ (أبناؤها) بمفرده كما أنه لا يمكن أن يكون لفظ (مكافحون) بمفرده ، ولا يصح المعنى في هذا المثال إلا إذا اعتبرنا أن الخبر هو (أبناؤها مكافحون) كلها . وإذا تأملنا هذا الخبر وجدنا أنه عبارة عن جملة اسمية المبتدأ فيها (أبناء) والخبر (مكافحون) .

ومثال الخبر الجملة الفعلية (الصحف أسهبت في وصف أزمة السودان) . فن الواضح أن هذه الجملة اسمية مبتدؤها (الصحف) ، وخبره (أسهبت) ، فاذا تأملنا هذا الخبر وجدنا أنه فعل ، ومن المعلوم أن لكل فعل فاعل ، وفاعل هذا الفعل هو الضمير المستتر (هي) الذي يعود على (الصحف) . وإذن فخير المبتدأ في هذه الجملة هو الجملة الفعلية المكوّنة من الفعل (أسهبت) وفاعله الضمير المستتر .

والخبر الجملة سواء أكان جملة اسمية أو جملة فعلية إما أن يكون نفس المبتدأ في المعنى ، أو أن يكون معناه غير معنى المبتدأ .

فاذا كانت جملة الخبر هي نفس المبتدأ من حيث المعنى ، فهي لا تحتاج إلى رابط يربطها به ، ونحو (هو الله أحد) ف (هو) مبتدأ ضمير شأن مبني على الفتح في محل رفع ، و (الله) مبتدأ ثانٍ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (أحد) خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره (الله أحد) في محل رفع خبر المبتدأ الأول . وجملة الخبر هذه ليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ، وذلك لأن جملة الخبر هي نفس المبتدأ في المعنى . ونحو قوله تعالى (فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) ، ف (هي) ضمير

القصة في محل رفع مبتدأ ، و (أبصار) مبتدأ ثان مرفوع بالضم ، (شاخصة) خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالضم ، و (الذين) اسم موصول في محل جر مضاف إلى (أبصار) ، و (كفروا) جملة الصلة لا محل لها من الأعراب وهي مكونة من الفاعل (كفروا) والفاعل واو الجماعة . والجملة من المبتدأ الثاني (أبصار) وخبره (شاخصة) في محل رفع خبر المبتدأ الأول (هي) . ويلاحظ أن جملة الخبر لا تشمل على رابط يربطها بالمبتدأ ذلك لأن جملة الخبر هي نفس المبتدأ في المعنى .

يرى بعض النحاة أن من هذا القسم قولهم (نطقى الله حسبي) ، فـ (نطقى) مبتدأ أول وياء المتكلم مضاف إليه ، و (الله) مبتدأ ثان ، و (حسب) خبر المبتدأ الثاني ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول . وجملة الخبر ليس فيها ما يربطها بالمبتدأ لأن (الله حسبي) هو نفس المنطوق أى المبتدأ .

أما إذا كانت جملة الخبر غير المبتدأ في المعنى فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له ، أو بعبارة أخرى لابد من اشتمالها على رابط يربطها بالمبتدأ ، وهذا الرابط يكون أحد ثلاثة :

١ - اسم بمعنى المبتدأ .

٢ - اسم بلفظ المبتدأ ومعناه .

٣ - اسم أهم من المبتدأ .

الاسم الذي بمعنى المبتدأ الذي تشمل عليه جملة الخبر يكون :

(أ) ضميراً ظاهراً يعود على المبتدأ ، نحو (زيدٌ قائمٌ أبوه) فـ (زيد) مبتدأ ، وجملة (قائمٌ أبوه) خبر المبتدأ ، وهاء الغائب في (أبوه) ضمير ظاهر يعود على المبتدأ (زيد) ، ولا بد أن يطابق هذا الضمير المبتدأ في افراده وتثنيته وجمعه وفي تذكيره وتأنيته نحو (البنتُ أبوها مسافرٌ) (الوالدان أبوهما مسافر) (الرجال أبوهم مسافر) .

(ب) ضميراً مقدراً يعود على المبتدأ ، نحو (السمن منوان بدرهم) ، فـ (السمن) مبتدأ ، وجملة (منوان بدرهم) في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة الخبر لا تشمل على ضمير ظاهر يعود على المبتدأ (السمن) ، غير أن صحة المعنى تستلزم تقدير ضمير يعود عليه ، والتقدير (السمن منوان منه بدرهم) ، وهاء الغائب في (منه) المقدرة تعود على المبتدأ . ونحو قراءة ابن عامر للآية الكريمة (وكلٌ وعد الله الحسنى) ، فـ (كلٌ) مبتدأ والجملة الفعلية (وعد الله الحسنى) في محل رفع خبر المبتدأ ، وليس في جملة الخبر ضميراً ظاهراً يعود على المبتدأ ، غير أن صحة المعنى تقتضى أن نقدره فنقول (وكلٌ وعد الله الحسنى) ، فهاء الغائب التي تقع مفعولاً به ، أولاً للفعل (وعد) يعود على المبتدأ . ويشترط في الضمير المقدر ما يشترط في الضمير الظاهر من وجوب مطابقة المبتدأ في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث .

(ح) اسم إشارة يعود على المبتدأ ويربط الجملة به نحو قوله تعالى (ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ) فجملة الخبر (ذلك خيرٌ) والمبتدأ (لباسٌ) واسم الإشارة (ذلك) في جملة الخبر يعود على المبتدأ ويربط جملة الخبر به .

(د) ويرى بعض النحاة ، ويتفق معهم ابن هشام أن اشمال جملة الخبر على لفظ بمعنى المبتدأ ، يربط جملة الخبر بالمبتدأ كما في نحو قوله تعالى (والذين يمسكون بالكتاب ، وأقاموا الصلاة ، إنا لا نضيع أجر المصلحين) ، فالمبتدأ

في هذه الآية اسم الموصول (الذين) ، والخبر جملة (إنّالا نضيع أجر المصلحين) ، وجملة الخبر تشتمل على لفظ (المصلحين) ، والمصاحون في المعنى هم الذين يسكنون الكتاب ويطيعون الصلاة ، وإذن فجملة الخبر تشتمل على لفظ هو نفس المبتدأ في المعنى .

٣ - والاسم الذي يلفظ المبتدأ ومعناه تشتمل عليه جملة الخبر نحو قوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) ، فـ (الحاقة) الأولى مبتدأ ، و (ما) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ثان ، و (الحاقة) الثانية خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وجملة الخبر تشتمل على اسم يلفظ المبتدأ ومعناه وهو (الحاقة) . ويكون الغرض من ذلك التفعيم أو التهويل ونحوهما .

٣ - والاسم الأعم من المبتدأ الذي تشتمل عليه جملة الخبر نحو (زيد) نعم الرجل) ، فإنّ (زيد) مبتدأ ، وجملة (نعم الرجل) ومن الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة الخبر في هذا المثال تشتمل على اسم (الرجل) ، وهذا الاسم أعم من المبتدأ (زيد) ، وواضح أنّ لفظ (الرجل) أعم من (زيد) لأنّ زيدا واحداً من جنس الرجل .

ومن هذا القسم قول ابن ميادة :

ألا ليت شعري هل إلى أمّ تممر

سبيل ؟ فأما الصبر عنها فلا صبرا

حيث قال (فأما الصبر عنها فلا صبرا) ذلك أن (الصبر) مبتدأ ،

خبره جملة (لا صبرا) المكونة من (لا) النافية للجنس ، و (صبرا) اسمها المبنى على الفتح ، وخبرها المحذوف الذي يقدر بـ (موجود) . والشاهد في هذا البيت حيث جاءت جملة الخبر وفيها لفظ (صبرا) ولا شك أن الصبر بجميع أنواعه ، أعم من الصبر عن أم عمرو (المبتدأ) .

ويشترط في جملة الخبر علاوة على اشتغالها على رابط يربطها بالمبتدأ ، ألا تكون ندائية ، وألا تكون مصدرة بالحروف : لكن ، وبل ، وحتى .

ثالثا : الخبر شبه الجملة :

المقصود بـ (شبه الجملة) أن يكون الخبر أكثر من كلمة ، ولكنه ليس جملة اسمية ، أو فعلية ، كما أنه ليس مفردا . ويحدث هذا عندما يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، نحو (روادُ الفضاء فوق أرض القمر الآن) ، و (الأبطال رابضون على خط النار) . فنحن لا يمكن أن نعتبر (فوق أرض القمر) أى الظرف والمضاف إليه ، وكذلك (على خط النار) ، أى حرف الجر والاسم المجرور به ، لا يمكن أن نعتبر أيًا منهما اسما مفردا ، كما أنه ليس جملة لأن الجملة تؤدي معنى مفيدا ، وهذا ما لا يحققه الظرف أو الجار والمجرور ، والواقع أن الظرف ، والجار والمجرور شيان وسط " بين الجملة وبين الاسم المفرد ، لذا أطلق عليها اسم (شبه الجملة) .

وبمختلف النحاة في إعراب شبه الجملة ، قال بصريون ويتفق معهم ابن هشام برون أن الفarf نحو (أسفل) في (والركب أسفل منكم) ، والمجرور نحو (الله) في

(الحمد لله) ، لا يقع خبرا بنفسه وإنما الخبر في الحقيقة هو متعلقه المحذوف ،
وهم يعربون المثاليين السابقين كما يلي :

الركبُ أسفلَ منكم

(الركب) مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، و (أسفل) ظرف منصوب بالفتحة
الظاهرة ، (منكم) جار ومجرور . والظرف متعلق باسم محذوف تقديره (مستقر) ،
هذا الاسم المحذوف هو الخبر.

الحمد لله

(الحمدُ) مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، و (الله) جار ومجرور ،
والجار والمجرور متعلق باسم محذوف تقديره (كائن) . وهذا الاسم
المحذوف هو الخبر .

وهذا تفسير قول البصريين أن الظرف أو المجرور لا يجيء خبرا بنفسه ، وإنما
يتعلق بمحذوف هو الخبر . ويرى البصريون أن الاسم المحذوف يكون إسما مشنقا
تقديره (كائن) أو (مستقر) ، ولا يكون فعلا (كان) أو (استقر) ، ذلك أن
الخبر يقدر مفردا ، لأن الأصل فيه أن يكون اسما مفردا ، فإذا قدرنا المحذوف
فعلا مثل (كان) أو (استقر) فهذا معناه أننا قدرنا الخبر جملة . كما يرون
أن الضمير المستتر في الوصف المحذوف ينتقل إلى الظرف والمجرور ، كما في نحو
قول جميل بثينة :

فان يكُ جَنَانِي بِأَرْضِ سِوَاكِ فانَّ قِوَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

حيث قال (أجمعُ) بالرفع ، مما يدل على أنه توكيد للضمير المرفوع الواقع

فاعلا الوصف المحذوف الذي بقدر بـ (مستقر) ، وقد انتقل إلى الظرف
(عندك) بعد حذف الوصف ، وتفسير ذلك أن (أجمع) بالرفع يجب أن
يكون توكيدا لاسم مرفوع مثله لأن التوكيد يتبع المؤكد .

وإذا تأملنا الجملة (إن فؤادى عندك الدهر أجمع) على هذا الأسار
انضح لنا أن (أجمع) لا يصح أن تكون توكيدا لـ (فؤادى)
لأنه منصوب اسمها لـ (إن) ، والمرفوع لا يكون توكيدا للمنصوب . كما لا يصح
أن يكون توكيدا للظرف (عند) ، لأنه منصوب أيضا ، ونصبه على الظرفية .
ولا يصح أن يكون توكيدا لـ (الدهر) لأن الدهر ظرف زمان منصوب ، فلا
مناص إذن من أن يكون توكيدا للضمير المرفوع المنتقل إلى الظرف بعد حذف
متعلقه ، أى الوصف (مستقر) .

وذنب الكوفيون ، ويتفق معهم كثير من المحدثين في أنه لاتقدير ، أو بعبارة
أخرى هم يرون أن نفس الظرف منصوب في محل رفع ، ونفس الجار
والجور في محل رفع ، لأنهما قاما مقام الخبر وانتقلت إليهما آثاره
الانظمية والمعنوية .

ويجىء اسم المكان خبرا لكل من أسماء الذوات وأسماء الممانى ، نحو
(زيدٌ خانك) ، فـ (خانك) ظرف مكان يقع خبرا لاسم ذات هو (زيد) ،
ونحو (الخيرُ أمامك) فـ (أمامك) ظرف مكان يقع خبرا لاسم
معنى هو (الخير) .

أما اسم الزمان فلا يجىء خبرا إلا لأسماء الممانى ، على شرط أن يكون
حدثها غير مستمر ، نحو (الصومُ اليوم) ، و (السفرُ غدا) ، فـ (اليوم) ، و (غدا)
اسما زمان يقع كل منهما خبرا ، الأول عن اسم معنى هو (الصوم) ، والثاني

عن اسم معنى هو (السفر) . ويلاحظ أن (الصوم) ، و (السفر) ليسا حدثين مستمرين ، لذلك جاز الاخبار باسم الزمان ههنا . أما إذ كان الحدث مستمرا فلا يجوز الاخبار باسم الزمان عن اسم المعنى ، فلا يقال (طلوع الشمس يوم الجمعة) فـ (طلوع الشمس) اسم معنى ، و (يوم الجمعة) اسم زمان ، ولكن لا يصح الاخبار به عن طلوع الشمس ، لأن طلوع الشمس حدث يتصف بالدوام والاستمرار .

ولا يخفى اسم الزمان خبرا عن مبتدأ اسم ذات ، فلا تقول (زيدٌ اليوم) وإن كان يصح أن يجيء اسم الزمان خبرا عن اسم ذات إذا حصلت فائدة ، وتحصل الفائدة عندما يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا ، والزمان يكون خاصا ، أى يتخصص بالاضافة وبالوصف والزمان الذى اكتسب التخصص بالاضافة نحو (نحن فى شهر شوال) ، فـ (نحن) مبتدأ ، وهو عام لأنه يصلح فى نفسه لكل متكلم إذ لا يختص بمتكلم دون آخر ، و (فى شوال) خبر المبتدأ ، وقد تخصص اسم الزمان (شهر) باضافة (شوال) إليه . والزمان الذى اكتسب التخصص بالوصف نحو (نحن فى زمان طيب) ، فـ (نحن) مبتدأ وهو عام كما ذكرنا و (فى زمان) جار ومجرور شبه جملة ، خبر المبتدأ ، وقد تخصص (زمان) بالذمت (طيب) .

وقد جاز الاخبار بالزمان عن اسم الذات فى نحو (الورد فى أيار) ، و (اليومُ خمرٌ) ، و (الليلةُ الهلال) لأن كلا من هذه الأمثلة تؤول بتقدير مضاف محذوف ، فالأصل (خروجُ الورد فى أيار) ، و (اليومُ خمرٌ خمرٌ) ، و (الليلةُ رويةُ الهلال) ، فالأخبار فى الحقيقة إنما هو عن اسم معنى لا عن اسم ذات .

مواضع تقديم الخبر على المبتدأ :

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، وقد ذكرنا الحالات التي يجب أن يبقى فيها المبتدأ قبل الخبر . وفيما عدا هذه الحالات فإن الخبر قد يتقدم على المبتدأ مخالفاً في ذلك النظام الأصلي للجملة . وتقدم الخبر على المبتدأ في بعض المواضع ويكون واجباً ، وفيما عدا هذه المواضع يكون تقديمه عليه جائزاً (ويمكن تحديد المواضع التي يجب أن يتقدم فيها الخبر على المبتدأ فيما يلي :

١ - إذا أوقع تأخير الخبر في لبس ظاهر : ويحدث اللبس الظاهر في حالتين :

(أ) عندما يكون المبتدأ مذكراً غير مخصصة والخبر جملة أو شبه جملة (ظرف أو جار ومجرور) .

المبتدأ المذكور مع الخبر الجملة نحو (قصدك غلامه رجلٌ) فـ (قصدك غلامه) جملة فعلية فعلها ماض (قصد) وفاعله (غلام) ، أما كاف الخطاب في (قصدك) فضمير في محل نصب مفعول به . وهاء الغائب في (غلامه) ضمير في محل جر مضاف إليه ، والجملة الفعلية في محل رفع خبر مقدم ، و (رجلٌ) مبتدأ مؤخر .

والمبتدأ المنكرة مع الخبر شبه الجملة نحو (هـ) (هـ) (عند) ظرف يرب خبراً مقدماً وكاف الخطاب ضمير في محل جر مضاف إليه ، و (مال) مبتدأ مؤخر .

ونحو (في الدار رجلٌ) ، فهـ (في الدار) شبه جملة في محل رفع خبر مقدم ،
و (رجل) مبتدأ مؤخر .

وسبب وجود تقديم الخبر على المبتدأ في هذا الموضع ، أن الجملة وشبه
الجملة إذا جاءت بعد النكرة أهربت صفة ، وفقاً للقاعدة التي تنص على أن الجمل
بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال . ولما منع التباس الخبر بالصفة في
هذا الموضع وجب تقديم الخبر على المبتدأ ، ذلك لأن الصفة تجيء بعد
الموصوف ، ولا تتقدم عليه .

(ب) عندما يكون المبتدأ مصدراً مؤولاً من (أن) واسمها وخبرها ،
نحو (عندي أنك فاضلٌ) ، فهـ (عندي) ظرف في محل رفع خبر مقدم ،
وياء المتكلم ضمير في محل جر مضاف إليه ، و (أنك فاضل) ، (أن)
حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير في محل نصب اسمها ، و (فاضلٌ)
خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأن واسمها وخبرها مبتدأ مؤخر . وتقدم
الخبر على المبتدأ وجوباً في هذا الموضع لأنه لو تأخر عن المبتدأ قلنا (أنك فاضل
عندي) لا حتمل ثلاثة أوجه من الاعراب :

الاحتمال الأول أن (أن) واسمها وخبرها في محل رفع مبتدأ ، والظرف
خبر .

الاحتمال الثاني ، أن تكون (أن) بمعنى لعل لأنها أحد لغاتها ، والظرف
متعلق بخبرها .

الاحتمال الثالث ، أن تكون (أن) مكمورة الهمزة لأنها في بدء الجملة ،
والظرف (عندي) متعلق بخبرها .

فإذا قدّمنا الخبر على المبتدأ في هذا الموضع ، امتنع اللبس وامتنعتم
الاحتمالات المختلفة للاعراب ، لأن كلا من (إن) مكسورة الممزة ، و (أن)
التي بمعنى لعل ، لا يتقدّم معمول خبرها عليها .

فإن أمن اللبس جاز أن يتأخر الخبر عن المبتدأ ، كما في نحو قول
الشاعر :

عندي اصطبارٌ وأمّا أنى جزعٌ يوم النوى فاوجد كاد يبرئني

حيث جاء الخبر شبه الجملة (اوجد) متأخراً بعد المبتدأ المكون من أن واسمها
وخبرها المسبوق بـ (أمّا) . وصاغ ذلك مع أن المبتدأ مصدر مؤول من (أن)
واسمها وخبرها لأن اللبس ، ذلك أن كلا من (أن) التي بمعنى (لعل) ،
و (إن) المكسورة الممزة لا تجيء بعد (أمّا) .

وقد أمن اللبس أيضاً في نحو (وأجلٌ مسمى عنده) على الرغم من أن المبتدأ
نكرة (أجلٌ) ، والخبر غارف (عنده) لأن النكرة في هذا المثال تخصصت
بالصفة (مسمى) فكان الظاهر في الغارف أنه خبر لصفة .

٢ - إذا اقترن المبتدأ بالآ لفظاً أو بعبارة أخرى إذا قصر المبتدأ على
الخبر . اقتران المبتدأ بـ (إلا) لفظاً نحو (مالنا إلا اتباعُ أحمد) فهذا
أصلوب استثناء مفرغ فيه (ما) نافية ، و (إلا) ملغى عماها ، وشبه الجملة
(لنا) في محل رفع خبر مقدّم ، و (اتباع) مبتدأ مؤخر ، و (أحمد) مضاف
إليه مجرور وعلامة جرّه الفتحة لأنه ممنوع من الصرف . وقد تقدّم الخبر على
المبتدأ وجوباً في هذا الموضع لأن المبتدأ مقرون بـ (إلا) لفظاً .

واقترن المبتدأ بـ (إلا) معنى نحو (إنما هـنـدك زيد) فـ (إنـمـا) (إن) حرف توكيد ونصب ، و (ما) زائدة كـفـت (إن) من العمل ، و (عندك) ظرف ومضاف إليه ، في محل رفع خبر مقدم ، و (زيد) مبتدأ مؤخر وقد وجب تقديم الخبر على المبتدأ في هذا الموضع لأن المبتدأ مقترن بـ (إلا) معنى ، إذا أن (إنـمـا) أداة قصر تـ الوجود هـند الخاطب على زيد .

٢٠ - إذا كان الخبر من الكلمات التي لها صدارة الكلام : نحو - و اسماء الاستفهام مثل (أين ، متى وكيف) أو مضافا إلى ماله صدر الكلام . الخبر لازم الصدرية مثل (أين زيد ؟) ، و (متى السفر ؟) و (كيف تجذب العدوى ؟) ، فـ (أين) في المثال الأول اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم ، و (زيد) مبتدأ مؤخر . و بقية الأمثلة تقاس على هذا المثال . وقد وجب تقدم الخبر على المبتدأ في هذا الموضع لأن الخبر اسم من الأسماء التي تلزم صدر الكلام (اسم استفهام) .

وإضافة الخبر إلى ماله صدر الكلام نحو (صبيحة أي يوم سفرك ؟) فـ (صبيحة) خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (أي) اسم استفهام مضاف إلى (صبيحة) ، و (يوم) مضاف إلى (أي) ، و (سفرك) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكف الخطاب ضمير متصل في محل جر مضاف إليه . وقد تقدم الخبر وجوبا على المبتدأ في هذا المثال لأن الخبر أضيف إلى اسم من الأسماء التي تصدر الكلام (اسم استفهام) .

٢١ - إذا كان في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر : أو بعبارة أخرى إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على الخبر ، نحو قوله تعالى (أم على قلوب)

أَقْضَاهَا) ، فشبه الجملة (على قلوب) خبر مقدم ، و (أَقْضَاهُ) مبتدأ مؤخر ،
و (ها) الدالة على الغائبة ضمير في محل جر مضاف إليه ، يعود على أَقْضَاهَا .
وقد وجب تقديم الخبر في هذه الآية على المبتدأ لأن المبتدأ يتصل به ضمير
(ها) الغائبة ، وهذا الضمير يعود على بعض الخبر (قلوب) ومن الشواهد على
هذا الموضع أيضا نحو قول نُصَيْب بن رباح الشاعر الأندلسي في زوجته :

أَمَّا بَكَ إِجْلَالًا وَمَا بَكَ قَدْرَةً عَلَى وَلَاسِنْ رَمْلٍ عَيْنٌ حَبِيبُهَا

حيث بقول (ملء عين حبيبها) ، فـ (مِلءُ) خبر مقدم مرفوع ،
و (عين) مضاف إليه مجرور بالكسرة ، و (حبيب) مبتدأ مؤخر ، و (ها)
الغائبة ضمير متصل بالمبتدأ في محل جر ومضاف إليه . وقدم الخبر على المبتدأ
وجو با في هذا الموضوع لأن في المبتدأ ضميرا يعود على بعض الخبر
وهو (عين) .

وتناسير وجوب تقديم الخبر على المبتدأ في هذا الموضع أننا لو قلنا مثلا
(حبيبها ملء عين) إمام الضمير (ها) الغائبة على اسم متأخر عنه في اللفظ
لأننا نطقنا به بعد الضمير ، وهو متأخر عنه أيضا في الرتبة ، لأن الخبر
من حيث تركيب الجملة الاسمية ونظام أجزائها متأخر في الرتبة عن المبتدأ ،
ولا يحوز عند النحاة أن يعود الضمير على متأخر عنه في اللفظ والرتبة معا .
والكهم يعيرون أن يعود على متأخر عنه في أحدهما . وإذن فتقديم الخبر جعل
الضمير عائدا على اسم متقدم عليه في اللفظ متأخر عليه في الرتبة وهو أمر جائز
عند النحاة .

المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوبا :

الخبر أحد ركني الجملة الاسمية الاسمين ، ولا يمكن الاستغناء عنه ، وعلى هذا الأساس فعدم وجوده انظا ظاهرا في الجملة لا يدل على أن الجملة قائمة بركن واحد وخالية من الخبر ، إنما يدل على أنه محذوف كما سبق أن ذكرنا في حكم الموجد ، أي أنه مضمّر . ويحذف الخبر أو يضمّر جوازا إذا دلّ عليه دليل . والعربية تميل إلى الإيجاز والاختصار ، لذلك فهي تجهز حذف ما يمكن أن يعلم اكتفاء بدلالة القرائن .

ومن أضرار الخبر ، أو حذفه جوازا نحو (خرجت فاذا محمدٌ) إذ التقدير (خرجت فاذا محمدٌ موجودٌ) فالاسم بعد (إذا) الفجائية يعرب مبتدأ خبره محذوف جوازا تقديره (موجود ، أو قريب أو بالباب) . وقد أضر الخبر هنا للعالم ، لأنه كون واستقرار مفهوم من قرائن القول ، ومن المفاجآت المدلول عليها بـ (إذا) .

ويضمّر الخبر كثيرا إذا وقع جوابا لسؤال بن ، نحو (من عندك ؟) ، فالجواب (سميرةٌ أو عاليةٌ أو غيرها) ، وتقدير الكلام كما يدل عليه السياق (سميرة عندي) . وكذلك يضمّر الخبر إذا كان في جملة معطوفة على جملة اسمية قبلها والمبتدآن يشتركان في الخبر نحو قوله تعالى (أكلها دائمٌ وظأها) والتقدير (أكلها دائمٌ وظأها كذلك) .

ويحذف الخبر وجوبا أو بعارة أخرى يضمّر وجوبا في عدة مواضع ، نلخصها

فيما يلي :

(١) أن يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدأ بعد (لولا) أو بعبارة أخرى ، أن يكون الخبر عاما يدل على مجرد الوجود من غير زيادة ما ، والمبتدأ بعد (لولا) الامتناعية و (لولا) الامتناعية هي حرف امتناع لوجود ، وهي تختلف عن (لولا) التخصيضية التي تفيد الحث على القيام بعمل من الأعمال نحو (هلا فقيرا ساعدته) . ولولا الامتناعية تفيد الشرط ، ولها جملة شرط وجملة جواب ، فإذا قلنا (لولا الأمل ليئسنا) ، فالشرط هنا هو الجملة الاسمية (الأمل موجود) والجواب هو الجملة الفعلية (يئسنا) المكونة من الفعل (يئس) والفاعل الضمير المتصل (نا) . و (لولا) هنا تفيد امتناع الجواب لوجود الشرط ، فقد امتنع كوننا نياأس ، لوجود الأمل . وإذا تأملنا الكلمة التي بعد (لولا) لوجدناها اسما مرفوعا (الأمل) على أنه مبتدأ ، فإن الخبر ؟ إنه محذوف وجوبا . والتقدير (لولا الأمل موجودٌ ليئسنا) . ويحذف الخبر وجوبا بعد (لولا) إذا كان كونا مطلقا لأنه معلوم واضح ظاهر ليس ما يدهو إلى ذكره ، إذا أن لولا تدل على امتناع الوجود ، والمدلول على امتناعه هو جملة الجواب (ليئسنا) ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ (الأمل) ، ولو ذكر هذا الخبر المحذوف وجوبا في هذا الموضع ، لكان زيادة ونطويلا لداعى لهما .

أما إذا كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود فيجب ذكره إن فقد دليله ، نحو (لولا زيد سالم أعداءه ماسلم) فجملة الشرط هنا اسمية وهي (زيد سالم أعداءه) ، وجملة جواب الشرط فعلية ، وهي (ماسلم) . وقد وجب ذكر خبر جملة الشرط بعد لولا (سالم أعداءه) ، ذلك لأننا لو قلنا (لولا زيد ماسلم) لكان التقدير (لولا زيد موجود) وفي هذا تغيير للمعنى المقصود ، لأن وجود

زيد في هذه الجملة مقيّد أو مشروط بمسألة لأعدائه ، أى أن مسألمته لأعدائه زياده على وجوده ، هى الشرط فى امتناع الجواب ، وإيس فى الجملة ما يدل على هذه الخصوصية أو يساعدنا هل فهمها وتقديرها ، لذلك وجب ذكر الخبر . ومن أمثلة الكون المقيّد الذى لا يدل عليه دليل قول الرسول مخاطب عائشة رضى الله عنها : **لولا قومك حديثو عهد بكفر لبغيت الكعبة على قواعد إبراهيم** ، فجملة الشرط (**قوّمك حديثو عهد**) ، قومك مبتدأ ، والكاف ضمير فى محل جر مضاف إليه ، وحديثو خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم ، والنون حذفت للاضافة ، وعهد مضاف إليه مجرور بالكسرة ، (**بكفر**) جار ومجرور . وقد وجب ذكر الخبر هنا لأنه كون مقيّد ، فوجود القوم مقيّد بمحادثة عهدهم بالكفر ، فجملة الجواب هى الجملة الفعلية (**لبغيت الكعبة**) .

ويجوز ذكر الخبر وحذفه إذا كان كونا مقيّداً وإن كان فى الجملة دليل يدل عليه
نحو (**لولا أنصار زيد حموه ماسلم**) ، فجملة الشرط هنا (**أنصار زيد حموه**) مبتدؤها (**أنصار**) وخبرها جملة (**حموه**) ، وجملة الجواب (**ماسلم**) ، ويجوز فى هذا المثال أن تقول (**لولا أنصار زيد ماسلم**) ، ذلك لأن الخبر فى جملة الشرط (**حموه**) كون مقيّد بالحماية ، غير أن فى الجملة ما يدل عليه ، والدليل لفظ (**أنصار**) ، لأن من شأن الناصر أن يحصى من ينصره .

ومن أمثلة الخبر الكون المقيّد الذى يدل عليه دليل ، قول أبى العلاء المعرى فى وصف السيف :

يذهبُ الرَّهْبُ منه كلُّ هَضْبٍ فـلـولا الغدُّ يـكـدُّ الحـالا

حيث ذكر خبر جملة الشرط بمد لولا وهو (**يـكـدُّ**) ، ذلك لأنه على الرغم

من أنه كون خاص متميز بالامساك ، فقد دلّ عليه دليل ، هذا الدليل في لفظ (النعم) لأن من شأن غمد السيف أن يمسكه .

ويذكر ابن هشام أن جمهور النحاة يوجبون حذف خبر جملة الشرط بعد لولا ، أما إذا كان الخبر كونا خاصا فإنهم يجعلونه مبتدأ ، ففي المثال (لولا زيد سالما ما سلم) يجعلون الخبر (سالما) مبتدأ ، فيقولون (لولا مسالة زيد إيانا ما سلم) ، وفي هذه الحالة تكون جملة الشرط (مسالة زيد إيانا) ، المبتدأ (مسالة) ، و (زيد) مضاف إليه ، و (إيانا) مفعول به للمصدر (مسالة) . أما الخبر فهو كون مطلق محذوف وجوبا تقديره (موجودة) أي : لولا مسالة زيد إيانا موجودة ، ما سلم . وكذلك يقولون في (لولا أنصار زيد حموه ما سلم) لولا حماية أنصار زيد إياه ما سلم ، وهكذا .. أما بيت أبي العلاء المعري فبعضهم يعرب جملة (يمسكه) بدل اشتغال من النعم ، وآخرون يعربونها في محل رفع خبر (أن) المحذوفة على تقدير ان الجملة (فلولا أن النعم يمسكه) . وأما الحديث الشريف فيقولون انه مراد بالمعنى لا باللفظ ، وذكر ابن الربيع ثلاث روايات مشهورة فيه : الرواية الأولى : لولا حدثان قومك في الكفر لبليت . . .) والرواية الثانية (لولا حدثان قومك في الكفر لبليت . . .) والرواية الثالثة (لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية . . .) .

والقول بأن الاسم بعد لولا يعرب مبتدأ خبره محذوف هو رأى البصريين أما الكوفيون فيرون أنه يعرب فاعلا لفعل محذوف . وهناك رأى آخر يقول إن (لولا) نفسها هي عامل الرفع في الاسم بعدها .

(٢) أن يكون المبتدأ صريحا في القسم :

ومعنى الصراحة في القسم أن الكلمة لا تستخدم إلا في القسم ، ويفهم منها

القسم قبل ذكر القسم عليه . ومن الألفاظ التي لا تستخدم إلا في القسم (لعمرُك) بمعنى (وحياتك) وهي من (عَمِرَ الرجلُ) ، إذا عاش زمنا طويلا ومن هذه الألفاظ أيضا (أَيْمَنَ الله) بمعنى ، (وبركةُ الله) أو (وعينُ الله) فهي جمع ('يَمِين) أو (يَمِين) بمعنى قسم .

فإذا قلنا (لعمرُك لأحمين المظلوم) ، و (أَيْمَنَ الله لقد أذيت واجبي) ، فإن (لعمرُك) و (أَيْمَنَ) يعرب كل منها مبتدأ حذف خبره وجوبا ، والتقدير (لعمرُك قسمي) ، و (أَيْمَنَ الله يميني) ، وعلى ذلك فإننا إذا أردنا أن نعرب المثال الأول وجدنا أنه يتكون من جملتين تامتين ، الأولى ، جملة القسم ، وهي جملة مبتدؤها (لعمرُك) وخبره محذوف وجوبا ، ويقدر بـ (قسمي) ، والثانية جملة جواب القسم ، وهي جملة فعلية ، فعلها (أَرْحَمَيْنِ) ، وفاعلها ضمير مستتر تقديره (أنا) .

ويحذف خبر المبتدأ وجوبا في هذا الموضع لسد جواب القسم مسدود .

ويجوز ذكر الخبر وحذفه إذا كان المبتدأ غير صريح في القسم ، كما في نحو (عهد الله لأساعدن الضعيف) ، إذ يمكن القول (عهدُ الله قسمٌ لأساعدن الضعيف) ذلك لأن (عهد الله) يستخدم في القسم ، كما يستخدم في غيره ، كما في نحو (عهدُ الله وثيقٌ) ، و (عهد الله يجب الوفاء به) ولا يفهم منه القسم إلا بذكر القسم عليه .

ويذكر ابن هشام أن ابن عصفور يجيز في نحو (لعمرُك لأساعدن) أن يكون من باب حذف المبتدأ ، بتقدير (لقسمي عمرُك) ويضعف بعض النحاة هذا الرأي ، ويردون أن الأولى في حالة الاختيار بين أن يكون المحذوف

المبتدأ أو الخبر ، أن يكون المحذوف هو الخبر لسببين أولهما ، أن المسند في محل التفسير غالباً ، وثانيهما : أن دخول اللام على شيء واحد لفظاً وتقديراً أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر ، وأيضاً فإن وجود لام الابتداء في أول الاسم يدل أن الاسم الذي دخلت عليه هو المبتدأ لا الخبر .

٣ - أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو (كلُّ رجلٍ وضعته) هو (كلُّ صانعٍ وما صنع) ، و (كلُّ إنسانٍ واجتهاده) ، و (كلُّ عملٍ وجزاؤه) ، فكل الجمل السابقة جمل اسمية عطف على المبتدأ في كل منها (كلُّ) اسم آخر ، بواو للعطف تفيد المصاحبة ، أو بعبارة أخرى معناها المصاحبة ، فالضيعة ، والشئ المصنوع ، والاجتهاد لا تشترك مع أصحابها ، كما أن الجزاء لا يشترك مع العمل ، ولكن كلاهما يقترن بصاحبه .

ونحن نعرب المثال الأول كما يلي : (كل) مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، و (رجل) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، و (الواو) عاطفة بمعنى المصاحبة ، و (ضيعته) : ضيعة ، اسم معطوف على المبتدأ (كل) مرفوع مثله ، أمّا خبر المبتدأ فهو محذوف وجوبا وتقديره (مقترنان) . وهكذا بقية الأمثلة . ويحذف الخبر وجوباً في هذا الموضع لقيام الواو مقام (مع) .

ويجوز حذف الخبر وذكره إذا عطف على المبتدأ اسم بواو ليست نصاً في المعية نحو قوانا (عمرو وزيد) ، أو بمعنى آخر فإن الواو هنا للعطف أصلاً ، لأن عمرو يشترك مع زيد ، وإنمّا أردنا الإخبار باقترانهما . وقد حذف الخبر

في المثال السابق اهتماماً على أن السامع يفهم من الاختصار على ذكر المتماطين
معنى الاقتران والمصاحبة . ومن الشواهد على ذلك قول الفرزدق :

تَمَنَّوْا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى وَكُلُّ أَمْرٍ مِ الْمَوْتِ يَلْتَقِيَانِ

حيث قال (كلُّ أمرٍ مِ الموتِ يلتقيانِ) ، فذكر الخبر وهو (يلتقيانِ)
بعد الواو ، لأنها للعطف وليست نصافى المصاحبة ، والدليل على ذلك أننا
إذا قلنا (كلُّ أمرٍ مِ الموتِ) لا يصح المعنى .

ويعرض ابن هشام الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة
باختصار ، يقول إن البصريين يقدرون في مثل (كلُّ رجلٍ ضيعته) خبراً
محذوفاً وجوباً . أما الكوفيون ويتفق معهم الأخفش فيرون أن هذه الجملة
تامة فـ (كل) مبتدأ ، (رجل) مضاف إليه ، والواو بمعنى (مع) ، و (ضيعته)
مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وهاء الغائب ضمير في محل جر مضاف إليه ،
وشبه الجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

٤ - أن يكون المبتدأ :

(أ) مصدراً عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً
عن المبتدأ المذكور ، نحو (ضربني زيداً قائماً) ، و (احتراهمي الرجلَ عالماً)
فإننا إذا أردنا إعراب المثال الأول وجدنا أن المصدر (ضرب) يقع مبتدأ ،
وباء المتكلم ضمير في محل جر مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، إذ
الأصل (أضرب) ، و (زيداً) مفعول به المصدر منصوب بالفتحة الظاهرة ،
و (قائماً) لا بد أن تعرب حالا منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وهي ترفع ضميراً

مستترا تقديره (هو) ، ويفتسر معمول المصدر هذا الضمير . ولا يصح أن تعرب خبرا لأنها لاتصلح من حيث المعنى لأن تكون خبرا ، ذلك أن الضرب لا يوصف بأنه قائم . والجملة بهذه الصورة ينقصها أحد ركنيها الرئيسين وهو الخبر ، الواقع أن الخبر محذوف وجوبا والتقدير (ضربى زيدا حاصل) إذا كان قائما ، ويقدر فى المثال الثانى (احتراى الرجل حاصل) إذا كان طالما .

(ب) أن يكون المبتدأ مضافا إلى المصدر السابق ذكره فى الحالة السابقة (أ) نحو (أكثر شربى السويق ملتوتا) ، و (أكثر حبي الطفل شيطا) ، فالمبتدأ فى المثال الأول (أكثر) مضاف إلى المصدر الصريح (شرب) ، وبه المتكلم فى محل جر مضاف إليه ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ، و (السويق) مفعول به المصدر ، لأن المصدر هنا يعمل عمل الفاعل ، و (ملتوتا) حال منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وهى ترفع فاعلا ضميرا مستتر تقديره (هو) يفسره الاسم (السويق) الذى عمل فيه المصدر (شرب) المضاف إلى المبتدأ ، و (ملتوتا) لا يصح أن يكون خبرا ، لأن أكثر الشرب لا يخبر عنه بأنه ملتوت . وعلى ذلك فخير المبتدأ هنا محذوف وجوبا والتقدير (أكثر شربى السويق حاصل) إذا كان ملتوتا .

(ج) أن يكون المبتدأ مضافا إلى مؤول بالمصدر السابق ذكره ، نحو (أخطب ما يكون الأمير قائما) ، و (أحسن ما ترى الأشجار مورقة) ، فالمبتدأ فى المثال الثانى مثلا (أحسن) مضاف إلى مصدر مؤول (ما يرى) بالمصدر الصريح (روبة الأشجار) ، و (مورقة) حال لاتصلح لأن تكون خبرا لاسبب السابق ذكره ، والخبر محذوف وجوبا وتقديره (أحسن ما ترى الأشجار حاصل) إذا كانت مورقة .

وبرى جمهور البصريين أن الخبر في الامثلة السابقة يقدر بـ (إذا كان)
إذا قصد الزمن الماضي ، و بـ (إذ كان) عند إرادة الزمن المستقبل . والخبر
هو الظرف (إذا - إذ) متعلقاً بمحذوف هو (حاصل) ، و (كان) في هذا
الموضع تامة أى أنها ترفع فاعلاً مثلاً مثل الأفعال العادية ، وفاعلها ضمير مستتر
يعود على مفعول المصدر ، أو بعبارة أخرى يفتـحـره مفعول المصـار . و (مـورقة)
حال من الضمير المستتر فى (كان) .

وبرى الأخفش ويتفق معه ابن مالك أن الخبر فى مثل هذا الموضع يقدر
بمصدر مضاف إلى صاحب الحال ، وعلى ذلك بقدر المثال (ضربنى زيداً قائماً)
بـ (ضربنى زيداً ضربه قائماً) فالمصدر الثانى (ضربه) هو الخبر ، وفاعله
محذوف ، وهاء الغائب مفعوله ، وهى صاحبة الحال . والهمز يرفضون هذا
الرأى لانهم يرفضون حذف مصدر مع إبقاء مفعوله وهو لا يجوز عندهم .

أمّا إذا صاحت الحال من حيث المعنى لأن تكون خبراً فلا يصح فى هذه
الحالة أن تنصب على الحالية ، واعتبار خبرها محذوفاً وجوباً ، فنحو (ضربنى
زيداً شديداً) لا يجوز نصب (شديد) فيها على أنها حال ، واعتبار خبر المبتدأ
(ضرب) محذوفاً وجوباً ، بل يجب فى هذه الحالة رفعه على أنه خبر المبتدأ .
وقد شذّ قول العرب (حكمت مستطاً) ، على أن (حكمت) مبتدأ ، و (كات
الخطاب) مضاف إليه ، و (مستطاً) حال منصوبة ، والخبر محذوف وجوباً
تقديره (لك) ، ووجه الشذوذ فى هذا المثال ، نصب (مستطاً) على الحالية
مع صلاحيته لأن يكون خبراً ، وهذا المثال صحيح جماعاً ، ولكن القياس أنه
يجب فيه رفع (مستط) على الخيرية .

يتفق ابن هشام مع من يجيزون تعدد الخبر كما في نحو (زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ) فـ (زيدٌ) مبتدأ ، وكل من (شاعر) و (كاتب) خبر لهذا المبتدأ ، وأساس تجويز تعدد الخبر هو أن الخبر حكمٌ على المبتدأ ، وقد يحكم على الشئ الواحد بأكثر من حكم . أما من يمنع تعدد الخبر فهو يقدّر مبتدأ للخبر الثاني ، فيقول في المثال السابق (زيدٌ شاعرٌ ، هو كاتبٌ) على أنهما جملتان اسميتان لكل منهما مبتدؤها وخبرها .

وحكم تعدد الخبر يتأخص فيما يلي :

١ - إذا كان المبتدأ واحداً وتعدد الخبر انظاظاً ومعنى ، بأن كان كل

واحد مخالفاً للآخر في انظاظه ومعناه ، ويصح الاختصار عليه في الخبرية ، جاز عطف الثاني وما بعده على الأول نحو (عباس محمود العقاد شاعر وناقد وأديب وعالم) . ويعرب كلٌّ من (ناقد) ، و (أديب) ، و (عالم) معطوفاً على الأول (شاعر) ، وإن كان في المعنى خبراً . ويجوز حذف حرف العطف فتقول (عباس محمود العقاد شاعر ناقد أديب عالم) ، وفي هذه الحالة يعرب كل من (شاعر) ، و (ناقد) ، و (أديب) ، و (عالم) خبراً .

٢ - أما إذا تعدد الخبر في اللفظ فقط بأن كانت الالفاظ المتعددة

مشاركة في تأدية معنى واحد هو المقصود والمراد ، ولا يصح الإخبار بالبعض من المبتدأ ، نحو (الرُّمَّانُ حلْوٌ حامضٌ) ، فلا يعتبر هذا من تعدد الخبر ، لأن المقصود به (حلوه وحامضه) أنه مزج ، فهما في الواقع خبر واحد في المعنى . وفي هذه الحالة لا يجوز :

(أ) العطف لأن الخبرين في معنى خبر واحد ، والعطف يقتضي المغايرة

في الغالب ، لأن المعطوف غير المعطوف عليه ، ويعرب كل منهما خبرا .

(ب) لا يصح أن يفصل بين الخبرين بأجنبي ، ولا أن يتأخر المبتدأ أو يتوسط بينهما فلا يصح أن تقول (شاعر ناقد أديب عالم عباس محمود العقاد) ، ولا أن يقال (شاعر ناقد عباس محمود العقاد أديب عالم) .

٣ - إذا كان المبتدأ متعددا حقيقة بأن كان مثنى أو جمعا وتمدد الخبر لفظا ومعنى نحو (الأخوات طيبٌ ومدرسٌ ومهندسٌ) ، وجب مطف الخبر الثاني وما بعده على الأول بواو العطف لا غير ، ويعرب كلٌّ منهما معطوفا ، وإن كان خبرا في المعنى .

ومن هذا القسم المبتدأ المتعدد في الحكم نحو (جسمُ الانسان رأسٌ وجذعٌ وأطرافٌ الخ . . .) . والواقع أن ابن هشام لا يعتبر هذا القسم من باب تعدد الخبر لأن المبتدأ في هذه الحالة في قوة مبتدأين لكل منهما خبره

ومن هذا القسم قول الشاعر :

يداك يدُ خبرها برُمتي وأخرى لأهدائها غائظة

لأن المبتدأ (يداك) في قوة مبتدأين لكم منهما خبره ، ومن هذا القسم أيضا قوله تعالى (والذين كذبوا بآياتنا هم وبكم) ذلك لأن (بكم) معطوفة على (هم) .

النسخ والنسخ

عرفنا أن المبتدأ والخبر حكما إعرابيا . هو رفع كل منهما ذلك أن الرفع علامة الاسناد (المسند والمسند إليه) . غير أن هذا الحكم ' ينسخ ' ويحل محله حكم آخر بدخول بعض الكلمات على الجملة الاسمية ، فيتغير حكم كل من المبتدأ والخبر .

ويعدر بنا أن ننبه إلى أن هذه النواسخ لا تدخل على المبتدأ في الحالات التالية :

١ - إذا كان المبتدأ اسما من الأسماء التي لها صدارة الكلام كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، وكم الخبرية ، والمبتدأ المقرون بلام الابتداء .

٢ - إذا كان المبتدأ (ما) التعجبية .

٣ - إذا كان المبتدأ اسما يجب أن يتصدر الكلام لسبقة بأداة من الأدوات التي لا تدخل إلا على المبتدأ (لولا) و (إذا) الفجائية .

٤ - إذا كان المبتدأ في أسلوب من الأساليب التي ألزمت صيغة واحدة لا تتغير حتى جرت مجرى الأمثال نحو (ويل للمكذبين) ، و (لله دره قارصا) (طوبى للصالحين)

والكلمات التي تؤثر في المبتدأ والخبر تنقسم من حيث نوعها إلى قسمين : أفعال ، وحروف .

وتنقسم من حيث أثرها أو بعبارة أخرى من حيث عملها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ويشمل الأفعال الناسخة وما شبه بها من الحروف التي تدخل على جملة المبتدأ والخبر فتلغي حكمها الإعرابي وتعمل محله حكما يتلخص في أمرين :

١ - رفع المسند إليه (المبتدأ) تشبيها له بالفعل ، ذلك أن الفعل التام يرفع اسما فاعلا له ، والفعل الناقص يرفع اسما تشبيها له بالفعل وهو مرفوع الفعل التام ، ويسمى اسمه .

٢ - نصب المسند (الخبر) ، تشبيها له بمفعول الفعل التام ، ويسمى خبره .

وإذا كان الخبر جملة كانت في محل نصب ، أما إذا كان اسما مفردا فإنه ينصب بعلامه ظاهرة أو مقدرة أو على المحل .

ويشترط لعمل الأفعال الناصخة ثلاثة شروط :

(أ) أن يتأخر خبرها عنها فلا يصح نحو (مجتهداً كان محمد) .

(ب) ألا يكون خبرها فعلا طلبيا أو انشائيا ، فلا يصح نحو (كان محمد اعطى عليه) لأن الخبر (اعطى عليه) فعل طلبى ، ولا نحو (كان محمد يرحمه الله) لأن الخبر (يرحمه الله) جملة انشائية (دعاء) .

(ج) ألا يكون خبرها جملة فعالية فعلمها ماض فبها هذا (كان) فانها يصح الاخبار عنها بالجملة ذات الفعل الماضى ، فلا يصح نحو (أصبح محمد نام) وبصح (كان محمد قد نام) .

ويشمل هذا القسم الأول سبع مجموعات من الأدوات ، ست منها أفعال ومجموعة واحدة فقط حروف وهى :

المجموعة الاولى : ترفع المبتدأ وتنصب الخبر مطلقا بدون شرط ، أو بمباراة أخرى فهي تعمل هذا العمل سواء كانت مثبتة أم منفية ، وسواء كانت

صلة لـ (ما) الظرفية أولاً ، كما سيوضح لنا فيما بعد . وهذا القسم يشمل ثمانية أفعال هي : كَان وأخواتها (أصبح - أضجى - ظال - أمسى - بات - صار - ليس) .

المجموعة الثانية : ويشترط لعمها الشروط التالية :

١ - أن يتقدمها أحد الأشياء التالية :

(أ) نفى ، سواء كان بالحرف مثل (لا) النافية ، أو بفعل يدل على النفي مثل (ليس) أو باسم مثل (غير) .

(ب) نهى ، مثل (لا) الناهية .

(ج) دعاء ، والدعاء يكون بـ (لا) في الماضي ، وبـ (ان) في المستقبل واشترط في أفعال هذه الطائفة أن تسبق بنفى أو نهى أو دعاء ، ذلك لأن معناها النفي واستمرار ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه المقام ، فإذا دخل عليها النفي انقلبت اثباتاً .

٢ - أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماض ، فلا يصح أن تقول (مازال الطفلُ نام) .

وهذا القسم يشمل أربعة أفعال هي : (زال) ، (برح) ، (فقه) ، (انفك) .

وقد اشترط أن يكون (زال) ماضى (بزَال) لأن (زال) ماضى (بزِيل) فعل تام يعتمد على مفعول به ومعناه مَّيَزَ وفضل ، ومثاله (زِلْ ضَانك عن معرك) ، أى (مَيِّز وافصل بين ضَانك ومعرك) ، ومصدر زال بزِيل

(الزَّيْل) ، ولأن (زال) ماضى (يزول) فعل تام وهو فعل لازم أى لا يعتمدى إلى مفعول به ، ومعناه (الانتقال) ، وأحيانا يكون بمعنى (الفناء والانهاء) وذلك مثل قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا) ونحو (زال حكمُ الطُّغَاةِ) ، ومصدره (الزوال) .

المجموعة الثالثة : تعمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية عليها ، وتشمل فعلا واحدا هو (دام) .

وُسميت (ما) التى تسبق (دام) بـ (ما) المصدرية الظرفية ذلك أنها تقدّر بالظرف مضافا إلى المصدر ، ففى المثال (لا أَكَلَمَهُ مَا دُمْتُ حَيًّا) يمكن أن يُحَلَّ محل (مادمت) مدّة دوامى .

المجموعة الرابعة : وهى ما وضعت لتدل على قرب زمن وقوع الخبر وتسمى أفعال المتاربة وهى ثلاثة : كاد - أوشك - كرب .

المجموعة الخامسة : وهى ما وضعت لتدل على رجاء المتكلم فى وقوع الخبر ، وتسمى أفعال الرجاء ، وهى ثلاثة أيضا : عسى - جرى - اخلواق .

المجموعة السادسة : وهى ما وضعت للدلالة على بدء دخول الاسم فى الخبر وتسمى أفعال الشروع ، ذكر منها ابن هشام خمسة أفعال هى (أنشأ - طفق - جعل - علق - أخذ) ، ومنها (شرع - أقبل - جعل - وهب - قام) .

ويشترط فى خبر هذه المجموعات الثلاثة الأخيرة أن يكون خبرهن جملة لازمة الحكم إنمائية توجه لمضمون الجملة .

المجموعة السابعة : وتتكون من أربعة أحرف شبيهت بـ (ليس) فى المعنى وفى العمل فعملت عملها ، وهى (ما - لا - لات - إن) .

وهما يجدر بنا ذكره أن ابن هشام قسم الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر إلى ثلاثة أقسام:

القسم الاول ، يشمل (كان) وأخواتها ، ومازال وأخواتها) .

والقسم الثانى ، يشمل الأحرف المشبهة بـ (ليس) .

والقسم الثالث ، تكلم عند تحت عنوان (أفعال المقاربة) فاصدا به (أفعال المقاربة وأفعال الشروع ، وأفعال الرجاء) معللا ذلك بأنه من باب تسمية الكل باسم الجزء :

وسأتكلم عن كل فئة من الفئات السابقة بالتفصيل وفق تقسيم ابن هشام لها ، مبرزة رأى ابن هشام فيها .

الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

تكلم ابن هشام تحت هذا العنوان عن ثلاثة أقسام هي . (كان) وأخواتها ، و (مازال) وأخواتها ، و (مادام) .

١ - كان وأخواتها : يذكر ابن هشام أن كان هي أم الباب ، وأنها اختلفت كذلك لأنها تنفرد عن أخواتها بأمور تتميز بها عنها .

وكل أخوات (كان) يعملن نفس عملها ، ومن يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر دون شرط أو قيد ، غير أنهن يختلفن من حيث المعنى .

فـ (كان) معناها مطلق الماضي ، و (أصبح) معناها اتصاف اسمها بمعنى خبرها في وقت الصباح ، و (أضحى) تعنى اتصاف اسمها بمعنى خبرها في وقت الضحى ، و (ظل) تعنى اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول النهار ، و (أمسى) تعنى اتصاف اسمها بمعنى خبرها وقت المساء . وكثيرا ما تستخدم (أصبح وأضحى وظل وأمسى) بمعنى صار ، كما في نحو (أصبحت العنابة من دهائم تقدم الأمم) و (أضحى الاستشهاد شرفا) و (ظل الجوخانقا من الدخان) و (أمسى غزو الفضاء أمرا معلوما)

٢ - (مازال) وأخواتها (برح - فنى - افك)

ومثال هذا القسم بعد النفي الظاهر ، قوله تعالى (ولا يزالون مختلفين) حيث سبقت (يزالون) بـ (لا) النافية للظاهرة ، ومثال هذا القسم بعد النفي المقدّر ، قوله تعالى (تالله تفتأ) أى (لا تفتأ) حيث تقدم (تفتأ) النفي المقدّر ، وقول امرئ القيس :

فقلت يمينُ الله أبرحُ قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

حيث عمل (أبرح) عمل (كان) ، وقد تقدّمه النفي المقدّر ، لأن معناه (لا أبرح) ومثال هذه الأفعال بعد النهي قول الشاعر :

صاحُ ممّر ولا تنزلُ ذاكر المـ ورت فمسيانه ضلالٌ مبينُ

حيث تقدم النهي وهو (لا) على مضارع زال .

ومثالها بعد الدعاء قول ذي الرّمة :

ألا يا سلمى يادازمى على البلى ولا زال مُنتهلاً بجرعائك القطرُ

حيث تقدمت (لا) الدعائية على (زال) .

٣ - (مادام) ، وجعلها ابن هشام قسماً قائماً برأسه ، ذلك أنها تسبق (بما) المصدرية الظرفية ، على حين أنّ (زال) وأخواتها تسبق بـ (ما) النافية .

تصرف هذه الأفعال :

يقسم ابن هشام هذه الأفعال من حيث تصرفها إلى ثلاثة أقسام :

١ - الجامد الذي لا يتصرف ، وهو :

(أ) (ليس) باتفاق من النحاة .

(ب) (دام) عند الفراء وكثير من النحاة المتأخرين ، أما فعل الأمر (دُم) والمضارع (يدوم) ، واسم الفاعل (دائم) ، وصيغة المبالغة (دوّام)

فمن تصرفات الفعل (دام) التام لا الناقص .

ويرى بعض النحاة أنه قد يجيء المضارع من (دام) النسخة ناسخا مثل الماضي ولكنه قليل الاستعمال .

ويرجع الصّحاحان في حاشيته أنّ لـ (دام) النسخة ، مصدر ، بدليل تقدير النحاة (مدة دوامي) في (مادمت) .

٢ - ما يتصرف تصرفا ناقصا :

أ - (زال - فنى - برح) ذلك أنها لا يستعمل منها فعل الامر ولا المصدر .

ب - (دام) عند النحاة القدماء ، ذلك أنهم استعملوا مضارعها .

٣ - ما يتصرف تصرفا تاما أو يعبرارة أخرى ما يجيء منه الماضي والمضارع والامر والمصدر على قلة واسم الفاعل دون اسم المفعول و باقى المشتقات ويشمل هذا القسم : كان - أصبح - أضحى - أمس بات - ظل - صار .

وغير الماضي من هذه التصاريف يعمل عمل الفعل الماضي فاذا أخذنا الفعل (كان) مثلا ، وجدنا تصاريفه تعمل عمله كما يلى :

فمضارع (كان) نحو قوله تعالى (ولم أك بغيا) حيث أن (أك) أصلها (أكون) فحذفت الضمة لدخول حرف الجزم على الفعل ثم حذفت الواو لالتقاء حرفين ساكنين هما النون والواو ، فصارت (أكن) ، ثم حذفت النون للتخفيف ، فصارت (أك) ، واسم (كان) ضمير مستتر تقديره (أنا) وخبرها (بغيا) منصوب بالفتحة الظاهرة .

والأمر من (كان) نحو قوله تعالى (كونوا حجارة) حيث ' عمل فعل الأمر (كونوا) عمل (كان) وجاء واو الجماعة اسماله ، و (حجارة) خبر آله .

والمصدر نحو قول الشاعر :

ببذل و حِلْمٍ ساد في قومه الف ————
توكونك إياه عليك يسير

حيث جرى مصدر (كان) الناقصة مثلها في رفع الاسم ونصب الخبر ، حيث رفع كاف الخطاب ونصب الضمير (إياه) .

واسم الفاعل نحو قول الشاعر :

وما كل من يبدى البشاشة كائنا أخاك إذا لم ' تالفه لك ' منجداً

والشاهد في قوله (كائنا) فانه اسم فاعل من مصدر (كان) الناقصة ، وقد عمل عملها ، حيث أن اسمه ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على كلاه السابق ، وخبره (أخاك) .

وكذلك قول الشاعر :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً أحبك حتى يغمض العين ' مغرض

حيث أعمل (زائلاً) وهو اسم الفاعل من الفعل الناقص (زال) فرفع الاسم ، وهو الضمير المستتر فيه وتقديره (أنا) ونصب الخبر وهو جملة (أحبك) .

هل يجوز أن يتوسط الخبر بين الفعل الناقص واسمه :

يُجِيزُ أَغَابَ النِّجَاةُ تَوْسُطَ خَبَرِ الْفِعْلِ الْناقِصِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْمِهِ ، وَيَمْنَعُ ابْنَ

درستويه (ت / ٥٢٤١) توسط خبر (ليس) بينه وبين اسمه . ويمنع ابن معط (ت / ٦٢٨ هـ) توسط خبر (دام) بينه وبين اسمه .

ومن أمثلة توسط خبر الفعل الناقص بينه وبين اسمه ما يلي :

- قوله تعالى (وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) حيث جاء (حقاً) وهو خبر (كان) مقدماً على خبرها وهو (نصر) ، ومتوسطاً بين (كان) واسمها .

- قراءة حمزة (ت / ١٥٦ هـ) وحفص (ت / ١٨٠ هـ) قوله تعالى (ليس البر أن تولوا وجوهكم) بنصب (البر) على أنه خبر (ليس) ، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (أن تولوا) اسمها ، وقد جاء الخبر متوسطاً بين ليس واسمها .

قول الشاعر :

لا طيب لاه يش مادامت منغصة لذاته باد كار الموتِ والهرم

حيث تقدم خبر (دام) وهو (منغصة) بينه وبين اسمه (لذاته) .

المواضع التي يجب أن يتوسط فيها الخبر بين الفعل الناقص واسمه :

١ - إذا كان اسم مضافاً لضمير يعود على شيء متصل بالخبر مثل

(جزاؤه) في نحو (يسرفني أن يكون للعمل جزاؤه) حيث اتصل ضمير الغائب

(الهاء) باسم (يكون) ، وضمير الغائب يعود على الخبر (للعمل) ، ويجب

هنا أن يتوسط الخبر بين الفعل الناقص واسمه ، حتى لا يعود الضمير على متأخر

في اللفظ وفي الرتبة .

٢ - إذا كان الخبر محصورا في الاسم بـ (إلا) المسبوقه بالتني مثل
(المـ كافع) في نحو (ليس منصورا إلا المـ كافع) ، فالخبر وهو (منصورا)
محصور في الاسم وهو (المـ كافع) (إلا) المسبوقه بالتني وهو (ليس) .

المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر بعد الفعل الناقص واسمه :

٩ - إذا ترتب على التوسط لبس لا يمكن معه تمييز الاسم من الخبر لخفاء إعرابهما ، كأن يكون كل من الاسم والخبر متصلا بياء المتكلم نحو (صار هدوي صديقي) .

٢ - إذا حُصر الاسم في الخبر ، بقرته بـ (إلا) المسبوقه بالنفي أو بإنشأ . ومثال اقتران خبر الفعل الناقص بـ (إلا) المسبوقه بالنفي قوله تعالى (وما كان صلاتُهُمْ عند البيتِ إلا مُكاهً) ، و (مُكاهً) معناه صغيرا ، وهو من (مكأ) من باب (ههأ) ، خبر لـ (كان) ويجب أن يتأخر عن الفعل الناقص ، وعن اسمه (صلاتُهُمْ) في هذا الموضع لأنه متصوّر بـ (إلا) .

ومثال حمص الاسم في الخبر بـ (إنما) في نحو (إنما كان محمدٌ رسولاً) في (رسولاً) خبر (كان) ويجب تأخيره في هذا الموضع لأن اسم كان (محمد) محصور فيه بـ (إنما) .

هل يجوز تقديم خبر الفعل الناقص عليه ؟

١ - يجوز أن يتقدم خبر الفعل الناقص عليه إذا لم يكن الوضع مما يجب فيه تقديم الخبر ، كأن يكون الخبر اسما واجب الصدادة كأسماء الاستفهام

نحو (أين كان أخوك) ، أو يكون كم الخبرية نحو (كم كان اصدقاؤك المخلصون) .

ويستدل النحاة الذين يجيزون تقدم خبر الفعل الناقص عليه بقوله تعالى (أهؤلاء إيتاكم كانوا يعبدون) وقوله تعالى (وأنفسهم كانوا يظلمون) ، حيث جاء (إيتاكم) و (وأنفسهم) معمولين لخبر (كان) الأول معمول للفعل (يعبد) إذا أنه مفعول به ، والثاني معمول للفعل (يظلم) إذ يعرب مفعولا به أيضا ، وقد تقدم معمولا خبري الفعلين الناقصين ، على الفعلين الناقصين في الآيتين الكريمتين ، وتقدم معمول يعنى عند كثير من النحاة جواز تقدم عامله (يعبد ، ويظلم) أى خبر الفعل الناقص ، عليه .

٢ - يتفق النحاة على عدم جواز تقديم خبر (دام) عليها ، فلا يجوز تقديمها على (ما) ، فلا تقول (حيّا لا أكلمك ما دمت) ، ذلك لأن (ما) حرف مصدرى ، و (حيّا) معمول لصفة الحرف المصدرى وهو (دمت) ، ومعمول لصفة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه . ويجوز أن يتقدم الخبر على (دام) وحدها ، فيتوسط بينها وبين (ما) ، كما فى نحو (سألزم البيت ما ممطرا دام الجو) حيث تقدم خبر دام وهو (ممطرا) عليها مع توسطه بينها وبين (ما) .

و (كان فى المسجد زيد معتكفا) حيث فصل معمول الخبر وهو الجار والمجرور (فى المسجد) بين الفعل الناقص (كان) واسمه (زيد) .

ويصح أن تقول (كان معتكفا فى المسجد زيد) حيث فصل الجار والمجرور ، والخبر متقدما عليه بين الفعل الناقص واسمه .

وبصح أن نقول (كان عندك معكفاً زيدٌ) حيث فصل الظرف والخبر متأخراً عنه بين الفعل الناقص واسمه.

(٢) في غير الظرف والجار والمجرور يختلف النحاة :

(أ) فالبصريون يعمدون مطلقاً أن يفصل بين الفعل الناقص واسمه بغير الظرف والجار والمجرور ذلك لأن الجار والمجرور والظرف يعتبران غير أجنبيين عن الفعل ، أما غيرهما كعمول الخبر مثلاً) فيعتبر أجنبياً عنه .

(ب) أما الكوفيون فيجيزون مطلقاً أن يفصل أى فاصل بين الفعل الناقص واسمه ، ويسدّل الكوفيون على رأيهم بقول الفرزدق يهجو جريراً وقومه :

قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطيةً هوّداً

حيث تقدم معمول خبر كان وهو (إياهم) على اسمها وهو (عطية) على حين أنه ليس بظرف ولا جار ومجرور .

(ج) وهماك رأى ثالث فصل في الكلام : فأجاز أن يفصل بين الفعل الناقص واسمه إذا كان الخبر مع الفاصل نحو (كانت طعامك آكلًا زيدٌ) فـ (آكلًا) خبر (كان) وهو اسم فاعل . واسم الفاعل يعمل عمل الفعل ، فيرفع فاعلاً ، وفاعله في هذه الجملة ضمير مستتر تقديره هو وينصب مفعولاً به ، و (طعام) في الجملة هو مفعوله أى معموله وقد جاز الفصل بين الفعل الناقص واسمه (زيدٌ) بمعمول الخبر في هذا الموضع لأن الخبر فصل معه بينهما .

وأصحاب هذا الرأي ينفذون فصل معمول الخبر بين الناقص واسمه إن تقدم
الممول وحده بدون الخبر فلا يميزون نحو (كان طعامك زيداً آ كلا) ذلك
لأن معمول الخبر (طعامك) جاء بين الفعل الناقص واسمه دون الخبر
(آ كلا) .

والواضح من كلام ابن هشام أنه لا يتفق مع الكوفيين ، ويميل إلى رأى
البصريين لأنه يخرج البيت الذى استدل الكوفيون به على جواز الفصل بين
الفعل الناقص واسمه بممول الخبر ، على وجوه عدة يجعله غير شاهد على رأيهم ،
فهو يقول أن :

(أ) (كان) زائدة فى البيت ، وعلى ذلك تصبح الجملة مكونة من
مبتدأ وخبر .

(ب) أن اسم (كان) ضمير الشأن ، اسما مضمر ا يرجع إلى (ما) .

وعلى هذا الأساس فإن جملة (عطيةٌ هوذا) تكون فى الحالتين جملة اسمية
مكونة من مبتدأ وخبر ، وموقعها من الاعراب خبر كان فى محل نصب ،
ويكون (إياهم) معمول الخبر (هوذا) مقدماً على المبتدأ (عطية) وهو أمر
جائز ، وهكذا يبطل الاستشهاد بالبيت فى هذا الموضع .

٣ - يتفق جمهور البصريين على عدم جواز تسمية خبر (ايس) عليها

محتجين فى ذلك بعدم ورود نصوص عن العرب فيها ، وبأنها ضعيفة لأنها
فعل جامد غير متصرف . وهناك رأى يقول ان السبب فى ذلك يرجع إلى أن
العرب تجرى التنفى مجرى الاستفهام ، أى أنه من الكلمات التى لها صدارة
الكلام ، فلا يصح أن يتقدم معموله عليه .

وأجاز بعض النحاة تقديم خبر (ليس) عليها

ويرد من يمنعون تقدم خبر (ليس) عليها بثلاثة اعتراضات :

الأول أن (يوم) ظرف ، والظرف يباح له ما لا يباح لغيره إذ يتوسع فيه

والرد أن الباقيان يقومان على أساس أن (يوم) ليس معمولاً لخبر

(ليس) وهما :

١ - أن (يوم) معمول لفعل محذوف تقديره (يعرفون) ، وجملة (ليس مصروفا عنهم) في محل نصب حال .

٢ - أن (يوم) في محل رفع مبتدأ ، وبنى على الفتح لضافته إلى جملة (يأتهم) ، وجملة (ليس مصروفا) خبر المبتدأ في محل رفع .

(٤) إذا نفي الفعل الناقص بـ (ما) النافية ، فإنه يجوز أن يتوسط الخبر بين (ما) والفعل المنفي مطلقاً ، أو بعبارة أخرى سواء كان النفي شرطاً من شروط عمل الفعل الناقص كما في (زال) وأخوانها . أو لم يكن النفي شرطاً لعمل الفعل الناقص كما في (كان) وأخواتها ، فتول (ما قائماً كان زيد)

ويمنع البصريون والفراء من الكوفيين تقديم الخبر على الفعل الناقص المنفي على حين يجيزه بقية الكوفيين . وسبب البصريين لذلك أنهم يجرون النفي مجرى ماله الصدارة من الأسماء ، كأسماء الشرط والاستفهام ، فلا يصح أن يتقدم معمولها عليها . ويضيف الرضي الاستر باذى همزة الاستفهام و (إن) النافية إلى ما لا يجوز تقديم خبره عليه .

ويخرج ابن كيسان (ت / ٣٢٠ هـ) زال وأخواتها من هذه القاعدة ، أى أنه لا يمنع تقديم خبر (زال) وأخواتها من هذه القاعدة ، فهو لا يمنع تقديم خبر زال وأخواتها عليهن ، قائلا أن (زال) معناها النفي و (ما) نافية ، ونفى النفي إيجاب ، فكان (ما) النافية المستحقة للتصدير ليست موجودة وبذلك زال مانع تقديم الخبر على الفعل الناقص .

وظاهر كلام ابن هشام أنه يتفق مع ابن كيسان لأنه يقول إن الفراء عمم المنع في حروف النفي ، وأن كلامه مردود بما ورد من النصوص كقول المعلول القريني :

ورجّ النفي لاخبر ما إن رأيت على السن خيرا لا يزال يزيد

حيث تقدم معمول خبر (لا يزال) وهو (خيرا) على (لا) النافية ، وتقدم معمول يقبه ج — واز تقدم العامل عند جهم — وور النعاة ، كما سبق أن وضعنا .

هل يجوز الفصل بين الفعل الناقص واسمه بمعمول خبره :

(١) يتفق النحاة على أنه يجوز أن يفصل الظرف والجار والمجرور بين الفعل الناقص واسمه سواء تقدم معمول وحده بدون الخبر، أو تقدم ومعه الخبر متقدما عليه أو متأخرا عنه ، فيجوز أن نقول : (كان عندك زيدٌ معتكفا) حيث فصل معمول الخبر وهو الظرف (عندك) بين الفعل الناقص (كان) واسمه (زيدٌ) .

ج - ويعرض ابن هشام رأياً آخر كثيراً ما يلجأ إليه ، وهو أن فصل معمول الخبر بين الفعل الناقص واسمه جاء هنا لضرورة الشعر ، والضرورة أمر لا يقاس عليه ، ولا يصح أن نجعلها قاعدة في النثر وسعة الكلام . ويستدل ابن هشام على كلامه بالبيت التالي :

باتت فـؤادى ذات الخلال سالبة
قالعـيش - إن حمى لى - عيش من العجب

فيقول ابن هشام إن الضرورة واجبة فيه ، إذ تقدم معمول خبر (بات) وهو (فؤادى) ، على الخبر وهو (سالبة) للضرورة .

هل يجوز أن تستخدم هذه الأفعال تامة :

الأفعال السابقة إذا دخلت على الجملة الاسمية رفعت المبتدأ ونصبت الخبر ، سميت الأفعال الناقصة ، ومعنى (أفعال ناقصة) أنها وهى فى هذه الحالة لا تدل على الحدث بل تقتصر دلالتها على الزمن ، كما أنها لا تعمل عمل الفعل فترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً ، بل ترفع اسماً لها هو فى الأصل مبتدأ ، وخبراً هو فى الأصل خبر المبتدأ .

مثال (كان) الناقصة (كان الله غوراً) ، والتامة قوله تعالى (مرنا فكان القدر) أى فحدث القدر ، وقوله تعالى (وإن كان ذو كسرة) ، أى وإن حصل ذو كسرة .

ومثال (أصبح) الناقصة (أصبح العدو حبيباً) ، والتامة قوله تعالى (فسبحان الله حين تصبحون) ، أى حين تدخلون فى الصباح .

ومثال (أضحي) الناقصة (أضحي الناجح مسرورا) ، والتامة (اجتهدوا
فقد أضحيينا) ، أى فقد دخلنا فى الضحي .

ومثال (ظلّ) الناقصة (ظلّ المطرُ منهمرا) ، والتامة (ظلّ الليلُ ،
وظلّ اليوم) أى (دام الليل) أو (دام اليوم) .

ومثال (أمسى) الناقصة (أمسى الجوُّ بارداً) ، والتامة (اذكروا الله حين
تمسون) ، أى حين تدخلون فى المساء .

ومثال (بات) الناقصة (بات الجنديُّ ساهراً) ، والتامة (بات الجنودُ
بالمعسكر) أى نزلوا به ليلاً ، ونحو قول الشاعر :

وبات وباتت له ليلةٌ كليلة ذى العائر الأرمد

حبث جاءت (بات) مرتين ، الأولى تامة بمعنى دخل فى البيت ، والثانية
تامة أيضاً ، وفاصلها ليلة ، وكذلك (بات بالقوم) .

ومثال (صار) الناقصة (صار الماءُ ثلجاً) ، والتامة نحو (صار محمدٌ
الغلامَ) ، أى ، ضم إليه الغلام .

ومثال (مادام) الناقصة (لا أزوره مادمت حياً) ، والتامة (سنلجأ
إليه مادامت شهادته) أى ، سنلجأ إليه طول دوام شهادته .

ومثال (ما برح) الناقصة (ما برح السلام بعيداً) ، والتامة نحو (ما برح القائد
مكانه) ، أى ، لم يترك مكانه .

ومثال (ما انفك) الناقصة (ما انفك السلام مهدداً) ، والتامة نحو
(ما انفكت عقدة الجبل) ، أى ، لم تنفك العقدة .

أَمَّا (قىء وزال وايس) فهي أفعال ناقصة دائماً .

ما تنفرد به كان عن بقية أخواتها :

تختص (كان) بمدة أمور هي :

١ - أنها يجوز أن تجيء زائدة : بشرطين :

(أ) أن تكون بلفظ الماضي .

(ب) أن تكون بين شيئين متلازمين لا يوجد أحدهما بدون الآخر

ولا يستقل بنفسه واحد منهما ، على أن لا يكونا جاراً ومجروراً ، وذلك كـ (ما)
التمجيبية وفعل التمجيب ، والمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل وعلم جرّاً .

مثال (كان) الزائدة بين (ما) التمجيبية وفعل التمجيب نحو (ما كان
أحسن زبد) .

ومثال (كان) الزائدة بين المبتدأ والخبر نحو (محمدٌ كان ناجحٌ) .

ومثال (كان) الزائدة بين الفعل والفاعل نحو (لم يوجد كان مثلاً هم) .

وعلى هذا الأساس يشذ البيت التالي :

مرأةُ بنى أبى بكر تسامى على كان المـ وئمة العرابـ

ذلك لأن (كان) جاءت زائدة بين حرف الجر (على) ومجرورها

(المـ وئمة) ، وهذا شاذ ، لأن الجار والمجرور كالثـم الواحد .

ويرى ابن هشام أنه لا يعتبر من زيادة (كان) قول الفرزاق من تصيدة

في مدح أحد ملوك بنى أمية :

فكيف إذا مررت بدار قوم ؟ وجيراننا كانوا كراما

ذلك لأن (كان) رفعت الضمير (واو الجماعة) في البيت ، وهي إذا كانت زائدة لاتفعل شيئا عند جمهور النحاة .

٢ - أنها تحذف ، ويكون ذلك على أربعة أوجه :

(أ) تحذف (كان) مع اسمها ويبقى خبرها ، ويكون ذلك بعد (إن)
(لو) الشرطيتين .

مثال حذف كان واسمها بعد (إن) نحو قولك (سر مسرعا إن راكبا وإن ماشيا) ، إذ التقدير (سر مسرعا إن كنت راكبا ، وإن كنت ماشيا) . ونحو قول ليلى الأخيلية في وصف منعة قومها :

لاتقر بن الدهر آل مطرف إن ظالما أبدا وإن كنت مظلوما

حيث حذفت (كان) مع اسمها في الموضعين ، والتقدير (إن كنت ظالما أبدا ، وإن كنت مظلوما) ونحو قول العرب الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا بخيرا وإن شرا شرا . وهذا المثال يجوز فيه أربعة أوجه : أولها : نصب (خيرا) الأولى ، ورفع (خيرا) الثانية ، على تقدير حذف كان واسمها في الأولى أى (إن كان عملهم خيرا) ، وحذف المبتدأ في الثانية بتقدير فجزاؤهم خير وهكذا النصف الثانى يكون تقديره : وإن كان عملهم شرا ، فجزاؤهم شرا .

والوجه الثانى : أن ترفع الأولى وتنصب الثانية فيقال (إن خير فخرآ) ، بتقدير حذف كان وخبرها في الأولى (إن كان في عملهم خير) ، وحذف الفعل والفاعل في الثانية (فيجزون خيرا) .

والوجه الثالث : أن ينصب كلاهما فنقول (إن خيراً فخييراً) بتقدير حذف
كان واسمها في الأولى والفعل والفاعل في الثانية (إن كان عملهم خيراً
فيجزون خيراً) .

والوجه الرابع : أن يرفع الاثنان فنقول (إن خيراً فخييراً) بتقدير
حذف كان وخبرها في الأولى والمبتدأ والخبر في الثانية (إن كان في عملهما
خييراً فجزاؤهما خيراً) .

ويذكر ابن هشام أن أرجح هذه الوجوه الأربعة ، الوجه الأول ، أى
الذى ينصب فيه الأولى وترفع في الثانية .

وأضعف الأوجه الأربعة الوجه الثانى ، أى الذى تُرفع فيه الأولى
وتنصب الثانية . أما نصبهما معاً ورفعهما معاً فوسط بين الأمرين .

ومثال حذف كان واسمها بعد (لو) نحو قوله ﷺ من حديث شريف
(التمس ولو خائفاً من حديد) ، أى ، التمس ولو كان خائفاً من حديد .
ونحو قول الشاعر :

لأيا من الدهر ذو بنى ولو ملـكاً جنوده ضاق عنها السمل الجبل

حيث حذفت (كان) مع اسمها وبقي خبرها بعد (لو) الشرطية بتقدير
(ولو كان ملكاً) .

ونحو قولك (ألا طامأ ولو تمراً) حيث حذفت كان مع اسمها بعد (لو)
وبقي خبرها وهو (تمراً) بتقدير (ولو كان تمراً) .

وقد أجاز سيبويه رفع (تمر) على تقدير حذف كان وخبرها وإبقاء اسمها بتقدير (ولو يكون عندنا تمر) .

ويقل حذف كان واسمها بعد غير (إن) و (لو) ، كما في نحو قولهم (من لدَّ شَوْلًا فإلى إتلاها) على تقدير من (لدَّ أن كانت شولا) حيث حذفت كان مع اسمها بعد (لد) أي (لدن) وذلك قليل .

(ب) أن تحذف كان مع خبرها ، ويبقى الاسم ، وذلك بعد (إن) و (لو) الشرطيتين كذلك كما وضحنا ذلك ، أما حذف الخبر وحده فلا يجوز ، ويقر ابن هشام أن هذا الوجه ضعيف .

(ج) أن تحذف كان وحدها ، ويكثر ذلك بعد (أن) المصدرية في مثل (أما أنت منطلقاً انطلقت) ، إذ أصله (انطلقت لأن كنت منطلقاً) ثم قُدِّمت اللام وما بعدها على (انطلقت) للاختصاص ، وكذلك الاهتمام بالعمل ، فصار التركيب (لأن كنت منطلقاً انطلقت) ، ثم حذفت (كان) فانفصل الضمير بعد أن كان متصلاً ، فصار التركيب (لأن أنت منطلقاً انطلقت) ثم زيدت (ما) للتمويه من (كان) التي حذفت ، فصار التركيب (أن ما أنت منطلقاً انطلقت) ، ثم أُدغمت النون في الميم للتقارب بين مخرجيهما ، فصار التركيب (أما أنت منطلقاً انطلقت) . ومنه قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإنَّ قومي لم تأكلهم الضميرُ

حيث حذفت (كان) العاملة وحدها بعد (أن) المصدرية ، وجيء بـ (ما) الزائدة عوضاً عنها .

ويقل حذف (كان) وحدها بدون أن تنقدمها (أن) المصدرية ، وذلك نحو قول الراعي النهرى يخاطب عبد الملك بن مروان .

أزمان قومي والجماعة كالتنزي لزم الرحلة أن تميلا مميلا
حيث حذفت (كان) وحدها بدون أن يتقدمها (أن) المصدرية ، ولم
يعرض عنها (ما) واسمها (أزمان) .

(د) أن تحذف كان مع معموليها (اسمها وخبرها) ، وذلك بعد (إن)
في قولهم (أفعل هذا إمّا لا) وأصل هذا التركيب (أفعل هذا إن كنت
لا تفعل غيره) ، حيث وقعت (كان) واسمها بعد (إن) الشرطية فعلا
للشرط ، وخبر الشرط (لا تفعل غيره) جملة فعلية منفية بـ (لا) ، فحذفت
كان مع معموليها (كنت تفعل غيره) بدون حرف النفي ، فصار التركيب
(أفعل هذا إن لا) ، ثم جيء بـ (ما) عوضاً عن (كان) وحدها ، فصار
التركيب (أفعل هذا إن ما لا) ثم أُدغمت نون (إن) الشرطية في (ما)
فصارت (إمّا) وأصبح التركيب (أفعل هذا التركيب إمّا لا) .

ويعرب هذا التركيب كما يلي :

أفعل هذا (أفعل) فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر .

و (هذا) اسم إشارة مبني في محل نصب مفعول به

إمّا لا : (إمّا) إن الشرطية مدغمة في ما .

ما : عوض عن (كان) واسمها المحذوفين بتقدير (إن كنت) .

(لا) حرف نفي ، وخبر كان محذوف تقديره (لا تفعل غيره) .

وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه .

وحذف كان واجب في مثل هذا المثال لوجود عوض عنه ، ذلك أن
وجود العوض والمعوّض معاً لا يجوز .

ملحوظة : يعنىهم مما سبق أن حذف (كان) يكون واجباً في موضعين ،
في الموضع السابق ، وبعد (أن) المصدرية .

٣ - وثالث ما تنفرد به (كان) أن لام مضارعها يجوز حذفها
بثلاثة شروط :

أولها : أن يكون المضارع مجزوماً بالسكون ، وبعبارة أخرى ألا يكون
متصلاً بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة . فـ (يكونُ) مضارع
كان ، وعند جزمه نقول (لم أكن) إذ حذفت الضمة بسبب حرف الجزم
(لم) وصكنت النون ، ثم حذفت (الواو) التي قبل النون لأنها ما كنة والنون
ما كنة وكان العرب يحذفون مثلها عند التقائها بحرف ما كين مثلها .
ويجوز بعد ذلك حذف لام الفعل وهو (النون) تخفيفاً في حالة الوصل لاني
حالة الوقف فنقول (لم أك) نحو قوله تعالى في صورة مريم (لم أك بغياً) .

وعلى هذا الأساس فإن مضارع (كان) في الأمثلة التالية لا يصح
حذف لامه :-

- قوله تعالى (من تكون له عاقبة الدار) ، و (تكون لكما الكبيرياء)
ذلك لأن مضارع (كان) ليس مجزوماً في هاتين الآيتين .

- قوله تعالى (وتكونوا من بعده قوماً صالحين) ذلك لأن المضارع في هذا
الموضع وإن كان مجزوماً غير أنه مجزوم بفعل السكون إذ أنه من الأمثال
الخمسة ، وعلامة جزمه حذف النون .

قوله تعالى (إن يكنه فان تسلط عليه) ذلك لأن مضارع (كان) في هذا الوضع وإن كان مجزوما بالسكون ، فإنه متصل بضمير نصب (هاء الغائب)

قوله تعالى (لم يكن الله لينفر لهم) حيث جاء بعد مضارع (كان) المجزوم بالسكون حرف ساكن (همزة الوصل) . وخالف يونس بن حبيب هذه القاعدة فأباح حذف لام الفعل المضارع لـ (كان) إذا اتصل بحرف ساكن بعده ، مستدلاً على ذلك بما ورد في كلام العرب منها ، نحو قول الشاعر :

فإن لم تك المرأة أبدت وسامةً فقد أبدت المرأة جبهةً ضيغم

حيث حذف الشاعر نون المضارع من (كان) ، المجزوم بالسكون مع أنه قد جاء بعدها حرف ساكن هو همزة الوصل في المرأة . ويلجأ ابن هشام إلى تخريج هذا البيت على الضرورة مستشهداً على رأيه بقول الشاعر :

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك استقى إن كان ماؤك ذا فضل

حيث حذف الشاعر النون من (لستن) ، ولو ذكرت النون لكسرت للتخلص من الساكنين وهما (نون لستن) ، وهمزة الوصل في (استقى) ، ولكن الشاعر حذفها للضرورة كما حذف النون من (يكن) في البيت السابق . ملحوظة : إذا كان خبر الناصخ منفياً جاز دخول حرف الجر الزائد عليه ، فيصح أن نقول (ما كان محمد بمتهم) فـ (متهم) خبر (كان) مجرور لفظاً بالباء الزائدة ، في محل نصب لأنه خبر كان . وهذه القاعدة عامة في جميع أخبار النواسخ المنفية ما عدا (زال) وأخواتها لأن أخبارها غير منفية .

أفعال المقاربة وأفعال الرجاء وأفعال الشروع

يسمى ابن هشام هذه المجموعات الثلاثة (أفعال المقاربة) ممللاً ذلك بأنه من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسمية الكلام كلمة ، والواقع أنه من باب التغليب ، لأن تسمية الكل باسم الجزء إنما يكون باطلاق اسم الجزء على ماتركب منه ومن غيره ، والأنواع الثلاثة من الأفعال المذكورة هنا مجتمعة دون أن تكون بينها صلة غير اشتراكها في أنها تعمل عمل (كان) .

١ - أفعال المقاربة : وتدل على مجرد قرب وقوع الخبر لا على وقوعه ، بل قد يستحيل وقوعه كما في نحو قوله تعالى (يكاد زيتها يضيء) ، وهي ثلاثة كاد - أو شاك - كرب .

٢ - أفعال الرجاء : وتدل على رجاء المتكلم وأمله وطمعه في وقوع الخبر ، ترقب حصوله إذا كان شيئاً محبوباً مرغوباً فيه ، والخوف منه إذا كان أمراً مكروهاً . وهي ثلاثة أيضاً : عسى - حرى - أخواق .

٣ - أفعال الشروع أو الانشاء : وتدل على الشروع في الحدث والاستمرار فيه ، وهي كثيرة ، ذكر ابن هشام خمسة منها هي : أنشأ - طفق - جعل - عاق - أخذ . وأضاف إليها ابن عقيل : هب - قام - ومنها كذلك شرع وأقبل .

شروط عمل هذه المجموعات الثلاثة عمل (كان) :

تعمل هذه الأفعال عمل (كان) بالشروط التالية

١ - أن يكون خبرها جملة : مثل (كاد محمد يحضر) ، و (كرب محمد يحضر) ، و (أوشك محمد يحضر) ، ومثل (عسى محمد أن يحضر) ، و (حرى محمد أن يحضر) ، و (اخلاق محمد أن يحضر) ، و (أنشأ محمد يتكلم) ، و (طفق محمد يتكلم) ، و (جعل محمد يتكلم) .

وقد شذ بحىء خبرها مفردا بعد (كاد) و (عسى) ، كقول
تأبط شراً .

فأبتُ إلى فهم وما كدتُ آيبا وكم مثلاً فارقتها وهى تصفرُ

حيث عمل الفعل الناقص (كاد) عمل (كان) مع بحىء خبره اسماً مفرداً (آيبا) وهو أمر شاذُّ والقاعدة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلاً مضارع .

ونحو قول العرب (عسى الغويرُ أبؤساء) ، أى (لعل الشر يأتىكم من قبل الغوير) حيثُ جاء خبر (عسى) مفرداً ، وليس جملة (أبؤساء) وهو أمر شاذ .

أما قولهم (فطفق مسعاً) ، فليس من هذا الباب ، إذ أن الفعل (طفق) خبره فى هذا المثال محذوف ، والتقدير (فطفق بمسح مسعاً) .

٢ - أن تكون جملة الخبر جملة فعلية ، كما يتضح فى الأمثلة السابقة ، ويشذ بحىء الجملة الاسمية خبراً للفعل الناقص (جعل) فى قول الشاعر :

وقد جمعت قلوب بني سهيل من الأكوار مرتعها قريب

حيث جاءت الجملة الاسمية (مرتعها قريب) خبرا للفعل (جعل)
وذلك شاذ .

٣ - أن يكون الفعل في هذه الجملة النهاية مستوفيا لشروط ثلاثة هي :

أولا - رافعا لضمير اسم الفعل الذي يعمل عمل (كان) ، ذلك أن أفعال
هذا الباب تدل على ارتباط الفعل في جملة الخبر بالاسم (اسم الفعل الذي يعمل
عمل كان) ، نحو (جعل الخطيب يتكلم) فاعله ضمير مستتر يعود على (الخطيب)
أى اسم (جعل) أما قول الشاعر :

وقد جمعت إذا ما قت يثقلني ثوبى فأنهض نهض الشارب النيل

حيث يدل ظاهر قوله (جمعت يثقلني ثوبى) على أن المضارع الواقع خبرا
لجعل (يثقلني) قد رفع اسما ظاهرا وهو (ثوبى) مضافا إلى ضمير (ياء المتكلم)
يعود إلى اسم (جعل) ، وهو (تاء الفاعل) ، وهذا أمر لا يرضى عنه النحاة
وقد خرج به بن هشام هلى إن فاعل (يثقل) ضمير مستتر يعود على (ثوبى)
وهو متقدم رتبة ، وإن تأخر في اللفظ . أما (ثوبى) فيعرب به بدل اشتغال من
(تاء الفاعل) فى (جمعت) . وقد أغنى رجوع الضمير إليه فى (يثقلني) عن
رجوعه إلى المبدل منه ، لأن المبدل هو المقصود بالحكم .

وهكذا يخرج ابن هشام البيت هلى وجهه يبعده عن دائرة الاستشهاد به
على شذوذ القاعدة كما هي عادته .

ونحو قول ذي الرمة :

وأسقيه حتى كاد ما أبسه تكلمني أحجاره وملاعبه

حيث وقع ما ظاهره أن خبر (كاد) وهو (تكلمني) قد رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير اسم (كاد) وهو (أحجاره) ، فيكرن الفعل الواقع خبراً لكاد رفع اسماً ظاهراً لا ضميراً يعود على اسم كاد ، وهو أمر شاذ .

ويخرج ابن هشام هذا البيت كالبيت السابق على أن تكلمني فعل ، وياه المتكلم مفعول به ، وفاعل (تكلم) ضمير مستتر يعود إلى (أحجاره) الواقع بدلاً من الضمير المستتر في (كاد) العائد إلى (الربع) ، على تقدير أن الأصل (كاد هو . أحجاره وملاعبه تكلمني) .

وهكذا يخرج ابن هشام هذا البيت أيضاً من دائرة الاستشهاد به على الشذوذ على القاعدة .

ويستثنى ابن هشام (عسى) من هذه القاعدة ، فيجيز فيها أن ترفع السببي ، ويقصد ابن هشام بلفظ (السببي) ، الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود إلى اسمها ، كقول الشاعر :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد

حيث رفع الفعل المضارع الواقع خبراً لعسى (يبلغ) اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود على اسم عسى (جهده) إذ أن (هاء الغائب) تعود على (الحجاج) وهو اسم (عسى) .

ويسوغ جمهور النحاة هذا في (عسى) دون أخواتها ، غير أن بعض النحاة يخالفون ذلك ويسوون بين عسى وغيرها ، وقد روى (جهده)

بالنصب على أنه مفعول (يبلغ) والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على
الحجاج ، ولا شاهد في بيت الشعر إذا خرج على هذا الوجه الأخير .

ثانيا : أن يكون فعل الجملة التي تقع خبرا ، مضارعا لفظيا وإعرابا :
وما جاء فيه الفعل ماضيا فهو شاذ ، مثل قول ابن عباس رضي الله عنهما :
(فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج - أرسل رسولا) ، حيث جاء خبر
الفعل الناقص (جعل) جملة فعلية فعلها ماض (أرسل) وهو أمر شاذ .

ثالثا : حكم دخول أن على الخبر : أو بعبارة أخرى حكم دخول أن على
الفعل المضارع الذي يقع خبرا للفعل الناقص .

قد يكون الخبر متضمنا لـ (أن) المصدرية التي تسبق الفعل المضارع ،
وقد يكون بدونها ، ولوجود (أن) أو عدم وجودها مع الفعل الواقع خبرا
للفعل الناقص قاعدة تتأخص فيما يلي :

(أ) امتناع وجود (أن) مع أفعال الشروع (أنشأ - طفق - جعل -
جعل - الخ . . .) نحو قوله تعالى (وطبقا يَخَصِفَان) حيث جاءت
الجملة الفعلية (يَخَصِفَان) خبرا للفعل الناقص (طفق) دون أن يقرن الفعل
(يَخَصِف) بـ (أن) .

(ب) وجوب وجود (أن) مع خبر (حرى - اخلاقي) ، أو بعبارة
أخرى يجب أن تدخل (أن) على فعل الجملة الفعلية التي تقع خبرا لهذين
الفعالين نحو (حرى زيدٌ أن يأتي) ، (اخلاقت السماء أن تمطر) .

(ج) وجود (أن) كثيرا مع خبر (أوشك وعسى) ، أو بعبارة

أخرى أنه يغلب على خبر هذين الفعلين أن يقترن بـ (أن) نحو قوله تعالى
(عسى ربكم أن يرحمكم) حيث اقترن خبر عسى بأن ، وقول الشاعر :
ولو سئل الناسُ الترابَ لأوشكوا إذا قيل هاتوا - أن يمشوا وعذوا

حيث وقع خبر (أوشك) وهو (يمشوا) جملة فعلية مقرونة بـ (أن)
كـسى ، وذلك كثير .

ويقل أن يتحدد خبر (عسى) و (أوشك) من (أن) . ومن الأمثلة
القليلة على ذلك قول هدية بن خشرم العذري :

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكون وراه فرجٌ قريبٌ

حيث وقع خبر (عسى) مضارعاً مجرداً من (أن يكون) وهو أمر ورد
في النصوص العربية على قلة .

ونحو قول أمية بن أبي الصلت :

يوشك من فرّ من منيته في بعض غرّاته يوافقها

حيث ورد خبر (يوشك) جملة فعلية مجردة من أن (يوافقها)
وهذا قليل .

(د) وجود (أن) قليلاً أو نادراً مع خبر (كاد وكرب) فن الغالب

قوله تعالى (وما كادوا يفعلون) ، إذ جاء خبر كاد (يفعلون) على ما هو
الأكثر ، وهو مجردة من (أن) ونحو قول الشاعر :

كربُ القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هندٌ غضوبٌ

حيث جاء خبر (كرب) وهو (يذوب) مجرداً من (أن) وذلك كثير .

ويقل أو ينذر أن يقترن خبر هذين الفعلين بـ (أن) . ومن الأمثلة
على ذلك قول محمد بن منذر في الرثاء :

كادت النفس أن تفيض عليه إذ غذا حشو ربطة وبرود

حيث اقترن خبر (كاد) بأن وذلك نادر .

وقول هشام بن زيد الأسلمي في الهجاء :

سماها ذور الأعلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا

حيث اقترن خبر (كرب) بأن ، وهذا نادر ، حتى أن أن سيبويه لم
يذكر فيه غير التجرد ، ولذلك فهذا البيت يعتبر حجة على سيبويه ، ودليل
على أن خبر كاد يجوز أن يقترن بـ (أن) .

الجمود والتصرف في أفعال المقاربة والرجاء والشروع :

يذكر ابن هشام أن جميع هذه الأفعال جامدة ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة
منها هي : كاد - أوشك - طفق - جعل ، فاتها تتصرف إلى صيغ الماضي
والمضارع ، مثال مضارع (كاد) نحو قوله تعالى (يكاد زيتها يفيض) ،
ومثال مضارع (أوشك) نحو قول الشاعر (يوشك من قر من منيته) ،
ومضارع (أوشك) أكثر استعمالا من ماضيها ، أما مضارع (طفق) فقد حكي
على وجهين : بكسر عينه (يطفق) إذا كان الماضي بفتحها (طَفَقَ) ،
و بفتح عينه (يطفقُ) إذا كان الماضي بكسرها (طَفِقَ) . ومثال مضارع
(جعل) نحو قولهم (إن البعير ليهزم حتى يجعل إذا شرب الماء حجة) .

ويذكر ابن هشام أنه استعمل اسم الفاعل الثلاثة من هذه الأفعال هي

(كاد - كرب - أوشك) . مثال اسم الفاعل من الفعل (كاد) نحر قول كثير
عزّة في الرثاء :

أموت أُمّى يوم الرّجام وإنّى يقيناً لرهنٌ بالذى أنا كائد

حيث ورد في النصوص العربية اسم الفاعل (كائد) من الفعل (كاد) على
هذه الرواية أمّا إذا كانت الكلمة (كابد) على الرواية الأخرى فلا شاهد
في البيت .

ومثال اسم الفاعل من الفعل (كرب) قول عبد قيس بن خفاف البرجمي
في الوعد :

أُبْنِيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمَهُ فَاذَا دَهَيْتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاصْجَلْ

حيث استعمل اسم الفاعل من الفعل الناقص (كرب) على أحد الأقوال .

ومثال اسم الفاعل من الفعل (أوشك) قول كثير عزّة في التشبيب :

فَاذْكَ مَوْشَكٌ إِلَّا تَرَاهَا وَتَعْدُ وَدُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي

حيث جاء اسم الفاعل من الفعل الناقص (أوشك) وعمل عملها ، وقد
اقترن الخبر بـ (أن) المصدرية كذلك .

وظاهر كلام ابن هشام إنه لا يتفق مع الآية التي تبيّن استعمال اسم الفاعل
من كاد وكرب ، إذ يقول أن الصواب في البيت الأول هو روايته بـ (كابد)
بالباء الموحدة ، من المكابدة في العمل بدلا من (كائد) بالهمزة . وهو بهذا
يخرج البيت من دائرة الاستشهاد به في هذا الموضع . كما أنه يقول أن (كاربا)
في البيت الثاني اسم فاعل من الفعل (كَرِبَ) التام : بمعنى (قرب) وعلى

ذلك فهو لا يحتاج إلى اسم وخبر بل إلى فاعل فقط . وفاعل كارب في البيت (يومه) برفع يوم نحو قولهم (كـرُبَ الشتاء) إذا قرب .

ويذكر ابن هشام إنه استعمل مصدر فعلين من هذه الأفعال هما (طفق - كاد) حكى مصدر (طفق) على وجهين : (طُفِقُوا) بضم عين المصدر المنفتح عين الفعل الماضي ، (طَفَقًا) بفتح عين المصدر المنكسر عين الفعل الماضي (طَفِقَ) ، أمّا كاد فقد حكى مصدره على ثلاثة أوجه : كَوَدَا ، وَمَكَادَا ، وَمَكَادَةً .

حكم هذه الأفعال من حيث التمام والنقصان :

نختص الأفعال (عسى - أوشك - اخلاوق) بأنها يجوز أن تستعمل ناقصة أو تامة . المقصود بناقصة أنها تحتاج إلى اسم وخبر كما وضحت قبل ذلك ، وتامة أى أنها تحتاج لفاعل فقط . وهى عندما تستعمل تامة يكون فاعلها دائماً مصدراً مؤولاً من (أن) والفعل ، مثل (عسى أن ينجح) و (عسى أن ينام) ، و (عسى أن يقوم) ، فاعلها فى الأمثلة السابقة يعرب مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية التى فاعلها (عسى أو أوشك أو اخلاوق) هذا الفعل الماضى فاعله المصدر المؤول من أن والفعل بعدها ، أى (أن ينجح ، أن ينام ، أن يقوم) .

ويذكر ابن هشام ذلك بمعنى آخر ، إذ يقول إن عسى وحري واخلواق إذا أضيفت إلى (أن) المصدرية والفعل فأنه يستغنى بها عن الخبر أى الاسم المنصوب أو بعبارة أخرى فأنها تكون تامة لا تحتاج إلى خبر ، والمصدر المؤول من (أن) والفعل ، فاعلها ، خبر أنه يشترط في هذه الحالة أن يكون فاعل

أو مرفوع المضارع ضميراً يعود على اسم سابق ، ويختلف بعض النحاة مع ابن هشام في هذا ، إذ يرون أن هذه الأفعال تكون ناقصة أيضاً ، وأن المصدر المأول من (أن والفعل) يسد مسد المنعولين ، وليس فاعلاً لها باعتبارها أفعالا تامة .

ويقسم ابن هشام هذا التركيب إلى حالتين :

الحالة الأولى : التي يتقدم فيها على أحد هذه الأفعال الثلاثة اسم هو المسند إليه في المعنى ، ويتأخر عنه (أن والفعل) ، نحو (زيد عسى أن يقوم) .

والحالة الثانية التي يجيء فيها هذا الاسم بعد الفعل و (أن والفعل) بعده نحو (عسى أن يقوم زيد) .

إعراب الحالة الأولى : إذا تقدم على الفعل اسم هو المسند إليه في المعنى ، وتأخر عنه (أن) والفعل ، نحو (زيد عسى أن يقوم) ، جاز فيه وجهان من الإعراب :

الوجه الأول : يلبنى على أن (عسى) فعل تام :

زيدٌ : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

عسى : فعل ماض تام ، مبنى على الفتح المقدّر على الألف .

أن : حرف مصدري ونصب .

يقوم : فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر

تقديره هو .

والمصدر المأول من أن والفعل (أن يقوم) في محل رفع فاعل (عسى) ،

والجمله من (عسى) وفاعلها (أن يقوم) في محل رفع خبر المبتدأ (زيد) .

الوجه الثانى : يبنى على أن عسى فعل ناقص:

زيدُ : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة

عسى : فعل ماض ناقص مبنى على النتح المقدر على الألف

واسمها ضمير مستتر تقديره هو فى محل رفع

أن : حرف مصدرى ونصب

يقوم : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

وفاعله ضمير مستتر تقديره هو ، والجملة فى محل نصب خبر (عسى)

والجملة المسكوّنة من (عسى) واسمها وخبرها فى محل رفع خبر (زيد)

ويظهر الفرق بين وجهى الاعراب السابقين عند ابن هشام فى حالات التانيث والتثنية والجمع ، فهو فى حالة اعتبار (عسى) تامه يرى أن الأنصح أن يقال (عسى) فى جميع الحالات ، أما فى حالة نقصها فيجب أن تسند إلى علامة التانيث فى حالة المفردة المؤنثة ، وتسند الى ضمائر التثنية والجمع فى حالتى التثنية والجمع كما يتضح فيما يلى :

عسى ناقصة	عسى تامة	
هند <u>عست</u> أن تنجح	هند <u>عسى</u> أن تنجح	المفردة المؤنثة
هندان <u>عستا</u> أن تنجحا	هندان <u>عسى</u> أن تنجحا	مثنى المؤنث
عمران <u>عسيا</u> أن يقدوما	عمران <u>عسى</u> أن يقدوما	مثنى المذكر
فاطمت <u>عسين</u> أن يقمن	فاطمت <u>عسى</u> أن يقمن	جمع المؤنث السالم
مخدون <u>عسوا</u> أن يفوزوا	مخدون <u>عسى</u> أن يفوزوا	جمع المذكر السالم

وبمثل ابن هشام لقوله أن الأنصح في (عسى) عندما تكون تامة أن تلزم الأفراد ولا تسند إلى الضمائر المختلفة بقوله تسند إلى (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن)

إعراب الحالة الثانية : إذا جاء اسم هو المسند إليه في المعنى بعد (عسى أو اخلوق أو أوشك) ، و (أن) والفعل ، نحو (عسى أن يقوم زيد) ، يجوز فيه ثلاثة أوجه من الأعراب ، وجهان منهما مبنيان على أن (عسى) فعل ماض تام ، والوجه الثالث على أنها فعل ماض ناقص .

الوجه الأول

عسى : فعل ماض تام مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر

أن : حرف مصدري ونصب

يقوم : فعل مضارع منصوب بأن

زيد : فاعل (يقوم) مرفوع بالضمه الظاهرة

والمصدر المؤول من أن والفعل (أن يقوم) في محل رفع فاعل
(عسى) التامه .

الوجه الثانى

عسى : فعل ماض تام مبنى على الفتح المقدر على الألف للتعذر

أن : حرف مصدرى ونصب

يقوم : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة والفاعل ضمير مستتر
تقديره هو

والمصدر المؤول من أن والفعل (أن يقوم) في محل رفع فاعل (عسى)

والجمله الفعلية المكونة من (عسى) وفاعلها في محل رفع خبر مقدم

زيد : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمه الظاهرة .

الوجه الثالث

عسى : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح المقدّر

أن : حرف مصدرى ونصب

يقوم : فعل مضارع منصوب بالفتحه الظاهرة

والمصدر المؤول من أن والفعل في محل نصب خبر (عسى) مقدّم

زيد : اسم (عسى) مؤخر مرفوع بالضمه

ويرى بعض النحاة أن هذا الوجه الأخير من الاعراب غير جائز لأن هذه الأفعال ضميّة فلا تعمل إذا توسطت أخبارها بينها وبين اسمها .

ويظهر أثر اعتبار (عسى) تامة أو ناقصة أيضا في حالات التانيث والتثنية والجمع ، اذ يلزم الفعل بعد (أن) الأفراد في حالة التمام لأنه مسند إلى الظاهر فيكون الألفصح فيه الأفراد والتذكير مطلقا ، وتسند اليه الضمائر في حالة النقص .

عسى ناقصة	عسى تامة	
عسى أن تطلع الشمس	عسى أن تطلع أو يطلع الشمس	مؤنث مجازى
عسى أن تقوم أختك	عسى أن تقوم أختك	مفرد مؤنث
عسى أن يقوم أخوك	عسى أن يقوم أخوك	مفرد مذكر
عسى أن تقوموا أختاك	عسى أن تقوم أختاك	مثنى مؤنث
عسى أن تقوموا أخواك	عسى أن يقوم أخواك	مثنى مذكر
عسى أن يقمن نسوتك	عسى أن تقوم نسوتك	جمع مؤنث
عسى أن يقوموا اخوتك	عسى أن يقوم اخوتك	جمع مذكر

ويلاحظ أن عسى عندما تكون فعلا ناقصا يجب أن يؤنث الفعل مع المؤنث المجازى التانيث لأن الفعل إذا أسند لضمير المؤنث ولو كان هذا المؤنث مجازى التانيث وجب تانيثه . أما إذا اعتبرنا (عسى) تامة فيجوز فيه الوجهان التانيث والتذكير ذلك لأن الفعل في هذه الحالة يكون مسندا إلى اسم ظاهر مجازى التانيث (خمس) .

و يجب أن تكون (عسى) في مثل (عسى أن يكرم محمد الضيف)، تامة، و (محمد) فاعلا لها . ولا يجوز أن يعرب (محمد) مبتدأ مؤخرا ولا اسما لعسى على أنها ناقصة ، و (أن يكرم) خبرها مقدما ، حتى لا يلزم الفصل بين أجزاء صلة (أن) بأجنبي وهو (محمد) . ومثل هذا يقال في إعراب كلمة (ربك) في قوله تعالى (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) ، فـ (ربك) فاعل (يبعث) و (كاف الخطاب) في محل نصب مفعول به ، و (مقاما) منصوب على الظرفية .

ولا يفوتنا ونحن نتكلم عن (عسى) أن نشير إلى اختلاف النحاة في الضمائر التي تتصل بعسى أو بهيابة أخرى الضمائر التي تسند إليها (عسى) ، وهي (كاف الخطاب وهاء النائب وياء المتكلم) . والاختلاف يرجع إلى أن هذه أن هذه الضمائر ضمائر نصب ، وعسى تدخل على المبتدأ والخبر ، وترفع المبتدأ على أنه اسمها وتنصب الخبر على أنه خبرها ، فكان لا واجب أن تكون الضمائر التي تقع اسما لـ (عسى) ضمائر رفع . أما وقد جاءت ضمائر نصب فقد انقسم النحاة إزاءها ثلاثة أقسام :

القسم الأول يقول إن (عسى) عندما تتصل بهذه الضمائر تفيد الترجي مثل امل ، وتعمل عمل امل ، أي أنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، وعلى هذا الأساس فإن ضميرا النصب الذي اسندت إليه عسى يكون في محل نصب اسمها ، وما بعده خبرها . وفي هذه الحالة لا تقع بعدها (ما) الرائدة .

والقسم الثاني يرى أن (عسى) تظل كما هي تعمل (كان) أي أنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وتكون هذه الضمائر في محل نصب خبر (عسى) وما بعدها

اسمها . ولكن هذا الاعراب يعكس الاسناد من جهة ، ويجعل خبر (عسى)
اسما مربوحا ، وهو أمر نادر .

أما القسم الثالث فيرى أن هذه الضمائر أسماء الـ (عسى) غير أن ضمير
النصب ناب عن ضمير الرفع في هذا الموضع ، وهو جائز لأن نيابة بعض
الضمائر عن بعض أمر جائز .

لغات عسى :

يذكر ابن هشام أن في (عسى) لغتين :

الأولى : فتح سينها (عَسَى) .

والثانية : كسر ها .

ويرى ابن هشام أن سين عسى تكسر بشرط أن تسند إلى تاء الفاعل
أو نون النسوة أو (نا) الدالة على الفاعلين . واستشهد على ذلك بقراءة نافع
اللايتين الكر يمتين (هل عسيتم إن كُتبت) ، و (فهل عسيتم إن توليتم)
بكر السين ، على أن غيره من القراء يفتحها ، وفتح سين (عسى)
هو المختار .

الأفعال التي تعمل عمل الأفعال الناسخة

ذكرنا أن الأفعال الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ على أنه اسمها ، وتنصب الخبر على أنه خبرها ستة أقسام هي :

- | | |
|------------------|--------------------|
| ١ - كان وأخواتها | ٤ - أفعال المقاربة |
| ٢ - زال وأخواتها | ٥ - أفعال الرجاء |
| ٣ - ما دام | ٦ - أفعال الشروع |

ويبقى من النواسخ التي تعمل عمل (كان) أربعة أحرف هي (ما - لا - إن - لات) . والواقع أن الكلام عن هذه الأحرف الأربعة النافية يرتبط بموضوع أوسع ، هو (النفي في الجملة الاسمية) والنفي في الجملة الاسمية يختلف عن النفي في الجملة الفعلية ، ذاك الارتباط النفي بأمرين : الدلالة على الزمن والحالة الإعرابية . فمجن عندما نقول (لم يأكل محمد - إن ينام الطفل) نجد أن دلالة النفي على الزمن متعلقة بصيغة الفعل (يأكل وينام) فالفعل في صيغة المضارع ثم إنه يدل على الزمن بذاته . هذا فضلاً عن أن النفي يرتبط بالحالة الإعرابية إذ أن أداة النفي تنصب أو تجزم الفعل ، كما هو واضح من المثالين السابقين .

أما الجملة الاسمية فيرتبط النفي فيها بالدلالة الزمنية عن طريق الأفعال الناسخة . فإذا أردنا نفي الجملة الاسمية في الزمن الماضي ، أدخلنا أداة النفي (لم) على مضارع (كان) ، نحو (لم يكن الأب سعيداً) ، أو (ما) على الماضي نحو (ما كان الولد ناجحاً) .

وإذا أردنا أن تنفيها في الزمن المستقبل ، كان ذلك باستعمال أداة النفي (لن) مع مضارع (كان) نحو (لن يكون الضيف موجوداً) .

وإذا أردنا أن ننفيها في الزمن الحالى ، أمكننا أن نعبر عن ذلك بعدة طرق تتلخص في :

(ا) إدخال (ليس) على الجملة الاسمية ، و (ليس) مختصة بنفي الجملة الاسمية في الزمن الحالى نحو (ليس على حاضراً) .

(ب) نفي مضارع (كان) بـ (لا) أو (ما) النافيتين نحو (لا يكون الأب غاضباً) ، و (ما يكون التلميذ مجتهداً) .

(ج) إدخال (ما) النافية على الجملة الاسمية نحو (ما هذا بشراً) .

(د) إدخال (لا) النافية على الجملة الاسمية نحو (لا طفل نائم) .

(هـ) إدخال (إن) النافية على الجملة الاسمية نحو (إن عمرو ناجح) .

(و) استعمال (لات) النافية نحو (لات حين مناص) .

ويتضح لنا مما سبق أن الاداة الأصلية في نفي الجملة الاسمية هي الفعل الناقص (ليس) . وقد شبه النحاة الأحرف الأربعة الأخرى (ما - لا - إن - لات) بـ (ليس) في المعنى أى النفي ، وكذلك شبهوها بها في العمل ، أى أنهم أهلوها عمل ليس ، أو بعبارة أخرى أصبحت هذه الأحرف ترفع المبتدأ وتنصب الخبر . وسنتكلم على كل منها على حدة .

١ - (ما) النافية :

أعمل الحجازيون (ما) النافية ، وأهلها التميميون . وقد جاءت عاملة على لغة الحجازيين في قوله تعالى (ما هذا بشراً) حيث نصب (بشراً) خبراً لها ، وكذلك في قوله تعالى (ما هُنَّ أمهاتُهم) حيث جاء خبرها (أمهاتُهم) منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم .

ويشترط الحجازيون لاهمال (ما) النافية أربعة شروط :

٩ - ألا يقترن اسمها بـ (إن) الزائدة ، فإن اقترن الاسم بها بطل عملها ، لأنها تعمل بالحل على (ليس) ، و (ليس) لا يقترن اسمها بـ (إن) . مثال اقتران اسم (ما) بـ (إن) الزائدة قول الشاعر :

بنى غداة ما (إن) أنتم ذهبٌ ولا حـريـفٌ ولكن أنتم الخـزف

حيث أهملت (ما) أى لم تعمل لوقوع (إن) الزائدة بعدها (أنتم) وعلى هذا الأساس يعرب (أنتم) ضميراً مبنياً فى محل رفع مبتدأ ، و (ذهب) خبر المبتدأ مرفوع بالاضمة الظاهرة .

وقد روى بعض النحاة البيت مع نصب ذهب ، يقول (بنى غداة ما إن أنتم ذهباً) على أن (ما) النافية عاملة ، على الرغم من دخول (إن) الزائدة على اسمها (أنتم) . غير أن ابن هشام يخرج البيت كما هي عادته على الوجه الذى لا يجعل البيت شاذاً عن القاعدة ، يقول إن (إن) فى هذه الحالة لا تكون زائدة بل إنها نافية جاءت لتأكيد نفي (ما النافية) لذلك لم يبطل عمل (ما) .

٢ - ألا تدخل (إلا) على خبرها أو بعبارة أخرى ألا ينتقض النفي بالـ ، مثال ذلك قوله تعالى (ما أمرنا إلا واحدة) و (محمدٌ إلا رسول) فـ (أمر) فى الآية الاولى مبتدأ ، و (واحدة) خبر المبتدأ لأن (ما) لا تعمل وسبب إهمالها انتقاض خبرها بـ (إلا) ، ومحمد فى الآية النافية مبتدأ ، و (رسول) خبر المبتدأ لأن (ما) غير عاملة لنفس السبب الذى أهملت من أجله فى الآية السابقة .

أما قول الشاعر :

وما الدهرُ إلا منـجـزونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذّبها

فقد اختلف فيه ، فبعض النحاة استشهدوا بهذا البيت على أن انتقاض نفى خبر (ما) بـ (إلا) لا يمنع أعمالها ، ففى الشطر الأول (ما) عاملة ، و (الدهر) اسمها ، وهو مرفوع (ومنجنونا) خبرها وهو منصوب على الرغم من أن الخبر المنفى بـ (ما) ، انتقض بأن نفى مرة أخرى بـ (إلا) ، ذلك أن نفى النفى إثبات ، وإذا فـ (ما) أصبحت غير نافية ففقدت وجد شبهها بـ (ليس) الذى من أجله عملت عمل (ليس) ، وفى شطر البيت الثانى (ما) أيضاً عاملة ، و (صاحب) اسمها مرفوع بالضمه و (معدّبا) خبرها وهو منصوب بالفتحة الظاهرة . و (ما) هنا أيضاً عملت على الرغم من انتقاض نفى خبرها بـ (إلا) كما فى شطر البيت الأول .

غير أن جمهور النحاة ويتفق معهم ابن هشام بخرجة على وجه لا يجعله شاذاً عن القاعدة ، يقولون إن هذا البيت ليس من باب (ما) العاملة عمل (ليس) ، بل هو من باب المنعول المطلق فـ (منجنونا) منعول مطابق عامله محذوف ، يعرب خبراً لاسم الذات الذى يقع مبتدأ وهو (الدهر) ، والتقدير (ما الدهر إلا يدور دوران منجنونا) .

اعراب المثال :

ما : نافية غير عاملة .

الدهر : مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة .

إلا : أداة استثناء ملغاة .

يدور : فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر

تقدمه هو . والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ .

دوران . مفعول مطلق مبين للنوع .

منجنون : مضاف إليه مجرور بالكسرة .

وقد قدر لفظ (دوران) قبل (منجنون) لأن المفعول المطلق يجب أن يكون مصدرا أو اسم مصدر أو آلة للفعل أو عددا له ، و (منجنونا) ليس واحدا منها ، إنما هو اسم ذات ، ومعناه (الدولاب) وقد حذف العامل أى الفعل (يدور) ومعه المصدر (دوران) وأقيم المضاف إليه (منجنون) مقام المضاف وأخذ حكمه الاعرابي .

وما قيل في شطر البيت الأول يقال في الشطر الثاني ف (معذبا) مفعول مطلق منصوب بالفتحة وناصبه فعل محذوف والتقدير (ما صاحب الحاجات إلا يعذب تعذيبا) وقدر (تعذيبا) لأن (معذبا) اسم مفعول ، واسم المفعول ليس من الكلمات التي يصح أن تكون مفعولا مطلقا .

ويجب الرفع بعد حرف العطف (بل) و (لكن) لأن ما بعدهما موجب غير منفي كما صرح فيما بعد .

٣ - ألا يتقدم خبر (ما) على اسمها ، وإلا فإنها تكون غير عاملة إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا نحو (ما في الدار طفل) و (وما عندك محمد) . ومثال إهمالها قولنا (ما مسىء من أعقب) فهـذا المثال يجوز فيه وجهان من الاعراب هما :

الوجه الأول : مبنى على أن (ما) غير عاملة :

ما : نافية مفعلة غير عاملة :

مسيء : خبر المبتدأ مقدم ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

من : اسم موصول في محل رفع مبتدأ .

أعتب : فعل ماض مبني على الافتح والفاعل ضمير مستتر تقدير هو .

والجمله لا محل لها من الاعراب صلة الموصول .

الوجه الثاني : مبني على أن (ما) عاملة :

ما : نافية عاملة عمل ليس .

مسيء : اسم (ما) مرفوع بالضمة الظاهرة .

من : اسم موصول مبني في محل رفع فاعل (مسيء) لأن مسيء اسم

فاعل وهو يعمل عمل الفاعل .

أعتب : جملة الصلة لا محل لها من الاعراب

وقد أغنى فاعل (مسيء) عن خبر (ما)

ونحو قول الشاعر :

وما خذل قومى فأخضع لأمداً ولكن إذا أدعوم فهمم

حيث أمهات (ما) انقدم خبرها (خذل) على اسمها (قومى) على رأى

جمهور النحاة .

أما قول الفرزدق في مدح عمر بن عبد العزيز :

فأصبحوا عند أعياد الله نعمة لهم إذ هم قریش وإذ ما مثلهم بشر

مع نصب (مثل) على اعتبار أن (ما) عاملة وقد تقدم خبرها على (مثل) مع نصبه ، وهو أمر شاذ ، فجمهور النحاة يرفضونه ، وبؤلولونه تأويلان ، مختلفة تلخص فيما يلي :

١ - أنه غلط وأن الفرزدق الشاعر الأديب العربي الأصيل لم يعرف شرطها عند الحجازيين .

ب - أن (مثلهم) مبتدأ ، ولكنه بنى على الفتح لابهامه مع إضافته للضمير (م) المبني . ويستدل أصحاب هذا الرأي على كلامهم بأن لذلك نظيراً في العربية في قوله تعالى (إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ) حيث بنى (مثل) على الفتح لإضافته إلى (ما) ، مع أن (مثل) هنا صفة له (حق) ، والنابغ إعرابه كالتبوع ، فكان يجب رفعها . ونظيره أيضاً في قوله تعالى (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) فهـ (بين) فاعل الفعل (تقطع) وكان حقه أن يرفع غير أنه مبني على الفتح لإضافته إلى الضمير المبني (كم) .

ج - أن (مثلهم) حال ، وخبر المبتدأ محذوف على تقدير (ما في الوجود بشرٌ مثلهم) فيكون (بشرٌ) مبتدأ ، خبره شبه الجملة (في الوجود) و (مثلهم) حال منصوب .

٢ - ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها : فإن تقدم أصبحت مهجولة لإعماله ولا يستثنى من ذلك إلا الحالة التي يكون فيها معمول الخبر ظرفاً أو جار ومجروراً

نحو (ما في الدار محمدٌ مقيماً) و (ما عندك طفلٌ نائمٌ) ومثال الحالة التي لا تعمل فيها (ما) قول مزاحم بن الحارث العقيلي :

وقالوا تمرّ فيها المنازل من منى وما كل من وافي منى أنا عارف

حيث أهملت (ما) لتقدم (كل) وهو مفعول به لاسم الفاعل (عارف) أو بعبارة أخرى حيث تقدم (كل) مفعول (عارف) الذي هو خبر المبتدأ ، على حين أن مفعول الخبر ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً ، على المبتدأ (أنا) .
أما إذا أعربنا (كل) اسم (ما) ، وجعلنا (أنا عارف) خبرها ، فلا شاهد في البيت .

وكذلك إذا اعتبرنا (ما) مفعلة ، و (كل) مبتدأ ، و (أنا عارف) جملة الخبر ، فلا شاهد في البيت .

ويضيف بعض النحاة إلى الشروط الأربعة السابقة شرطين هما :

١- ألا تتكرر (ما) ، مثل (ما ما زيدٌ منطلقٌ) فإهنا أهملت لتكرارها ، وما بعدها جملة اسمية المبتدأ فيها (زيد) والخبر (منطلق) .

٢- ألا يبدل من خبرها اسم موجب أى غير منفي ، نحو (ما الذبابة بشيء إلا شيءٌ يحترس منه) فـ (شيء) الثانية بدل من (شيء) الأولى ، ولما لم تكن الثانية منفية ، امتنع عمل ما ، فأهملت .

العطف على خبر (ما) العاملة :

(ما) العاملة ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، فإذا عطف على خبرها اسم آخر ، أخذ حكمه أو بعبارة أخرى فإنه ينصب مثله ، لأن العطف إشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في المعنى والحكم الإعرابي . والـ (كن) إذا كانت أداة العطف (بل) أو (لكن) فلا يجوز أن يأخذ الاسم الثاني حكم خبر (ما) وينصب مثله ذلك لأن ما بعدهما لا يشترك مع الخبر في معنى النفي ، حيث أن (بل) و (لكن) تثبت المعطوف عكس حكم المعطوف عليه فيكون خبر (ما) منقياً ، والاسم المعطوف عليه بـ (بل) أو (لكن) موجب ، أو بمعنى آخر فإن نفي (ما) لما بعدهما ينتقض بـ (بل) و (لكن) ، ولذلك يجب رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ، وعلى أساس هذه القاعدة نقول :

(ما زيد قائماً أو قائداً) فيكون (قائداً) معطوفاً على (قائماً) منصوباً مثله .

والـ (ما زيد قائماً بل قائداً) ، فيكون (قائداً) خبر المبتدأ محذوف تقديره هو لا معطوفاً على (قائماً) منصوباً مثله .

ونقول : (ما زيد قائماً لكن جالساً) ، على أن (جالساً) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو لأنه لا يصح أن يكون معطوفاً على (قائماً) لأن (قائماً) منفي ، أما (جالساً) فإليس منفي مثله .

ب - (لا) النافية :

يذكر ابن هشام أن إعمال (لا) عمل ليس قليل . وتسمى (لا) التي تعمل عمل ليس بـ (لا) النافية للواحد ، لأنها تدل على نفى الخبر عن فرد واحد إن كان اسمها مفردا ، نحو (لا طالبةٌ حاضرةٌ) ، ولهذا يجوز أن نقول (لا طالبة حاضرة بل عشرون طالبة)

ونفهم مما سبق أن النحاة طائفتان بإزاء عمل (لا) ، وأن الأكثر إعمالها . ومن يعملها يراعى في أعمالها أربعة شروط :

(١) أن يكون معمولها (اسمها وخبرها) كرتين ، نحو (لا طالبةٌ راسبةٌ)
نحو قول الشاعر :

تعمّر فلا شيء على الأرض باقيا ولا يزر مما قفى الله واقيا

فإن كان أحدهما أو كلاهما معرفة لم تعمل . ويجوز أن يكون خبرها جملة فعلية أو شبه جملة لأنها في حكم النكرة .

(٢) ألا يتقدم خبرها على اسمها نحو (لا قائمٌ رجلٌ) فإن حدث ذلك أهملت وأصبحت غير عاملة وما بعدها مبتدأ وخبر

(٣) ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها والا أهملت (لا) وكانت الجملة بعدها مكونة من المبتدأ والخبر والمعمول المتقدم .

(٤) ألا تدخل (إلا) على خبرها أو بمعنى آخر ألا ينتقض النفي بـ (إلا)

(مثل لا رجلٌ إلا أفضلٌ من زيد) ، فـ (لا) في هذا المثال مهملة وما بعدها

جملة اسمية مكونة من مبتدأ (رجلٌ) وخبر (أفضل) وسبب إهمال (لا) هنا
انتقاص خبرها به (إلا)

ونلاحظ أن الشروط الثلاثة الأخيرة هي نفس شرط أعمال (ما) النافية
ولم تختلف عنها إلا في الشرط الأول الذي ينص على ألا يقترن الاسم ب (أن)
الزائدة ، لأن (إن) الزائدة لا تقع بعد (لا)

والغالب الشائع أن يكون خبر (لا) محذوفاً ، كما في نحو قول سعد بن مالك
القيسي جد طرفة بن العبد في الفخر :

من صدّ عن نيرانها فأناب قيس لا براح

فـ (لا) هنا نافية للواحد و (براح) اسمها مرفوع بالضمّة ، والخبر محذوف
تقديره (لا براح لي) فحذف خبر لا النافية هو الشاهد في هذا البيت .

ويذكر ابن هشام أن بعض النحاة يرون وجوب حذف خبر (لا) النافية
للاحد ، وهو لا يتفق مع هذا الرأي ، ويستدل على جواز ذكر خبر (لا)
النافية العامة عمل (ليس) بقول الشاعر :

تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

ج - (لات)

يذكر ابن هشام أن (لات) أصلها (لا) النافية التي تعمل عمل ليس ،
(التاء) التي تدل على التأنيث اللفظي كالتاء في (دُبَّت) و (سُمَّت) وهي
تفيد توكيد النفي وتقويته .

ويرى بعض النحاة أنها كلمة واحدة معناها نفي الزمان الحالي على وجه الإطلاق .

ويرى بعض المحدثين أن (لات) مركبة من (لا) النافية ، و (تى) اسم الإشارة المفردة ، ولات بوضفها الحالى لاتزال تتضمن معنى اسم الإشارة المؤنث ،

ويجمع النحاة على أن (لات) تعمل عمل (ليس) وشروط عمالها هي نفس الشروط الخاصة بعمل (ما) النافية ما عدا الشرط الخاص بوقوع (إن) الزائدة بعدها ، لأنها لا تقع بعد (لات) ويزيد على هذه الشروط شرطان آخران هما :

٤ - أن يكون معولها (اسمها وخبرها) اسمى زمان مثل (حين) و (ساعة) النخ . وبوضح بعض النحاة هذا بقولهم أنه بشرط أن يكون معول (لات) المذكور معها كلمة تدل على الزمان نحو (لات ساعة مندم) .

أما إذا لم يكن معولها المذكور معها كلمة تدل على الزمان فإن (لات) تهمل وما بعدها يعرب مبتدأ وخبراً نحو قول الشاعر دل اليتيم يرفى منصور بن زياد :

لمنى عليك لاهفه من خائف يبنى جوارك حين لات مجير

حيث أحملت (لات) لادم دخولها على اسم زمان ، أما مجير فيعرب مبتدأ على تقدير (حين لات له مجير) أو فاعلاً على تقدير (يحصل له مجير) .

وكذلك قول الأعشى ميمون بن قيس :

لات هنا ذكرى جيرة أو من جاء منها بطائف الأحوال

حيث أحملت (لات) لأن اسمها (ذكرى جيرة) ليس اسم زمان ، وذهب بعض النحاة إلى أن (هنا) التى تقع بعد (لات) فى هذا البيت - عطف زمان متعلق بحذف خبر لها ، وقد أضيفت إلى ذكرى جيرة ، اسم لات محذوف (أى ليس اوقت وقت ذكرى جيرة)

هـ - أن يكون أحد معيها محذوفاً ويذكر ابن هشام أن الغالب حذف اسم (لات) نحو (ولات حين مناص) على تقدير (ليس الوقت حين مناص) وإعرابها يكون (لات) عاملة عمل ليس ، واسمها اسم زمان محذوف تقديره : (الوقت) وهو مرفوع باضمة ، وخبرها (حين) منصوب بالفتحة الظاهرة . (مناص) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

ويقرأ بعضهم (حين) مرفوعة على قلة ، على أنه اسمها والخبر محذوف على تقدير (ليس حين فرار حيناً لهم) .

والواقع أن الرأي الذي يقول أن (لات) مركبة من (لا) واسم الإشارة (تي) يفسر شرط غلبة حذف اسمها تفسيراً معقولاً ، ذلك أنه يقول أن لات لانزل تتضمن معنى اسم الإشارة المؤنث ، وأنه يشترط هدم ذكر اسمها لأن هذا الاسم في الواقع هو مدلول جزء الكلمة الذي كان في الأصل اسم إشارة لمؤنث وهو التاء .

(د) (إن) النافية :

تعمل (إن) النافية عمل ليس عند الكوفيين بلا شروط مثل (إن بنت ناجحة) و (إن ولد مجتهداً) و (إن محمد المجتهد) .

ويذكر ابن هشام أن أعمال إن نادر ، وهي لنفي الزمن الحاضر على الإطلاق ، ويشترط فيها عند الأعمال ما يشترط في (ما) إلا أن (إن) لاتنفع بعدها . وأعماله لغة أهل العالية وهي ما فوق نجد إلى تهامة وإلى مكة وما والاها .

ومن أمثلة أعمالها قولهم (إنَّ أحدُ خيرا من أحدٍ إلا بالعافية) حيث جاء (أحدٌ) اسم ر (إنَّ) و (خيرا) خبر لها .

ومثل قراءة سعيد بن جبير بن هشام لأسدى الكوفى (ت / ٩٥ هـ) قوله تعالى (إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) بـ كَوْن نون (إنَّ) ونصب (عبادا) ، فتكون (إن) نافية بمعنى ليس ، ولذين اسمها مبنى على الياء فى محل رفع ، و (تدعون) جملة الصلة لـ محل من الاعراب ، وعبادا ، خبر (إنَّ) .

ومثل قول الشاعر :

إن هو مستوليا على أحد
إلا على أضف المجانين

حيث أعملت (إن) عمل (ليس) على رأى الكوفيين ومن تبعهم ويخرجه من بمنع عمل (إن) على أن (إن) مخففة ناصبة لـ (هو) ، و (مستوليا) أى للجزأين معا ويفهم من البيت السابق أن انتقاض النفى بـ (إلا) بالنسبة إلى معمول خبر (إن) لا يبطل عملها .

زيادة الباء فى خبر النواسخ .

١ - تجيء الباء زائدة بكثرة فى خبر :

(أ) ليس بشرط ألا تكون أداة استثناء وألا ينتقض النفى به إلا .
ويكون الناهى مع زيادة الباء مجرورا لفظا منصوبا تقديرا نحو قوله تعالى (ليس الله بكاف عبده) . وقد تزداد الباء فى الاسم إذا جاء فى موضع الخبر أو بمعنى آخر إذا تأخر إلى موضع الخبر كقول الشاعر :

أليس عجيباً بأن الفتي يصاب بيمض الذي في يديه

حيث زيدت الباء في اسم ليس هو المصدر المؤول من أن والفعل (أن يُصاب الفتي) ذلك لأن خبرها (عجيباً) تقدم ، وتأخر اسمها إلى موضع الخبر .

وزيادة الباء في خبر ليس أو اسمها تقوى الحكم المستفاد من الجملة وتؤكدته .

(ب) ما : سواء كانت عاملة أو مهملة ، ويكون ما بعد الباء في محل نصب خبرها إن كانت عاملة ، وفي محل رفع خبر المبتدأ إن كانت مهملة ، نحو قوله تعالى (وما الله بغافل) ، فـ (غافل) اسم مجرور بالباء الزائدة لنفلا ، في محل نصب خبر (ما) العاملة عمل ليس .

٢ - تزداد الباء بقلّة في خبر :

(أ) لا : سواء كانت عاملة عمل (ليس) أو عمل (إن) نحو قول سواد بن قارب الأزدي يخاطب النبي عليه الصلاة والسلام

فكن لي شفيماً يوم لا ذر شفاعتي بمنع فتيلاً عن سواد بن قارب

حيث زيدت الباء على خبر (لا) النافية وهو (بمنع) وذلك قائل .

(ب) كل ناسخ منفي نحو قول ثابت بن أوس الأزدي المعروف بالشنفري :

وإن مُدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذا أجمعَ القوم أعجل

حيث زيدت الباء في خبر مضارع (كان) المنفى بـ (لم) وهو (أعجابه) ،
وهو أمر قليل .

ولا تزداد الباء في خبر (لا يكون) إذا كانت الاستثناء .

ونحو قول دريد بن الصُّمّة القشيري في رثاء أخيه :

دعاني أخي والخيلُ بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعد

حيث زيدت الباء في المفعول الثاني ليجد المنفى بـ (قعد) وهو من
أخوات (ظن) وأصله الخبر ويعرب (قعد) مفعولاً ثانياً لـ (يجد) على
زيادة الباء .

٣ - تزداد الباء بندرة في خبر غير ذلك من النواسخ كإنّ - ولكنّ
وليت . مثال زيادتها في خبر (إنّ) نحو قول امرئ القيس :-

فإنّ تراعنها حقبة لاتلاقها فإنّك مما أحدثت بالجر

حيث زيدت الباء في خبر (إنّ) وهو (الجرب) وهذا نادر .

ومثال زيادتها في خبر (لكنّ) نحو قول الشاعر :

ولكنّ أجراً لو فعلت بهين وهل ينكرُ المعروفُ في الناس والأجر؟

حيث زيدت الباء في خبر (لكن) وهو (بهين) وذلك نادر .

ومثال زيادتها في خبر (ليت) نحو قول الفرزدق في الهجاء :

يقول إذا اقلولي عليها وأقردت ألا ليت ذا العيش الأذيد يداثم

حيث زيدت الباء في خبر (ليت) وهو نادر .

ويبرر ابن هشام زيادة الباء في خبر (أن) في قوله تعالى (أولم يروا أن الله
الذى خلق السموات والأرض ولم يعى يخلقهن بقادر) بقوله أن (أولم يروا أن
الله) في معنى (أوليس الله) يقصد ابن هشام أن (بقادر) خبر (أن الله)
على زيادة الباء ، وأن معمولها سدا مسد مفعولى (يروا) العلية ، وليس هذا
نادرا ، لأن القرآن منزّه عن وقوع النادر ، وذلك أن المعنى (أوليس بقادر
فخبر (أن) في حكم خبر (ليس) في المعنى وزيادة الباء في خبر (ليس) كثيرة .
وقد يجرى المعطوف على الخبر الصالح لزيادة الباء مع سقوطها كما في نحو
(ليس الجندي مهمل وقاعد من الكفاح) ويسمى هذا عند النحويين بالمعطف
على التوهم ؛ أى أن المتكلم توهم وجود الباء الزائدة فمعطف بالجر ويندر هذا
في غير خبر (ليس) و (ما) وينبغي أن يقتصر على الجمع ويجوز كذلك
النصب عطفا على محل المعطوف عليه .

القسم الثاني من النواسخ

تكلمنا في القسم الأول عن الأفعال الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية فتدسخ حكمها الاعرابي و إذ ترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها . وقسمنا الأفعال الناسخة إلى ستة أقسام متميزة ، ثم أضفنا لها قسما سابعا يشمل أربعة حروف مشبهة بـ (ليس) في المعنى والعمل .

ويشمل القسم الثاني من النواسخ الأحرف التي تدخل على جملة المبتدأ والخبر فتدسخ حكمها الاعرابي أيضا ، فيكون المبتدأ منصوبا والخبر مرفوعا . ويسمى المبتدأ اسمها والناسخ والخبر خبرا له .

الفرق بين نواسخ القسم الأول و نواسخ القسم الثاني :

١ - من حيث نوع الكلمة ، نواسخ القسم الأول أفعال ، و نواسخ القسم الثاني أحرف .

٢ - من حيث العمل الحروف الناسخة عملها عكس عمل الأفعال الناسخة .

٣ - الأحرف الناسخة يجب أن تكون في صدر الجملة ما عدا (أن) المفتوحة بخلاف كان وأخواتها .

الأحرف الناسخة ومعانيها :

تؤدي الأحرف الناسخة معاني في الجملة الاسمية ، هذه المعاني تؤدي عادة بصيغة الفعل ، وهي :

١ - إن : وهو حرف يؤدي معنى التأكيد في الجملة الاسمية مثل (إنك ناجح)

فهو يؤكد نسبة الخبر المبتدأ إن كان المخاطب عالما بالنسبة ، وينفي الشك في

النسبة إن كان المخاطب منرددا فيها ، وينفي الانكار إن كان منكرا لها .

والتوكيد لنفي الشك مستحسن ، والنفي الانكار لازم ، ولا تستعمل (إن) إلا في تأكيد الإثبات ، والتأكيد معنى يؤدي في الفعل بنون التوكيد .

٢ - أن : وهو حرف يؤدي معنى التأكد مثل (إن) وبواسطته يمكن أن تؤول الجملة الاسمية بمصدر مثل (يعجبني أنك مجتهد) أى (يعجبني اجتهادك) ومن المعروف أن الحرف المصدرى مثل (أن) يدخل على صيغة الفعل فتؤول بمصدر مثل (يعجبني أن تجتهد) أى (يعجبني اجتهادك) .

٣ - لكن : وهو حرف للاستدراك ، والتوكيد . والاستدراك هو تعقيب الكلام بنفى ما يتوهم السامع ثبوته ، أو إثبات ما يتوهم السامع نفيه ، وهذا يستلزم أن يسبقها كلام له صلة بعموليها ، وأن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في المعنى . وتقع (لكن) بعد النفي والإثبات . وتستعمل (لكن) في الاستدراك غالباً ، نحو (زيد شجاع لكنه يخيل) وقد تستعمل لتأكيد النسبة وتقويتها في ذهن السامع وسواء كانت هذه النسبة إيجابية أو سلبية ، مثال استعمال (لكن) لتأكيد النسبة وتقويتها نحو (لو جاءنى أكرمته لكنه لم يجىء) فهى هنا لتأكيد عدم المجىء ، وهو مفهوم بدونها من (لو) لأن (لو) تفيد نفي معنى ما بعدها والاستدراك معنى يمكن أن يؤدي في العربية بفعل .

٤ - كأن : وهو حرف يفيد التشبيه المؤكد ، أى تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به الخبر ، تشبيها أقوى من التشبيه بالكاف لأنه مركب من (الكاف) و (أن) ولا يلى (كأن) في الغالب إلا المشبه ، أما الكاف ، ومثل ، وغيرهما من الكلمات التى تفيد التشبيه ، فيأىها المشبه به فى الأكثر ، واستعمال (كأن) فى التوكيد مطرد عند جهود النحاة نحو (كأن للطفل ملك) .

٥ - ليت : حرف النفي والمقصود بالتمنى طلب ما لا طمع فيه ، أو ما فيه

نحو (ليت الشباب عائد) ، وقول منقطع الرجاء (ليت لي مالا فأجيب
منه) ، والتمنى يؤدي بالفعل (أتمنى) .

٦ - لعل : ذكر النحاة لهذا الحرف عدة معان فيما يلي :

(أ) التوقع أو بعبارة ترجى الشيء المحبوب وانتظار حصول الشيء
المرغوب فيه ، نحو قوله تعالى (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) .

(ب) الاشتقاق أو شدة الخوف في المأكروه : نحو قوله تعالى (فاعلك
باخع نفسك) .

(ج) التعليل : نحو (أفرغ مالك لعلنا نتغذى) ، وقد جات (لعل)
لتعليل في قوله تعالى (لعلّه يتذكر) .

(د) الاستفهام : نحو (وما يدريك لعلّه يزكّي) .

ومقابل تجزير الاسم الذي تدخل عليه (لعل) وهي في هذه الحالة
لا تعمل عمل (إن) بل تكون حرف جر زائد ، غير متعلق بشيء ،
والاسم المجرور بها انظماً يكون في محل رفع مبتدأ ، وما بعده خبره . نحو قول
الشاعر :

لعل أبي المغوار منك قريب

فـ (أبي) اسم مجرور انظماً بـ لعل ، وعلامة جرّه الياء لأنه من الأسماء
الأنسية وهو في موضع رفع بالابتداء (والمغوار) مضاف إليه مجرور بالكسرة ،
(قريب) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

٧ - عسى : اعتبر ابن هشام (عسى) عند إفادتها الرجاء حرفاً بمعنى (لعل)
في الترجى والاشتقاق وقد أجريت مجراها في نصب الاسم ورفع الخبر .
ويشترط لعمل (عسى) عمل (إن) أن يكون اسمها ضميراً ، كما أشرنا
إليه سابقاً ، ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر :

فقلت عساها نار كأس وعلمها تشكى فآنى نحوها فأعودها

حيث جاء اسم عسى ضمير نصب (ها) وخبرها (نار) اسم مرفوع بالضممة مما يدل على أنها تعمل عمل (إن) عند اتصالها بضمائر النصب .

ومن الأمثلة على ذلك أيضا قول همران بن حطان الخارجي :

ولى نفسٌ تنازعنى إذا ما أقول لها لعللى أو عسانى

حيث جاء اسم عسى فى المرتين ضميراً هو ياء المتكلم ، وخبر (عسى) فى المرتين محذوف ، والتقدير (عسانى أن أنال منها ما أريد) مثلاً .

والواقع أن النحاة اختلفوا فى (عسى) فجمهورهم أطاق القول بفعايته سواء كان بمعنى (لعل) أو لا . وبعض النحاة أطلقوا القول بحرفيته . أما سيبويه ومن تبعه ومنهم ابن هشام فهم يرون أنه فعل دائماً إلا فى الحالة التى يكون فيها بمعنى (عسى) فيكون حرفاً .

٨ - (لا) النافية للجنس : وسنتكلم عنها بمفردها بعد ذلك ، والحروف الناسخة لها حكان يتاخصان فيما بلى :

١ - لا يتقدم خبرها عليها مطلقاً ، ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وذلك لعدم تصرفها ، وهى ملازمة للصدارة ماعداً (أن) .

٢ - يتوسط خبرها عليها إلا فى حرفين فقط هما (عسى) و (لا) إذ لا يصح أن يتوسط خبرها بينهما وبين اسميهما ذلك أن شرط عملهما اتصال اسميهما بهما ، فلو قدم خبر إحداهما على الاسم ، انفصل بينها وبين الاسم ، فنقدت شرط عملها .

ويشترط لتوسط خبرها بينهما وبين اسمها أن يكون الظاهر ظرفاً أو مجروراً

نحو قوله تعالى : (إنّا لدينا أنكالا) حيث توسط خبر (إن) بينها وبين اسمها (أنكالا) والخبر هنا ظرف (لدينا) .

ونحو قوله تعالى : (إن في ذلك لعبرة) حيث توسط الخبر (في ذلك) وهو جار ومجرور بين (إن) واسمها (عبرة) .

همزة إن :

يجب أن تكسر همزة (إن) في المواضع التي لا يجوز أن يسد المصدر مسدّها ومسدّ معموليها ، أو بعبارة أخرى في المواضع التي لا يمكن أن تؤول فيها هي واسمها وخبرها بمصدر صريح ، نحو (إن محمدا مجتهد) .

يجب أن تفتح همزة (أن) حيثما وجب أن تؤول هي واسمها وخبرها بمصدر صريح ، وهذا يحدث إذا وقعت أن مع معموليها في جملة تحتاج إلى اسم مرفوع أو منصوب أو مجرور ، ولا سبيل لذلك إلا عن طريق مصدر مؤول من أن مع معموليها .

يجوز كسر همزة إن أو فتحها إن صح الاعتباران .

مواضع كسر همزة إن :

تكسر همزة (إن) في عشرة مواضع هي :

١ - أن تتم في الابتداء ، أي في أول الكلام ، نحو قوله تعالى (إنّما أنزلناه)

٢ - أن تتم بعد (ألا) الاستفتاحية ، نحو قوله تعالى : (ألا إنّ أولياء الله

لا خوف عليهم ولا هم يحزنون) ذلك أن (ألا) حرف استفتاح يستعمل في أول الجملة وليس من أجزائها .

٣ - أن تقع بعد (حيث) أى تالية لها نحو (ذهبت حيث إن الأستاذ يحاضر)

٤ - أن تقع تالية لـ (إذ) نحو (جأت إليك إذ إن والدك عمتي).

وينبغي أن نشهر إلى أن همزة (إن) تكسر بعد (حيث) و (إذ) ذلك لأنها يضافان إلى ما بعدها ، غير أنهما لا يضافان إلى الأسماء المفردة ، بل يضافان إلى الجمل ، فإذا فتحت همزة إن بعدها كانا مضافين إلى اسم مفرد هو المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها ، أما إذا كسرت همزة إن فهذا دليل على أن ما بعدها جملة مستقلة وهما مضافان إلى هذه الجملة ، وفي هذه الحالة تكون الجملة المكونة من إن ومعموليهما في محل جر مضاف إلى حيث أو إذا .

٥ - أن تقع تالية لاسم موصول ، أو بعبارة أخرى في أول جملة الصلة ، نحو قوله تعالى (ما أن مفتاحه لتنوء) ونحو (جاء الذي إنه ناجح) - ولا يفوتنا أن نذكر أن (إن) الواقعة في حشو الصلة نحو : (جاء الذي عندي أنه فاضل) وكذلك لا تكسر في نحو قولهم (لا أفعله ما أن حرأ مكانه) ذلك أن تقدير هذه الجملة (ما أفعله ما ثبت أن حرأ مكانه) وعلى هذا الأساس لا تكون (أن) في أول جملة الصلة تالية لاسم الموصول (ما) بل إن الجملة الاسمية (حرأ مكانه) المنسوخة بـ (أن) في محل رفع فاعل للفعل المحذوف الذي قدر بـ (ثبت) وتكون الجملة الفعلية المكونة من الفعل (ثبت) وفاعله لا محل لها من الأعراب صلة الموصول .

٥ - أن تقع في أول الجملة الواقعة جواباً لقسم في خبرها اللام : نحو (لعمرك إن الحبيطة لو اجبة) فجملة القسم تقديرها (لعمرك قسم) والجملة الواقعة جواباً للقسم (إن الحبيطة الواجبة) فالحبيطة اسم (إن) و (واجبة) خبرها . ونلاحظ أن لام التوكيد داخلة على الخبر .

ونحو (أقسم إن الطالبة الناجحة) فجملة القسم مكونة من الفعل (أقسم)
وقائه ضمير المتكلم المستتر (أنا) وجملة الجواب مكونة من إن واسمها
(الطالبة) وخبرها (الناجحة) وقد لحقت به لام التوكيد أو الابتداء .

فإن لم تقع لام الابتداء في خبر جملة جواب القسم المصدرة بـ (إن) لم
يجب كسر همزة (إن) ، أو بعبارة أخرى فإنه يصبح جائزاً ، إلا إن كانت جملة
القسم فعلية فعلمها محذوف نحو قوله تعالى (حم ، والكتاب المبين ، إنا
أنزلناك) فجملة القسم في هذا المثال فعلية فعلمها محذوف وجملة جواب القسم
(إنا أنزلنا) وعلى الرغم من أن لام الابتداء لم تدخل على خبر جملة جواب القسم
المصدرة بـ (إن) فإن همزة (إن) تكسر وجوباً في هذا الموضع ، وسبب
ذلك أن جملة جواب القسم فعلية فعلمها محذوف .

٦ - أن تقع في أول الجملة المحكية بالقول بشرط أن لا يكون القول بمعنى
الظن نحو قوله تعالى (قال : إني عبد الله) .

٧ - أن تقع في أول جملة الحال نحو قوله تعالى (كما أخرجك ربك من
بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لسكرهون) فجملة (وإن فريقا من
المؤمنين لسكرهون) تبين هيئة فريق من المؤمنين عند خروج النبي ﷺ من
بيته مهاجراً . فهي جملة في محل نصب حال وجملة الحال إذ صدرت بـ (أن)
وجب كسر همزها .

ونحو قوله تعالى (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام)
و (إلا) في هذا المثال مانعة ، وأعراب الجملة كما يلي : (ما) نافية و (أرسلنا)
فعل وفاعل ، و (قبلك) ظرف والضمير مضاف إليه و (من المرسلين) جار
ومجرور ، وجملة (أنهم ليأكلون الطعام) في محل نصب حال من (المرسلين)

والعائد هنا الضمير (هم) وقد جاءت (ان) في أولى جملة الحال ، لذلك وجب كسر همزتها .

أما إذا لم تقع (إن) في أول الجملة الواقعة حالا فإن همزتها تفتح وذلك نحو (غضب محمدٌ وعندي أنه على حق) .

٨ - أنه تقع في أول جملة الصفة نحو (مررت برجل لأنه فاضل) فجملة (انه فاضل) فيه ضمير يعود على الاسم المنكرة (رجل) والجل بعد المنكرات صفات ، فهذه الجملة في محل جر صفة ، وقد صدرت جملة الصفة بـ (ان) لذلك وجب كسر همزتها .

٩ - أن تقع في أول الجملة الواقعة بعد عامل مُعَلِّق عن العمل المجيء ماله صدر الكلام بعده ، أو بعبارة أخرى أن تقع (ان) بعد فعل من الأفعال التي يبطل عملها لفظاً لا محلاً المجيء لام الابتداء بعدم نحو قوله تعالى (والله يعلم أنك لرسوله) فالفعل (علم) ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، والكن هذا الفعل عُلِّق عن العمل المجيء لام الابتداء بعده في (لرسوله) وجملة (إنك لرسوله) وقعت بعد هذا العامل المُعَلِّق عن العمل بسبب مجيء لام الابتداء بعده ، ومحل هذه الجملة النصب لأنها صدرت مسددة لمفعولى (علم) وتكسر همزة (إن) وجوبا بعد مثل هذا الفعل لأن فتحها يستلزم تسليط الفاعل عليها ، ولام الابتداء لها الصدارة فلا يتخطاها العامل أى أن ما قبلها لا يعمل فيما بعدها وإلا فقدت صدارتها .

١٠ - إذا وقعت في أول الجملة التي تعرب خبراً عن اسم ذات نحو (زيدٌ إنه فاضل) و (محمدٌ إنه قائم)

فتح همزة (ان) :

تفتح همزة (ان) في المواضع التي يحتم فيها أن تكون هي وما بعدها مؤولة

بمصدر ذي محل إعرابي . وقد يكون المحل الاعرابي رفعاً أو نصباً أو جرّاً .
وتنحصر المواضع التي تفتح فيها همزة (ان) وجوبا في الحالات التالية .

أولا : الحالات التي تكون فيها (ان) مع معموليها في محل رفع :

١ - أن تقع فاعلة : نحو قوله تعالى (أولم يكفهم أننا أنزلنا) ، فالمصدر المؤول من أن واسمها وخبرها (إنا أنزلنا) وهو (أنزلنا) يقع في محل رفع فاعلا للفعل (يكف) .

٢ - أن تقع نائبة عن الفاعل نحو قوله تعالى (قل أوحى إلى أنه استمع نفرٌ) فالمصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها (أنه استمع نفر) هو (استماع) ، يقع نائب فاعل للفعل المبني للمفعول (أوحى) أي (أوحى إلى استماع نفر) .

٣ - أن تقع مبتدأ : نحو قوله تعالى (ومن آياته أنك ترى الأرض) ، فالمصدر المؤول من (أنك ترى الأرض) هو (رؤية الأرض) والجملة هي (رؤية الأرض من آياته) فالمصدر المؤول هنا يقع مبتدأ .

٤ - أن تقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها وبمعنى آخر يشترط في المبتدأ الذي تقع (أن) المؤولة خبرا عنه أن يكون اسم معنى ، وغير قول ، وألا يكون معنى الخبر صادقا على المبتدأ . نحو (اعتقادي أنه فاضل) فالمصدر المؤول من (أنه) مع معموليها يقع خبرا عن (اعتقادي) وهو اسم معنى ، ليس بقول ، ولا يصدق خبرها عليه ، لأن (فاضل) لا يصدق على الاعتقاد . ولا يجوز أن يعرب المصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها مبتدأ مع كسر همزة (إن) خبره (اعتقادي) لأن الخبر في هذه الحالة لا يكون فيه رابط يعود على المبتدأ .

أما نحو (قولى إنه فاضل) فهو مما يجب فيه كسر همزة (إنّ) لافتتاحها لأن المبتدأ قول .

ونحو (اعتقاد زيد إنه حق) فيجب فيه كسر همزة (إنّ) أيضا لأن خبرها وهو (حق) صادق على المبتدأ وهو (اعتقاد) والرابط اسمها . ولا يصح أن تفتح همزة (ان) في هذا المثال لأن المعنى يصير (اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا) وهو كلام غير مفيد .

ثانياً : الحالات التى تكون فيها (ان) مع معموليها فى محل نصب :
 ٥ - أن تكون مفعولا به غير محكية بالقول نحو (عرفت أنك ناجحة) إذا التقدير (عرفت نجاحك) ونحو قوله تعالى (ولا تخافون أنكم أشركتم) فالتقدير (لا تخافون إشراككم) .

ثالثاً : الحالات التى تكون (ان) مع معموليها فى محل جر :
 ٦ - أن تكون مجرورة بحرف الجر : نحو (ذاك بأنّ الله هو الحق) ، لأن المجرور بالحرف لا يكون إلا مفردا والتقدير (ذاك بحق الله) ونحو (علمت بأنك قائم) إذ التقدير (علمت بقيامك) .

٧ - أن تكون مجرورة بالإضافة نحو : (إنه لحقّ مثل ما أنكم تنطقون) فـ (ما) زائدة ، وجملة (أنكم تنطقون) المكونة من (أن) واسمها وخبرها فى تأويل مصدر فى محل جر مضاف الى (مثل) والتقدير (مثل نطقكم) .

رابعاً : الحالات التى تقع فيها تابعة (معطوفة أو مبدلة) على شيء مما سبق :
 ٨ - المعطوفة نحو قوله تعالى (اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وإني فضلتكم) فالمصدر المؤول وهو (تفضيلي) معطوف على المفعول به وهو (نعمتى) والتقدير (اذكروا نعمتى وتفضيلي) .

٩ - والمبدلة نحو قوله تعالى (وإذا يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم) ،
فالمصدر المؤول من (أنها لكم) بدل اشتمال من (إحدى الطائفتين) .

الحالات التي يجوز فيها أن تفتح همزة (أن) وأن تكسر :

يسكون ذلك في الحالات التي يجوز فيها أن تؤول (أن) والجملة التي تدخل
عليها بمصدر ، كما يجوز أن تعتبر هي وممولىها في أول الكلام ، ويحدث ذلك
في الحالات التسع التالية :

١ - أن تقع بعد فاء الجزاء وهي الفاء التي تأتي في أول جملة جواب الشرط ،
مثل (من يأتيني فاني أكرمه) ونحو قوله تعالى (من عمل منكم سوءاً يجهالة ثم تاب
من بعده وأصلح فانه غفور رحيم) يجوز في هذه الآية أن تكسر همزة (ان)
باعتبار أن (إن) مؤكدة للجملة (هو غفور رحيم) ويجوز فتحها على أن المعنى
(فغفرانه حاصل) أو بعبارة أخرى باعتبار أنها هي واسمها وخبرها في تأويل
مصدر (غفرانه) له محل إعرابي ، إذ يغرب المصدر في هذه الحالة مبتدأ خابر
محذوف تقديره حاصل .

٢ - أن تقع بعد (إذ) الفجائية أي الدالة على المفاجأة أي الهجوم والمباغة
لأن ما بعدها يحدث بعد وجود ما قبلها بغتة فجأة ، نحو (خرجت فإذا إن زيدا
قائم) فإذا كسرنا همزة (ان) فذلك على أساس أن (ان) واقعة في أول الجملة
التالية لـ (إذا) وهذا الموقع خاص بإن المكسورة ، لأن (إذا) تضاف إلى الجمل
وهي في هذه الحالة الجملة الاسمية (زيد قائم) المكونة من (زيد) مبتدأ
و (قائم) خبر ، المؤكدة بـ (إن) .

وان فتحنا همزة (أن) فعلى أساس أن (أن) واسمها وخبرها مؤولة بمصدر

(قيام) فتكون الجملة (خرجت فاذا قيام زيد) ويعرب المصدر المؤول في هذه الحالة مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الجملة خرجت فاذا قيام زيد موجود .

ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر :

و كنت أرى زيدا كما قيل سيّدا إذا أنه عبد القفا واللام زم
فكسر همزة (ان) على معنى (فاذا هو عبد القفا) فجملة (هو عبد القفا)
جملة اسمية مكونة من مبتدأ (هو) وخبر (عبد القفا) والجملة من المبتدأ والخبر
في محل جر مضافة الى (إذا) ثم أكدت الجملة بـ (إن) فصارت (فاذا أنه
عبد القفا) .

وفتح همزة (ان) على معنى (فاذا العبودية) أى أن المصدر المؤول من (أن
واسمها وخبرها) في محل رفع مبتدأ وخبره محذوف تقديره : (حاصلة) أى
(فاذا العبودية حاصلة) .

٣ - أن تقع في موضع التعليل : نحو قوله تعالى (إنّا كنا من قبل ندعوه
إنه هو البرّ الرحيم) فقد قرأها بعض القراء بالفتح على تقدير لام العلة أى (إنّا
كنا من قبل ندعوه لأنه هو البرّ الرحيم) وذلك لأن حرف الجر اذا دخل على
(ان) لفظا ، أو تقدير ا كما في هذا المثال فان همزها تفتح .

ويقرؤها آخرون بالكسر على أنه تعليل مستأنف ، أى كأنه قيل : لم
تدعونه ؟ فيكون الجواب : إنه هو البرّ الرحيم وفي هذه الحالة تكون جملة
(إنه هو البرّ الرحيم) مستقلة عن الجملة السابقة وهى اسمية مكونة من مبتدأ
(هو) وخبر (البر) ، والجملة مؤكدة بـ (أن) رمن أمثلة هذا القسم :

قوله تعالى (وصلّ عليهم انّ صلاتك سكن لهم) ، تكسر همزة على أن
الجملة تعليل مستأنف ، فتحها على تقدير لام العلة .

ونحو (لبّيتك إن الحمد والبيعة لك) ، بفتح الهمزة على تقدير لام العلة ؛
وتكسر على أنه تعليل مستأنف ، وهناك رأى يرجع كسر همزة (ان) في
هذا المثال لأن الـ كلاً يصير حينئذ جملتين لا جملة واحدة ، وتكثير الجمل
في مقام التعميم مطلوب .

٤ - أن تقع في صدر جملة تكون جواباً لقسم ، وليس في خبر (ان) لام
التوكيد ، أو بعبارة أخرى أن تقع (ان) بعد فعل قسم ولا (لام) بعده . نحو
(حلفت أنّ هادلاً ناجح) ، وتأدية القسم بصيغة الفعل شرط أصامي ليجوز
في همزة (ان) الوجهان : الكسر والفتح .

ومن هذا القسم قول رؤبة بن العجاج :

أوتحافى بربك العلىّ أنّى أبو ذيثا لك الصبى

حيث رُويت (أنّى) بكسر الهمزة وفتحها . فمن كسرها اعتبر (إنّ)
ومعولها جملة لا محل لها في جواب القسم أو بعبارة أخرى هي جملة محكية
من حقها أن توضع بين قوسين حسب العرف الترقيمي الحديث هكذا (أوتحافى
بربك العلى : إنّى أبو ذيثا لك الصبى) .

أما في حالة الفتح فتكون إن مع معولها في تأويل مصدر مجرور بحرف
جر محذوف متعلق بتحافى وقد سدت مسدّ الجواب ، أى (أوتحافى على
أبوتى لهذا الصبى) .

ولو أضمر فعل القسم ولم يظهر ، سواء ذكرت اللام كما في نحو (والعصرُ
إن الانسان لئن خسر) أم لم تذكر كما في نحو (حم الكتاب المبين إنّنا

أنزلناه) ، أو ذكرت اللام بشرط أن يذكر فعل الشرط كما في نحو (ويحلفون بالله إسمهم لكم) وجب كسر همزة إن عند جميع النحاة ، كما في نحو (والله إن زيدا قائم) و (حلفت إن زيدا قائم) .

د - أن تنفع خبرا عن قول أو ما هو في معنى القول مثل كلام وسديث ونطق ، ونخبرا عنها بقول أو ما في معناه أيضا ، والقائل واحد ، نحو أو بعبارة أخرى إذا كانت (إن) وما دخلت عليه خبرا لمبتدأ بمعنى القول وكان خبر (إن) بمعنى القول أيضا وكان القائل لكل منهما واحدا . نحو (قولي إني أحمد الله) ، فـ (قولي) في هذا المثال مبتدأ ، وجملة (إني أحمد الله) الخبر ، و (قولي) مساي في مدلوله لخبر (إن) وهو (أحمد الله) ، والقائل طالما واحد وهو المتكلم . ويجوز في هذا المثال أن تكسر همزة (ان) وأن تفتح . أما الكسر فعلى أن جملة (إني أحمد) أصلها (أنا أحمد) ثم أكدت بـ (ان) . وتعرب الجملة كما يلي : (قولي) مبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه ، (إني أحمد الله) ان ، حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمها في محل نصب ، و (أحمد) فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا) و (الله) منقول به منصوب ، وجملة (أحمد الله) في محل رفع خبر ان .

والجملة من (ان) واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ (قولي) .
وأما فتح همزة (ان) فعلى تأويل مصدر والتقدير (قولي حمد الله) ، (قولي) مبتدأ ، و (حمد) خبر مرفوع ، (الله) مضاف إليه .
والفرق بين الحالتين أن الخبر في حالة كسر همزة (ان) جملة اسمية مؤكدة بـ (ان) . أما الخبر في حالة فتح همزة (ان) فهو واسم مفرد عبارة عن المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها وهو (حمد) .

(٦) أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه نحو قوله تعالى (إن لك أن لا تجوعَ فيها ولا تعرى ، وأنتك لا تظلمُ فيها ولا تضحى) ، فقد انقسم القراء إزاء هذه الآية قسماً ، قسم قرأها بكسر همزة (إن) في (وإنك لا تظلمُ فيها ولا تضحى) . والقسم الآخر قرأها بفتح همزتها . أما القسم الأول الذى كسر الهمزة فله فيها وجهان من الاعراب ، الأول على أن جملة (وإنك لا تظلمُ فيها ولا تضحى) جملة مستأنفة مستقلة عن الجملة السابقة لها ، وعلى ذلك تكون (إن فى أول كلام فتكرر الهمزة ، والجملة لا محل لها من الاعراب لأنها جملة ابتدائية . والوجه الثانى على أن هذه الجملة معطوفة على الجملة الاولى (إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى) ، وهو من عطف جملة على جملة لا محل لها من الاعراب فهى أيضاً لا محل لها من الاعراب .

وأما القسم الثانى الذى فتح الهمزة فعلى أن جملة (وإنك لا تظلمُ فيها ولا تضحى) معطوفة على (أن لا تجوع فيها) وهو من عطف المفرد على المفرد ، والتقدير (إن اك عدم الجوع وعدم الظلم) .

(٧) أن تقع بعد حتى : فإذا وقعت (إن) بعد (حتى) الابتدائية كبرت همزتها ، ذلك لأن حتى الابتدائية مثل (ألا) الاستفاحية ، أو بعبارة أخرى فإنها فى المصدر والجملة تبدأ بها ، ومثال كسر همزة (إن) بعد حتى الابتدائية (مرض زيدٌ حتى إنهم لا يرجونه) .

وإذا وقعت (إن) بعد حتى الجارة أو العاطفة فتحت همزتها ، نحو (عرفتُ

أمورك حتى أتاك فاضلٌ) ؛ ولذا في إعراب إنَّ ومعموليهما في المثال السابق وجهان من الأعراب . الوجه الاول أن نعتبر (حتى) حرف جرّ ، وفي هذه الحالة نعرب المصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها في محل جر بحرف الجر ، والتقدير عرفت أمورك إلى فضالك) .

والوجه الثاني أن نعتبر (حتى) حرف عطف وفي هذه الحالة نعرب المصدر الاول من أنَّ واسمها وخبرها في محل نصب مفعول على المفعول به (أمور) .

(٨) أن تقع بعد (أمّا) ، نحو (أما أنك فاضل) ، فإذا كانت همزة (إنَّ) فعلى أنَّ (أمّا) حرف استفتاح بمنزلة (الا) . أما إذا فتحت همزتها ، فعلى أن (أما) بمعنى (أحقاً) ، فتكون الهمزة للاستفهام و (ما) في موضع نصب على الظرفية متعلقة بمحذوف خبر مقدم ، أي (أفى حق) ، والمصدر المسكون من إن واسمها وخبرها مبتدأ مؤخر .

(٩) أن تقع بعد (لا جرم) ، والغالب أن تنتج همزة (أن) بعد (لا جرم) وإن كان يجوز فيها الكسر ، فنحو (لا جرم أن الله يعلم) تنتج فيه همزة (أن) على أساس أن (جرم) فعل ماض ، وأن المصدر المؤول من أنَّ واسمها وخبرها في محل رفع فاعل بتقدير (وجب علم الله) .

وهناك رأى آخر يرى أن (لا جرم) بمنزلة (لا) النافية للجنس ، فلا جرم بمنزلة (لا رجل) ومعناها (لا بد) فالجمله في تقدير (لا بد من أن الله يعلم) مع تقدير حرف (من) بعد (لا بد) ويكون المصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها (يعلم) في محل جر بحرف الجر .

أما كسر همزة (إن) في انثال السابق فعلى أن (لاجرم) بمنزلة اليمين ، وعلى هذا الأساس : تكون الجملة بعدها بمنزلة جملة جواب القسم المصدرة بلام الابتداء لذلك تكسر همزة (إن) .

دخول لام الابتداء بعد (إن) المكسورة :

سميت هذه اللام بـ (لام الابتداء) لأنها تدخل على المبتدأ كنهراً ، وهي لام مفتوحة ، وتفيد تأكيد مضمون الجملة المثبتة وإزالة الشك عن معناها أو إنكارها ، ولام الابتداء حين تدخل على خبر (إن) تسمى (اللام المرحلة) وذلك لأن مكانها الأصلي هو صدارة الجملة الاسمية ، فإذا أكدت الجملة الاسمية بـ (إن) و (باللام) أيضاً ، زحلت اللام إلى الخبر لأن العرب يكرهون الجمع بين حرفين لمعنى واحد متتالين ، ولذلك يقدم أحد حرفي التوكيد وهو (إن) في أول الجملة ، ويُزحاق حرف التوكيد الثاني (اللام) من مكانه في الصدارة ، مثال هذا الجملة الاسمية (محمدٌ مجتهدٌ) ، فإذا أكدنا الجملة بـ (إن) فقط ، قلنا (إن محمداً مجتهدٌ) وإذا أكدناها باللام فقط قلنا (ل محمدٌ مجتهدٌ) أما إذا أكدناها بالاثنتين معاً قلنا (إن محمداً مجتهدٌ) وتدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة على أربعة أشياء :

١ - الخبر : ويشترط في خبر (إن) الذي تدخل عليه لام الابتداء ثلاثة شروط :

أولها : أن يكون مؤخراً . وثانيها : أن يكون غير منفي (منبى) . وثالثها : أن يكون غير ماض ، نحو قوله تعالى (إن ربى لسميعٌ الدعاء) حيث جاء خبر (إن) صفة زمنها الوقت الحاضر ، و (إن ربك ليعلم) حيث جاء خبر (إن)

فلا مضارعا ؛ و (إنك لعلی خلق عظیم) ، و (إنا لنحن نحي ونميت) حيث جاء الخبر شبه جملة في الآية الأولى ، وجملة اسمية في الآية الثانية ، وزمنه في الحالتين غير الزمن الماضي .

ولا يصح أن تدخل لام الابتداء على خبر (إن) في نحو قوله تعالى (إن لدينا أنكالا) وذلك لأن الخبر وهو شبه الجملة (لدينا) متقدم على اسم (إن) وهو (أنكالا) .

ولا يصح أن تدخل اللام أيضا على خبر (إن) في نحو قوله تعالى (إن الله لا يظلم الناس شيئا) لأن الخبر منفي ، ولام الابتداء يجب حذفها قبل أدوات النفي .

وشذ دخولها على الخبر في قول غالب بن الحارث العملي :

وأعلم أن تسليما وتركا اللامتشابهان ولا سواء

وسبب شذوذ دخول لام الابتداء على خبر (إن) في هذا الشاهد أن الخبر منفي بـ (لا) .

وكذلك لا يصح أن تدخل لام الابتداء على خبر (إن) في قوله تعالى : (إن الله اصطفى) ذلك لأن الخبر فعل زمنه الماضي .

وقد أجاز بعض النحاة دخول اللام على خبر (إن) إذا كان فعلا جامدا ، كأفعال المدح والذم ، فأجازوا نحو (إن زيدا لنعم الرجل) ونحو (إن المربض لمسى أن يقوم) معنيين ذلك بأن الفعل الجامد كالاسم .

كما أجاز جمهور النحاة دخول اللام على الفعل الماضي المقرون بقدر كما في

نحو (إنَّ زيدا قد قام) مما لين ذلك بأن الفعل الماضي المقرون بقـد يشبه الفعل المضارع لقرب زمانه من الحال .

ومجيز ابن هشام نحو (إنَّ زيدا أقام) على اضمار (قد) ، والتقدير (إنَّ زيدا قد قام) .

٢ - معمول الخبر : وتدخل لام الابتداء على معمول خبر (إنَّ) بثلاثة شروط أيضا هذه الشروط الثلاثة هي : أن يتقدم هذا المـعـمـول على الخبر ، وأن لا يعرب حالا ولا تمييزا ، وأن يكون الخبر صالحا للام ، نحو (إنَّ زيدا اعمراً ضارباً) . فالخبر في هذا المثال (ضارب) صالح لدخول اللام ، كما أن له معمولاً مستوفياً لشروط دخول اللام عليه ، وهذا بخلاف نحو (إنَّ زيدا جالساً في الدار) إذ لا يصح دخول لام الابتداء على معمول الخبر في هذا المثال ، لأن معمول الخبر (في الدار) متأخر على الخبر (جالس) ، ولـام الابتداء تطلب المصدر .

وأيضاً بخلاف نحو (إنَّ زيدا راكباً ، منطلقاً) لأن معمول الخبر (راكباً) حال ، ولم يسمع دخول اللام عليه . ونحو (إنَّ زيدا همرأً ضارباً) لأن الخبر جملة فعلية معلما ماض متصرف غير مقرون بقـد ، فالخبر نفسه غير مستوفٍ لشروط دخول اللام عليه ، لذلك لا يصح أن تدخل اللام على معمول خبر غير مستوفٍ للشروط .

٣ - (اسم إنَّ) ، بشرط واحد وهو أن يتأخر عن الخبر أو عن معمول الخبر ، مثال اسم (إنَّ) المتأخر عن الخبر قوله تعالى (إنَّ في ذلك لعبرة) ، فاسم إنَّ هو (عبرة) ، وخبرها هو (في ذلك) ، وسبب تأخر اسم (إنَّ) عن خبرها (الجار والجرور) في هذا المثال أن الاسم نكرة والخبر شبه جملة

وهذا موضع من مواضع وجوب تقدم الخبر على المبتدأ . وتأخر اسم (إن) عن خبرها في هذا المثال سوغ أن تدخل اللام على المبتدأ .

ومثال تأخر الاسم عن معمول الخبر إذا كان المعمول : ظرفاً نحو (إنَّ عندك لزيداً مقيماً) فاسم (إنَّ) في هذا المثال (زيداً) ، وخبرها (مقيماً) ، و (عندك) ظرف متعلق بـ (مقيم) حيث أن (مقيم) اسم فاعل ، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل ، فهو يرفع فاعلاً ضميراً مستتراً تقديره (هو) ، ويتعلق به الظرف . وسبب دخول لام الابتداء على اسم (إنَّ) في هذا المثال تأخر الاسم عن معمول الخبر الظرف . وكذلك إذا كان معمول الخبر جاراً ومجروراً نحو (إنَّ في الدار لزيداً جالساً) فاسم (إنَّ) في هذا المثال (زيداً) ، وخبرها (جالساً) ، و (وجالس) اسم فاعل ، وهو يعمل عمل الفعل (يجلس) فيرفع فاعلاً مستتراً تقديره (هو) ، ويتعلق به الجار والمجرور (في الدار) فهو معمول الخبر ، وقد تقدم معمول الخبر (الجار والمجرور) على المبتدأ فسوغ ذلك أن تدخل اللام على اسم (إنَّ) .

٤ - ضمير الفصل : وقد سمَّاه البصريون ضمير الفصل لأنه يُوصل به بين الخبر والذمت ويسميه الكوفيون (هاد) لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى . وتدخل اللام على ضمير الفصل لأنه مقوٌّ للخبر ، فكأنه الجزء الأول منه . وذلك نحو (إنَّ هذا هو القصصُ الحقُّ) فاسم (إنَّ) في هذا المثال هو اسم الإشارة (هذا) ، وخبرها (القصص) ، و (الحق) صفة للقصص . أما (هو) فاللام فيه هي لام الابتداء ، و (هو) ضمير فصل لا محل له من الأعراب . ولنا في أعراب هذا المثال وجه آخر هو أن (إنَّ) حرف توكيد ونصب ، و (هذا) اسم إنَّ في محل نصب ، و (هو) اللام لام الابتداء ، وهو ضمير مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ ، (القصص) خبر المبتدأ

مرفوع بالضمه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر (إن) ، و (الحق)
صفة لـ (القصص) مفعولة بالضمه الظاهرة .

اتصال (إن) وأخواتها بـ (ما) الزائدة :

تتصل (ما) وهي حرف زائد بـ (إن) وأخواتها (أن ، وكأن ، ولكن ،
وليت ، ولعل) ما عدا (عسى) و (لا) النافية للجنس .

وإذا اتصلت (ما) الزائدة بـ (إن) وأخواتها ، فإنها تكفيها عن العمل ،
أو بعبارة أخرى تبطل عملها ، وتفيشها للدخول على الجمل الفعلية والاسمية ،
أو بمعنى آخر الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، أي أنها تزيل اختصاصها بالدخول
على الأسماء . وتنطبق هذه القاعدة على كل أخوات (إن) المذكورات ما عدا
(ليت) فإنها مع اتصال (ما) الزائدة بها يجوز إعمالها وإلغاؤها ، ولا يزول
اختصاصها بالدخول على الأسماء .

والأمثلة على كفا (ما) الزائدة لأن وأخواتها عن العمل نحو :

قوله تعالى (قل إنما يوحى إلى أمـا إلهكم إله واحد ، فـ (إن) الأولى
مكسورة ، وقد زال اختصاصها بالدخول على الأسماء عند ما اتصلت بها (ما)
الزائدة ، فدخلت على الجملة الفعلية المكونة من الفعل (يوحى) ونائب الفاعل
المستتر وتقديره (هو) و (أن) الثانية مفتوحة الهمزة وقد زال اختصاصها
بالدخول على الأسماء عند ما اتصلت بها (ما) الزائدة ، فدخلت على الجملة
الاسمية المكونة من المبتدأ (إلهكم) والخبر (إله) ولا يجوز في هذا المثال نصب
(إله) الأولى لأن (ما) كفت (إن) عن العمل .

وقوله تعالى (كأنـا يساقون إلى الموت) فقد كفت (ما) الزائدة (كأن)

عن العمل وأزالت اختصاصها بالدخول على الأسماء فدخلت على الجملة الفعلية المكونة من الفعل المبني للمفعول (يساق) وفائب الفاعل وهو (واو الجماعة) .

وقول الشاعر :

... .. أضاءت لك النار الحمار المقيدا

حيث كفت (ما) الزائدة (لعل) أى منعتها عن العمل ، وأزالت اختصاصها بالدخول على الأسماء ، فدخلت على الجملة الفعلية .

وقول امرئ القيس :

ولكنما أسمى لجدي مؤنل وقد يدرك الجدة المؤنل أمثال

والشاهد فى (لكنما) حيث كفت (ما) الزائدة (لسن) عن العمل وأزالت اختصاصها بالأسماء فدخلت على الجملة الفعلية .

وليس من كف أو إبطال محل (لسن) قول الشاعر :

فوالله ما فارتكم قالبا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

ذلك لأن (ما) فى هذا الشاهد اسم موصول ، وجملة (يقضى) صلة الموصول واسم الموصول فى محل نصب اسم (لكن) وخبرها جملة (سوف يكون) وإذن فهذا الشاهد ليس من الشواهد الخاصة بكف (إن) وأخواتها عن العمل .

أما (ليت) فإنه يجوز إعمالها استصحاباً للأصل ، ويجوز إعمالها حملاً على أخواتها . وقد روى بيت النابغة الذبياني بأعمال (ليت) وبإعمالها ، قال :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامنا أو نصفه فتد

والشاهد فى قوله (الحمام) حيث تنطق بالرفع فتكون آيت مهمة لأن (الحمام)

بدل من هذا ، و (هذا) على إهمال (ليت) تكون مبتدأ مرفوع بالضم ، وتنطق بالنصب فتكون (ليت) علامة ، إذ أن (هذا) اسمها في محل نصب ، و (الحمام) بدل من اسمها منصوب مثله .

ويذكر ابن هشام أنه يندر إعمال إن مع اتصال (ما) الزائدة بها ، كما يذكر أن النحاة اختلفوا في قياس إعمال أخواتها عليها ، كما اختلفوا في قياس (لعل) و (كأن) على (ليت) لقريهما منها : لأن الكلام معهما صار غير خبر .

إعراب نماذج لحالة إبطال عمل إن وأخواتها عن العمل :

إنما الحياة كفاح : (إن) حرف توكيد ونصب ، وهو غير عامل لدخول (ما) الزائدة عليه فكفته عن العمل ، و (الحياة) مبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة ، و (كفاح) خبر المبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة (كأنما يساقون إلى الموت) : (كأن) حرف تشبيه ونصب غير عامل لدخول (ما) الزائدة عليه فكفته عن العمل ، و (يساقون) فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، وواو الجماعة ضمير في محل رفع نائب فاعل ، و (إلى الموت) : (إلى) حرف جر ، و (الموت) اسم مجرور بـ (إلى) والجار والمجرور متعلقان بالفعل .

لينا الشاب راجع : (ليت) حرف تمن ونصب ، و (ما) زائدة غير كافة ، و (الشباب) اسم ليت منصوب بالفتحة الظاهرة ، و (راجع) خبر ليت مرفوع بالضم الظاهرة .

ليت هذا الحمام لنا : (ليت) حرف تمن ونصب غير عامل ، و (ما) زائدة كافة ، و (هذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، (الحمام) بدل من هذا مرفوع مثله ، و (لنا) جار ومجرور في محل رفع خبر المبتدأ .

إنَّ ما عندك حسنٌ : (إن) حرف توكيد ونصب عامل لأن (ما) بعده ليست زائدة كافة ، وإنما هي اسم موصول في محل نصب اسم (إن) ، والظرف (عند) مع المضاف إليه (كاف الخطاب) شبه جملة لا محل لها من الأعراب لأنها صلة الموصول ، و (حسن) خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة .
و ينهم من هذا المثال الأخير أن (ما) يشترط فيها أن تكون بهر موصولة حتى تكفَّ إن وأخواتها عن العمل عند اتصالها بهن .

المطف على أسماء إن وأخواتها قبل مجيء الخبر :

بعطف على أسماء هذه الحروف بالنصب قبل مجيء الخبر كما في نحو قوله
رؤية بن العجاج الرجاز الأموى .

إنَّ الربيعَ الجودَ والخريفَ يبدأ أبى العباس والصيوقا

حيث جاء (الربيع) خبر (إن) منصوباً بالفتحة ، وعطف عليه (الخريف) بالنصب قبل مجيء خبر (إن) وهو (يبدأ) ، كما عطف (الصيوقا) جمع (صيف) على الربيع بالنصب أيضاً بعد مجيء الخبر .
والواقع أنه يجوز العطف على اسم (إن) وأخواتها ودلى أخبارها . والعطف على الخبر لا إشكال فيه ، إذ يجب أن يكون المعطوف مرفوعاً كالـ معطوف عليه .

أما العطف على الاسم فيستلزم أن يكون المعطوف منصوباً سواء تقدم على الخبر أو تأخر في حالة ما إذا كان الناسخ (ليت) أو (لعل) أو (كأن) .

ويطاف بالرفع على محل أسماء هذه الأحرف ، إذ من المعروف أن اسم (إن) أصله مبدأ ، والمبدأ محمله الرفع ، ويشترط لذلك شرطان : أولهما

استكمال الخبر ، أو بعبارة أخرى أن يكون العطف بعد استيفاء الناسخ اسمه وخبره ، وثانيهما ، أن يكون العامل أو الناسخ (إن) ، أو (أن) و (لكن) ، مما لا ينهد معنى الجملة نحو قوله تعالى (إن الله يرى من المشركين ورسوله) . يرفع (رسول) عطف على محل (الله) إذ أن أصله مبتدأ قبل أن يدخل الناسخ على الجملة . وقد عطف (رسول) بعد استكمال الخبر وهو (يرى) . ولنا في إعراب (رسول) أوجه ثلاثة :

١ - يرفع على العطف على محل الاسم وهو لفظ الجلالة ، باعتبار أصله قبل الناسخ ، ويكون من عطف مفرد على مفرد .

٢ - يرفع على أنه مبتدأ حذف خبره ، ويكون من عطف الجمل على الجمل .

٣ - يرفع على العطف على الضمير المستتر في الخبر لأن الخبر اسم فاعل (صفة) وهو يرفع فاعلا مستترا في هذا المثال .

ومن الأمثلة على هذا الموضع قول الشاعر :

فلم يكُ لم ينجبُ أبوه وأُمُّه فان لما الأم النجبية والاب

حيث عطف (الاب) على محل اسم إن (الأم) بعد استكمال الخبر ، وهو (لما) . فـ (الاب) في هذا البيت له ثلاثة أوجه من الإعراب فاما أنه معطوف بالرفع بعد استكمال الخبر على محل الاسم . أو أنه معطوف على ضمير الخبر . أو مبتدأ حذف خبره أو بعبارة أخرى جملة جديدة مستأنفة مستقلة عن الجملة السابقة لها .

وقول الشاعر :

وما قصرت بي في التسامى خذلة ولكن عني الطيب الأصل والخل

حيث قال (الخال) فعطف بعد استكمال الخبر على الأوجه الثلاثة السابقة
التي وضعناها في الشاهدين السابقين .

ويذكر ابن هشام أن المحققين من النحاة يرفعون مثل هذا الاسم على أنه
مبتدأ حذف خبره ، أو بالعطف على ضمير الخبر أى الضمير المستتر في خبر
(إن) وذلك إذا كان بينهما فاصل ، لأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع
المتصل إلا إذا كان هناك فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهو الضمير ،
والفاصل في الآية الكريمة (إن الله يرى من المشركين ورسوله) موجود ،
وهو الجار والمجرور (من المشركين) وفي البيت الأول (الأم النعجية) وفي البيت
الأخير المضاف إليه (الأصل) ويستبعد ابن هشام الرفع على محل اسم (إن)
لأن محل الاسم هو الابتداء ، ذلك أنه يرى أن الرفع أى الابتداء عامل قد زال
بدخول الناسخ (إن) على الجملة .

ولم يشترط الكسائي والفراء من الكوفيين الشرط الأول وهو استكمال
الخبر ، فأجازا الرفع قبل الاستكمال وبعده ، مستدلين على صحة رأيهما بما ورد
في النصوص العربية من عطف بالرفع قبل استكمال الخبر ، كما في قوله تعالى :
(إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) حيث عطف (الصابئون) بالرفع
على محل (الذين آمنوا) قبل استكمال الخبر ، وهو (من آمن بالله واليوم الآخر)
كما استدلا بقراءة بعضهم (إن الله وملائكته يصلون على النبي) حيث رفعوا
(وملائكته) بالعطف على محل لفظ الجلالة قبل استكمال خبر (إن) وهو
يصلون ، استدلا كذلك بقول ضابي بن الحارث البرجمي :

فمن يك أسمى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب

حيث عطنا (فيسار) بالرفع على محل ياء المتكلم الواقع اسما - (إن) قبل
مجيء الخبر وهو (لغريب) وكذا نعل من تبعهما .

ومن ذلك قول بشر بن أبي خازم :

وإلا فاعلموا أننا وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاقٍ

حيث عطف (أنتم) الضمير المرفوع على محل اسم (أن) وهو (نا) الدالة
على الفاعلين قبل مجيء الخبر وهو (بغاة) على رأى السكاني والفراء .

وقد اشترط الفراء في حالة عدم تقدم الخبر أن يخفى إعراب الاسم المعطوف
وذلك بأن يكون مبنياً أو مقصوراً أو مضافاً لياء المتكلم ، نحو قوله تعالى :
(إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) حيث جاء المعطوف عليه اسماً مبنياً
(اسم موصول) . وكذلك نحو (إن محمداً وموسى نبيان) حيث جاء المعطوف
اسماً مقصوراً (موسى) والمقصود يعرب بحركات مقدرة على الألف . ونحو (إن
أخي وعمي فدائيان) حيث جاء المعطوف (عمي) مضافاً لياء المتكلم ، والمضاف
لياء المتكلم يعرب أيضاً بحركات مقدرة ، والمقصود من أن يكون المعطوف
أو المعطوف عليه من الأسماء التي يخفى إعرابها ، الاحتراز من تنافر الألفاظ
في النطق .

ويذكر ابن هشام أن الذين يمتنعون العطف بالرفع قبل مجيء الخبر خرجوا
النصوص التي وردت فيها على أحد وجهين :

الوجه الأول : تقديم المعطوف وتأخير الخبر ، فيكون (من آمن) خبر (إن)
وخبر (الصابئون) محذوف تقديره (والصابئون كذلك) .

والوجه الثاني : حذف الخبر من الاول لدلالة الثاني عليه ، فيكون (من آمن) خبراً عن (الصائبون) وخبر (إن) محذوف لدلالة خبر الصائبون عليه .

ومن ذلك قول الشاعر :

خابليّ هل طَبَّ قانيّ وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دَنفانِ

حيث قال (قاني وأنتما دنفان) فإنه يجب أن يسكن الضمير (أنتما) مبتدأ خبره (دنفان) ويكون خبر (إن) محذوفاً لدلالة خبر المبتدأ (أنتما) عليه ، وذلك لأن (دنفان) لا يصلح أن يكون خبراً لـ (إن) فقط ، لأن (دنفان) مثنى واسم (إن) المفرد المتكلم ، والخبر لا بد أن يتطابق المبتدأ ، كما لا يصح أن يكون (دنفان) خبراً لإن ، واسمها (أنتما) باعتبار أنها معطوفة على ياء المتكلم عطف مفرد على مفرد ، ذلك لأن ياء المتكلم ، و (أنتما) الدالة على المثنى يجب أن يكون خبرهما جمعاً لا مثنى . ويكون الكلام على هذا الأساس من عطف الجمل . عطف الجملة المكونة من (إن) واسمها (ياء المتكلم) وخبرها المحذوف ، على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر (أنتما دنفان) أما قول ضابيء ابن الحارث البرجمي :

فمن يكُ أمسى بالمدينة رحلهُ فاني وقيارُ بها لغريبُ

فانه يجب أن يعرب (غريب) خبراً لـ (إن) وقوله (وقيار) مبتدأ محذوف خبره لدلالة خبر (إن) عليه ، أي (فاني لغريب) و (قيارُ لغريبُ) ، وذلك لأن (لغريب) مقترن بلام الابتداء ، ولام الابتداء تدخل على خبر إن ، ولاكنها لا تدخل على خبر المبتدأ .

ويرى بعض النحاة أن اللام داخلة على مبتدأ محذوف التقدير (لهو غريب)

والجملة الاسمية (لهو غريب) خبر المبتدأ الاول (قيار) ، أما خبر (إن) فهو محذوف دل عليه خبر المبتدأ . ويرى نحاة آخرون أن اللام في (لغريب) زائدة مثلها مثل اللام في قول الشاعر :

أُمُّ الحليس أعجوزٌ شهيرةٌ ترضى من اللحم بعظم الرقبة

فـ (عجوز) خبر المبتدأ (أُم) ولام الابتداء إذا دخلت على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر فانها تدخل على المبتدأ لا الخبر ، لذلك وجب أن تكون (اللام) في هـ هذا البيت زائدة . أما قوله تعالى : (إن الله ولأنته يصلون على النبي) فيجب أن يكون (ولأنته) معطوفاً على انفظ الجلالة (الله) قبل استكمال الخبر ، وجملة (يصلون) خبر (إن) ذلك أن في الخبر واو الجماعة والخبر عنه لفظ الجلالة ، ويرى ابن هشام أن الواو هنا تقدر للتعظيم ، غير أنه يرد بأنه لم يسمع الاخبار بالجمع عن المبتدأ المفرد المعظم ، بل لا بد من المطابقة اللفظية وإن كان قد ورد في القرآن (قال ربني ارجعون) .

ولم يشترط الفراء وجوب أن يكون العامل (إن أو أن أو لكن) مستدلاً على ذلك بما ورد في النصوص العربية من نحو قول رؤبة بن العجاج :

يا ليتني وأنت بالميسُ في بلدةٍ ليس بها أنيسُ

حيث عطف (أنت) وهو ضمير رفع على محل اسم (ليت) قبل استكمال الخبر . والعامل هنا (ليت) . ويميل ابن هشام إلى التخريج الذي يجعل البيت غير خارج عن القاعدة ، إذ . يعرب (أنت) مبتدأ حذف خبره للعلم به ، وتقديره (معي) والجملة من المبتدأ والخبر والمحذوف (أنت معي) حال من اسم (ليت) وهو (ياء المتكلم) والجملة الحالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها وهو (في بلدة)

والذى عمل النصب فى الحال ، أو بمعنى آخر عامل الحال (ليت) لا الظرف ، لأن الحال لا تتقدم على عاملها الظرف ، ولأن (ليت) لفظ فيه معنى الفعل دون حروفه كما سبق أن عرفنا فى باب الحال .

ما يخفف من هذه الحروف :

أولا . (إن) المكسورة : تخفف (إن) المكسورة لثقلها فيكثر إهمالها إن دخلت على جملة اسمية وذلك لزوال اختصاصها ، وهذا لا يعنى أنه يجب إهمالها فى هذه الحالة ، ومثال إن الخففة المبهمة نحو قوله تعالى (وإن كلُّ كَمًّا لدينا مُحضرون) فى قراءة من خفف (لما) فتكون (إن) مخففة مبهمة ، و (كل) مبتدأ ، و (لما) اللام الابتداء ، و (ما) زائدة ، و (جميع) خبر المبتدأ ، و (لدينا) لدى ظرف و (نا) ضمير فى محل جر مضاف إليه ، و (محضرون) صفة لجميع ، ويصح أن يعرب (جميع) مبتدأ ثان ، و (محضرون) خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الاول .

ومثال (إن) الخففة العاملة استصحابا للأصل نحو (وإن كلاً لما ليوفيتهم) بتخفيف (إن) و (لما) فى بعض القراءات ، فتكون (إن) مخففة من الثقيلة ، و (كلا) اسمها ، و (لما) اللام الابتداء ، و (ما) زائدة للفصل بين اللامين ، أو موصولة ، ويكون إعرابها فى هذه الحالة خبر (إن) و (ليوفيتهم) اللام للقسم ، وجملة (يوفيتهم) لا محل لها من الإعراب جواب قسم محذوف ، وجملة القسم وجوابه صلة (ما) والتقدير (وإن كلاً للذين ، والله ليوفيتهم) .

ويختلف إعراب هذه الآية مع تشديد (إن) ، و (لما) فيكون كما بلى :

(كلا) اسم إن (لما) حرف جزم والمجزوم محذوف إرالتقدير (لما يوفوا

أعمالهم) ، و (ليوفينهم) اللام للتقسم ، وجملة (يوفينهم) جواب القسم ، والقسم
وجوابه كلام مستأنف أو بمعنى آخر كلام أو جملة جديدة مستقلة عن الجملة السابقة لها.

أما إذا كانت (إن) مخففة ، و (لمّا) مشددة فيكون إعراب الآية كما يلي :

(إن) حرف نفى و (لمّا) أداة استثناء بمعنى (إلا) ، و (كلاً) مفعول
به افعال محذوف والتقدير (أرى) مثلاً ، و (ليوفينهم) اللام للتقسم وجملة يوفينهم
جواب القسم والتقدير (ما أرى كلاً إلاّ والله ليوفينهم) .

وتلزم لام الابتداء ، أو بعبارة أوضح نجوء دائماً بعد (إن) المخففة الممهلة
لتدل على أنها (إن) التي تدل على الاثبات وليست (إن) النافية ، ولذلك
يسمونها في هذا الموضع اللام الفارقة لأنها تفـرق بين (إن) المخففة ،
و (إن) النافية .

وأحياناً نجد (إن) المخففة التي تفيد الاثبات بدون لام الابتداء ، ويحدث
هذا في حالة ما إذا أغنت عن لام الابتداء قرينة لفظية أو معنوية . القرينة
اللفظية في نحو (إن زيدٌ إن يقوم) هي كون الخبر منفيًا ، لأن لام الابتداء
لا تدخل على النفي . والقرينة المعنوية كما في نحو قول الطرمّاح برحكي
الطائي :

أنا ابنُ أُمّ بابة الضيّع من آل مالكٍ وإنّ مالكٌ كانت كرام المادّين

حيث تركت لام الابتداء الفارقة في خبر المبتدأ الواقع بعد (إن) المخففة
الممهلة لوجود قرينة معنوية تدل على أن (إن) غير نافية ، وهي أن المقام
للمدح والافتخار كما يدل عليه صدر البيت ، لا للنفي .

وإن جاء بعد (إن) المكسورة المخففة فعل :

(أ) فيكثر أن يكون فعلا مضارعا ناسخا ، أى من نواسخ الابتداء والخبر
(كان وأخواتها ، وكاد وظن وأخواتها) ، ويشترط في هذا الفصل الناسخ
ما يأتى :

١ - ألا يكون نافيا مثل (ايس) ٢ - ألا يكون منفيا مثل (ما كان) ،
و (مازال) ، وأخواتها ٣ - أن يكون غير داخل في صلة مثل (مادام)
٤ - وتدخل اللام في خبر للناسخ الحالى أو في خبره بحسب الأصل

والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

قوله تعالى (وإن يكاد الذين كفروا ليزاقونك) ، وقوله (إن نظنّك
من الكاذبين)

(ب) ويكثر أيضا أن يكون فعلا ماضيا ناسخا : نحو قوله تعالى
(إن كانت لكبرة) ، و (إن كدت لتردين) و (إن وجدنا أكثرم
لفاسقين) .

(ج) ويقل أن يجيء بعد (إن) المحذوفة المهملة فعل ماض غير ناسخ ،
وفي هذه الحالة تدخل لام الابتداء على معموله فاعلا كان أو مفعولا ، ظاهرا
كان أو ضميرا منفصلا. مثال دخولها على الفاعل الظاهر نحو (إن قعد لزيد) ،
والفاعل الضمير نحو (إن قام لأنا) .

ومثال دخولها على المفعول به للظاهر قول عائشة بنت زيد بن عمرو بن نفيل
في قاتل زوجها الزبير بن العوام :

«مَلَّاتْ بِمَيْتِكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسَالِمًا حَمَّاتٌ عَلَيْكَ عِتْقُ بَنِي الْمُزَّمَلَةِ»

حيث جاء بعد (إن) الخفيفة من الثقيلة ، فعل غير ناسخ ، ودخلت لام الابتداء على المفعول به الاسم الظاهر لهذا الفعل وهو (ملما) . ومثال دخولها على المفعول به الضمير قولك فيمن أهان صديقه (إن أهنئت لإيأه) .

وإن اجتمع الفاعل والمفعول دخلت اللام على السابق منهما بشرط ألا يكون ضميرا متصلا فإن كان ضميرا منفصلا لم تدخل عليه اللام ، ودخلت على المتأخر نحو (إن أكرمت لأستاذاً عظيماً) ، و (إن مدحت لإيتاه) ، فقد دخلت اللام في المثال على (استاذاً) وهو المفعول به للفعل (أكرم) الذي فاعله تاء الفاعل ، كما دخلت في الجزء الثاني من المثال على (إيأه) أي المفعول به لأن الفاعل ضمير مستتر تقديره أنت .

(د) ويندر أن يحىء بعد (إن) المكسورة الخفيفة من الثقيلة فعل ليس بماض ولا بناسخ نحو (إن يزيناك لنفسك وإن يشينك لهية) ، فالفعلان (يزينا) ، (يشين) ليسا ماضيين ، كما أنهما ليسا ناسخين ، وقد جاءا بعد (إن) المكسورة الخفيفة من الثقيلة وهذا أمر نادر .

وبخلاصة الكلام عن مجيء لام الابتداء بعد (إن) الخفيفة من (إن) أن لها ثلاث حالات هي :

١ - وجوب ذكرها إذا لم توجد قرينة تدل على إن ، كما في نحو (إن محمدٌ مسافرٌ) باهمال (إن) .

٢ - وجوب تركها لو جرد قرينة لفظية تمنع دخولها ، وهو النفي ، كما في نحو (إن محمدٌ إن يسافر) .

٣ - جواز الأمرين عند وجود قرينة معنوية تدل على نوع إن أدى الخففة أم نافية ، نحو (إن أهل فلسطين لفدائيون) .

ثانياً : أن المفتوحة : تخفف (أن) المفتوحة فيبقى عملها وجوباً لأنها أكثر مشابهة للفعل من (إن) المكسورة ، ويشترط في اسم أن الخففة : أن يكون مضمراً محذوفاً سواء كان المتركلم أو المخاطب أو الغائب ، ومنه قوله تعالى (أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) فقد قدره سيبويه (أنك يا إبراهيم) .

فأما قول جنوب بنت العجلان الهذلية ترى أخاهما :

بأنك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وأنك هناك تكونُ الشمالا

حيث جاء اسم (إن) الخففة في شطري البيت ضمير المخاطب ، على حين أن الغالب فيه أن يكون ضمير الشأن وأن يكون محذوفاً ، فان جمهور النحاة يعللونه بأنه لضرورة الشعر .

٢ - ويشترط في خبرها أن يكون جملة إذا كان الاسم محذوفاً ، أما إذا ذكر اسمها فيجوز أن يكون الخبر جملة أو مفرداً ، ومثال ذلك البيت السابق لجنوب بنت العجلان الهذلية حيث اجتمع الاسم والخبر في شطري البيت وجاء الخبر منرداً في البيت الأول (ربيع) ، وجملة في شطر البيت الثاني (تكون) .

وإذا جاء خبر (إن) الخففة جملة فيجب الفصل بين (أن) والفعل للتفريق بين (أن) الخففة ، و (أن) المصدرية التي تنصب الفعل المضارع بفاصل مثل (قد) أو (السين) أو (سوف) أو (لا) أو (ان) أو (لم) ، ولو في أحيان قليلة . مثال الفصل :- (قد) نحو (ونعلم أن قد صدقا) ، وتدخل (قد) على الفعل الماضي وتقرّب زمنه من الحال ، ومثال الفصل بالتفسير نحو (علم أن سيكون) . وحرياً

النفيس ها (الين وسوف) ويدخلان على الفعل المضارع غير المسبوق بنفي
وأمثلة الفصل بالنفي نحو (وحسبوا أن لا تكون فتنة) حيث فصلت (لا)
النافية بين (أن) الخففة والفعل ، وهي تدخل على الفعل الماضي والمضارع .
ونحو (أبحسب أن ان يقدر عليه أحد) حيث فصلت (ان) بين (أن)
الخففة والفعل ونحو (أبحسب أن لم يره أحد) ، والفصل في هذه الآية (لم)
و (ان ولم) يختصان بالمضارع . وزاد بعض النحاة (ما) النافية على هذه
الأدوات التي تفصل بين (أن) الخففة والفعل بعدها . ونحو (أن لو نشاء
أصبناهم) حيث فصلت (لو) بينهما . ويندرج ترك الفصل كما في نحو قول
الشاعر :

علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يدألوا بأعظيم سؤال

حيث وقع خبر (أن) الخففة جملة فعلية (يؤملون) فعلها متصرف في غير
دعاء ، ولم يؤت بفصل بين (أن) والجملة ، وهذا نادر عند جمهور النحاة .

ويستثنى بما تقدم ثلاث حالات :

(أ) خبر (أن) الخففة إذا كان جملة اسمية نحو (وآخر دعوانهم أن الحمد لله
رب العالمين) حيث جاء خبرها جملة اسمية (الحمد لله) باعتبار أن (أن) هنا
خففة لا مفسرة .

(ب) خبر أن الخففة إذا كان جملة فعلية فعلها للدعاء : نحو (والخامسة أن
غضب الله عليها) في قراءة من خفف (أن) وكسر الضاد في (غضب) .
حيث جاء خبرها فعلا المقصود منه الدعاء .

وسبب عدم الفصل بين (أن) الخففة والفعل هنا ، أن (أن) المصدرية

النسابة للفعل المضارع التي يراد التمييز بينها وبين (أن) الخففة لا تجوز ،
بعدها جملة اسمية ولا جملة فعلية شرطية ، ولا جملة فعلية فعلاها جامد أو دعاء ،
فلا مجال لخوف اللبس بينها وبين الخففة ، ومتى أمن اللبس كان الفصل جائزا
لا واجبا .

ثالثا : (كأن) تخفف كأن فتظل عاملة ، فيجوز في اسمها الذكر والخاف ،
ويجوز في خبرها أن يجيء مفردا أو جملة ، نحو قول رؤبة بن المعجاج :

ويوما توافينا بوجهه مقسم كأن وريديه رشاء ^{وردي} خائب

حيث خففت (كأن) وذكر اسمها (وريدية) وجاء خبرها مفردا (رشاء)
وذلك جائز .

وكقول ابن صريم اليشكري :

ويوما توافينا بوجهه مقسم كأن ظبية ^د تعطو إلى وارق السلم
حيث حذف اسم (كأن) الخففة من غير أن يكون ضمير شأن ، وأفرد
خبرها على رواية (ظبية) بالرفع ، والتقدير (كأنها ظبية) ويجوز في (ظبية)
هذا البيت ثلاثة أوجه من الاعراب :

الأول رفعها على أنها خبر (كأن) الخففة واسمها محذوف .

والثاني : نصبها على أنها اسم (كأن) الخففة ، وخبرها محذوف والتقدير
(كأن ظبية مكانها) .

والثالث : جرّها على أن الأصل (كظبية) مع زيادة (أن) بين كاف
التشبيه و (ظبية) وإذا حذف اسم (كأن) وكان خبرها جملة اسمية لم نحتاج للفصل
بين (كأن) والخبر الجملة الاسمية ، وذلك نحو قول الشاعر :

وصدر مشرق النّحر كأنّ ثدياه حَقَّان

حيث ح ف اسم (كأن) وهو ضمير الشأن ، وجاء خبرها جملة اسمية (ثدياه حَقَّان) بلا فاصل بينها وبين (كأن) وهذا كثير .

وإن كان خبر (كأن) جملة فعلية فعلمها غير جامد وغير دعائي قياسا على (أن) ، فُهمات بـ (لم) قبل المضارع المنفي ، وبـ (قد) قبل الماضي المنبت (كأن لم تَفْنِ بِالْأَمْسِ) حيث فصل بين (كأن) وخبرها الجملة الفعلية (تَفْنِ) بـ (لم) ، ونحو قول الشاعر :

لا يهوانك اصطلاء لظن الحر ب فحذورها كأن قدأما

حيث وقع خبر كأن جملة فعلية مثبتة (أَلَمَّا) ، وقد فصل بينه وبينها بـ (قد) .

رابعا : تخفيف ا كن تخفف (ا كن) فتعمل وجوبا أي أنها تصبح غير عاملة لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية فتدخل على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية ، وعلى المفرد ، مع بقاء معناها وهو الاستدراك ، نحو (واكن الله قتلهم) مع رفع (الله) على أنه مبتدأ (لا) اسم لكن ، لأن (لكن) أهملت لتخفيفها . ويرى بعض النحاة جواز إعمالها مع تخفيفها قياسا على (أن) والصحيح أنه لم يسمع عن العرب .

خامسا : لعل : لا يجوز تخفيف لام (لعل) مطلقا .

لا النافية للجنس

(لا) النافية للجنس من أخوات (إن) ويقتضيها النفي على أن الخبر

منفى عن جمع أفراد الجنس . وإنما أفردنا الكلام عليها هنا ، لأن لها أحكاما وشروط خاصة بها نعرفها فيما يأتي :

الواقع أن نفي الجملة الاسمية ، قد يكون لنفي الواحد أو نفي الجنس كله ، و (لا) التي تستعمل لنفي الواحد ، غير (لا) التي تستعمل لنفي الجنس ، ويختلف إعراب ركني الجملة الاسمية المنفية بأحدهما عن تلك المنفية بالأخرى ، فأما (لا) التي لنفي الواحد فيختلف النحاة بين إعمالها عمل (ليس) بشروط خاصة ، أي أنها ترفع المبتدأ ويسمى إسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها . وهي عند الفئة الأخرى من النحاة ، لا تعمل ، أو بمعنى آخر فإن الجملة الاسمية بعدها يظل ركنها الأساسيان ، أي المبتدأ والخبر ، مرفوعان كما هما في الأصل دون أي تغيير .

ويتفق النحاة على أن (لا) حين تستعمل لنفي الجنس ، تعمل عمل (إن) ويشترط لعمل (لا) في هذه الحالة أربعة شروط :

(أ) أن يكون نفي الجنس نصًّا أي يقصد بها التنصيص على استغراق الجنس كله لا لنفي الواحد .

(ب) أن لا يدخل عليها جار .

(ج) أن يكون اسمها نكرة متصلا بها بمعنى ألا يفصل بينها وبينه . وهذا يستلزم الترتيب بين معموليها ، فلا يجوز أن يتقدم خبرها ولا معموله على الاسم ولو كان ظرفا أو جارًّا أو مجرورا ، لأن ذلك سيؤدي إلى الفصل بينهما وبين اسمها .

(د) أن يكون خبرها نكرة أيضا .

ومن أمثلة (لا) العاملة التي تجتمع فيها الشروط السابقة (لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ)
(لا كتابَ حسابٍ موجودٌ هنا) ، فـ (غلام) في المثال الأول اسم (لا)
منصوب و (حاضر) خبرها مرفوع . فإن فقدت (لا) أحد الشروط السابقة
لم تعمل .

فإذا جاءت غير نافية لا تعمل ، و (لا) تكون غير نافية إذا جاءت زائدة ،
و تكون زائدة إذا سبقت بأداة نفيد النفي ، إذ أنها في هذه الحالة لا تفيد شيئاً
سوى تأكيد الكلام وتقويته . وقد شذّ أعمال (لا) وهي زائدة لا تفيد النفي
في قول الفرزدق في هجاء عمر بن هبيرة الفزاري :

لوم تكن فطافان لا ذنوبَ لها إذا للام ذوو أحسابها همرا

حيث قال (لا ذنوب لها) وهذا شاذ لأن المقصود ثبوت الذنوب لفطافان ،
وهذا قد أفاد به الحرثان (لو) و (لم) إذ أن (لو) تدل على امتناع الشرط ، ولم
تفد النفي ، ونفي النفي إثبات ، وعلى ذلك فـ (لا) لم تفد شيئاً وهي هنا زائدة
ولكنها أعمات شذوذاً في (ذنوب) على أنه اسمها .

وإذا جاءت انفي الواحد عملت عمل (ليس) ، نحو (لا رجلٌ قائماً بل رجلان)
فواضح في المثال السابق أن (لا) تفيد نفي الواحد لا نفي الجنس كله ، ولذلك
عملت عمل (ليس) فرفعت المبتدأ على أنه اسمها (رجل) ونصب الخبر على
أنه خبرها (قائماً) .

وإذا قصد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص فإنها تعمل أيضاً عمل (ليس)
نحو (لا رجلٌ في الدار) إذ يصح أن يقال بعدها في هذا المثال (بل رجلان)

والفرق الصحيح بين المراد من النفي بـ (لا) في الحالتين يظهر إذا كان الاسم مفردا .

وإذا دخل على (لا) الخافض أى حرف الجر فإن (لا) تصبح غير عاملة ، بدليل أن حرف الجر يعمل في الاسم النكرة بعدها نحو (جئتُ بلا زادٍ ، وغضبتُ من لا شيء ، وحضرتُ للمجاملة بلا دعوة) فلا هنا ملغاة بين الجار والجرور (الباء) ، و (زاد) ، و (من) ، و (شيء) ، و (الباء) ، و (دعوة) ، لأن (لا) لا تتوسط بين عامل ومعموله ، لذلك تخطأها حرف الجر وعمل فيما بعدها ، على الرغم من إقادتها النفي ، ومما هو جدير بالذكر أن (لا) في المثال السابق لا تعتبر زائدة ، إذا لو اعتبرت زائدة لفسد المعنى ، فهى تفيد النفي من حيث المعنى ، غير أن عملها ملغى .

وإذا جاء اسمها معرفة أو منفصلا عنها أهملت ، وبعض النحاة فيما عدا المبرد من البصريين وابن كيسان من البغداديين يرون أنه يجب تكرار (لا) في هذه الحالة . ومن أمثلة مجيء اسمها معرفة ، نحو (لا زيدٌ في الدار ولا عمرو) ، و (لا طفلٌ عندنا ولا والدته) ، و (لا هو حىٌ فيخرجى ، ولا هو ميتٌ فيبنى) .

في الأمثلة السابقة جاء اسم لا النافية معرفة : اسم علم في المثال الأول (زيد) واسمها معرفة (بآل) في الجزء الأول من المثال الثانى (الطامل) ، وإما نكرة مضافا إلى الضمير في الجزء الثانى من المثال (والدته) وضميرا في المثال الأخير . و (لا) في كل هذه الأمثلة مهيئة ، وتعرب الجملة الاسمية بعدها مبتدأ وخبرا . ومن أمثلة مجيء اسمها منفصلا عنها نحو (لا فيها غولٌ) و (لا فى القصيدة هجاءٌ ولا مديحٌ) و (لا فى الحجرية نساءٌ ولا أطفالٌ) فلا فى الأمثلة السابقة مهيئة نافية للجنس .

و (فيها) في المثال الأول ، و (في القصيدة) في المثال الثاني ، و (في الحرة) في المثال الثالث ، كل منها شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ مقدم ، و (غزل) في المثال الأول ، و (هجاء) في المثال الثاني ، و (نساء) في المثال الثالث ، كل منها مبتدأ مؤخر . وقد ترد بعض الأمثلة يسكون الاسم فيها من المعارف ، و (لا) هامة ، فيؤول النحاة الاسم المعرفة باسم نكرة نحو (قضيةٌ ولا أبا حسن لها) حيث نصب (أبا) على أنه اسم (لا) النافية للجنس ، على الرغم من أنه اكتسب التعرير . لضافته إلى المعرفة . ومن الواضح أن (أبا حسن) تؤول بـ (قاض كفاء) أي أن هذا الاسم المعرفة (أبا حسن) بمعنى الاسم النكرة (قاض كفاء) ولهذا نصب اسمها (لا) . وقد ترد بعض الأمثلة يكون الاسم فيها من المعارف ، و (لا) مهيمة ، ولكنها غير مكررة . نحو قولهم (لا نوالك أن تفعل) حيث دخلت (لا) النافية على معرفة وهو (نول) المضاف إلى ضمير المخاطب ، ولم تتكرر مع إهالها ، ويعمل ابن هشام ذلك بأن (لا نوالك) يؤول بـ (لا ينبغي لك) . ونحو قول الشاعر :

أشياءُ ما شئتَ حتى لا أزالُ لها لا أنت شائبةٌ من شأنا - شأني

حيث دخلت (لا) النافية على معرفة وهو الضمير المنفصل (أنت) ولم تتكرر مع إهالها . وقد تمسك بهذا البيت كلُّ من المبرد وابن كيسان فلم يوجبا التكرار إذا اقترنت (لا) بالمعرفة أو فصل بينها وبين اسمها ، وهو عند جمهور النحاة لضرورة الشعر ، ويتفق ابن هشام مع جمهور النحاة في ذلك .

عمل (لا) النافية للجنس :

تعمل (لا) النافية للجنس عمل إن - كما ذكرت - ولكن عماها يختلف في

تفاصيله باختلاف اسم (لا) واسم (لا) له حالتان :- إما أن يكون مبنيًا أو معربًا .

الحالة الأولى : يكون اسم (لا) مبنيًا على النحو التالي :

١ - إذا كان اسم (لا) مفردًا ، بمعنى أنه لم يكن مضاف ولا شبيهًا بالمضاف ، أو بمعنى أدق غير هامل في اسم آخر ، ولا معطوفاً عليه اسم آخر ، بُنِيَ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ كَمَا يَلِي :

(أ) إذا كان مفردًا ، أى غير مثني ، ولا جمع تصحيح ، أو جمع تكسير ، بنى على الفتح . المفرد مثل (لا رجال في الدار) و (لا رجال في الدار) (رجل) في المثال الأول ، و (رجال) في المثال الثاني يعرب اسمها للنافية للجنس مبنيًا على الفتح .

(ب) إذا كان مثني أو مجموعا على حدّه أى جمع مذ كرسالم يُبنى على الياء مثل (لا رجلين في الدار) ، و (لا مسلمين في الدار) (رجلين) و (مسلمين) كل منهما يعرب اسمها للنافية للجنس ، مبنيًا على الياء ، ومن الشواهد على بناء المثني قول الشاعر :

تمزّ فلا إلفين بالعيش مُتّما ولكن لو رَادِ المنون تتابعُ

حيث بُنِيَ (إلفين) على الياء لأنه مثني ، وهو اسم (لا) النافية للجنس . ومن شواهد جمع المذكر السالم قول الشاعر :

يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ هَنَتْهُمْ شَمُونُ

حيث جاء اسم (لا) جمع مذ كرسالم ، وقد بُنِيَ عَلَى الْيَاءِ وَهِيَ عَلَامَةُ نَصْبِهِ .

(ج) إذا كان جمع مؤنث سالم بنى على الفتحة ، أو على الكسرة نيابة عن النعثة ، بلا تنوين أو بالتنوين على رأى بعض النحاة ، مثال ذلك قول سلامة ابن جندل السعدي في الأسف على ذهاب الشباب :

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب

حيث بُنى جمع المؤنث (لذات) مع (لا) النافية للجنس ، على ما كان ينصب به ، وهو الكسرة نيابة عن النعثة . يروى البيت أيضا بالفتحة .

ويذكر أبو الفتح عثمان بن جنى في كتابه (الخصائص) ، أن البصريين ما عدا أبي عثمان المازني لا يجيزون بناء جمع المؤنث السالم إذا جاء اسما للنافية للجنس ، على الفتحة .

ويذكر ابن هشام أن النحاة جعلوا علة بناء اسم (لا) المفرد أنه مركب مع (لا) تركيب (خمسة عشر) أو بعارة أخرى أنهما كلمة واحدة. وعلى ذلك يكون إعراب جملة (لا رجل في الدار) عند سيبويه شيخ المدرسة البصرية كما يلي :

(لا رجل) كلها مبتدأ ، و (في الدار) شبه جملة خبر لهذا المبتدأ . أما غيره من النحاة فيرون أن (لا) عاملة عمل (إن) وأن اسمها هو الاسم المنكرة الواقع بعدها ، وهذا يستلزم ألا يكون الاسم مركبا مع (لا) لأن التركيب معناه أنه لا يمكن أن يسكن أحد الجزئين المركبين عاملا في الجزء الآخر ، لأن الشيء لا يعمل في نفسه أو فيما يتركب معه .

الحالة النافية يكون فيها اسم (لا) النافية للجنس معربا على النحو التالي :

- ١ - إذا كان اسم (لا) مضافا إلى نكرة مثله نحو (لا شاعر زور محبوب) و (لا دار كسب في القرية) ، و (لا دكان فاكهي قريب) فاسم (لا) في المثال

الأول نسكرة (شاهد) مضافة إلى نسكرة مثلها زور) وكذلك (دار) مضافة إلى (كتب) في المثال الثاني ، و (دكان) مضافة إلى فاكهي في المثال الثالث .

٢ - إذا كان اسم لا شديداً بالمضاف : والمقصود بشديده المضاف الاسم الذي يتصل به معنى يتمم معناه ويكمله بشرط أن يكون ذلك الشيء إما مرفوعاً باسم (لا) أو منصوباً به ، أو جاراً ومجروراً متمماتين به ، ويمكن أن نقول باختصاره ، بشرط أن يكون اسم (لا) عاملاً في ذلك الشيء .

مثال المرفوع باسم (لا) العامة عمل (إن) نحو (لا قبيحاً فعله محمود) و (لا) نافية للجنس ، و (قبيحاً) اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، و (فعله) فاعل لقبيح لأن (قبيح) صفة مشبهة ، والصفة المشبهة كاسم الفاعل واسم المفعول يعمل عمل الفعل أي أنها ترفع فاعلاً . وهاء الغائب ضمير مبنى على الضم في محل جر مضاف إلى (فعل) و (محمود) خبر لا النافية للجنس مرفوع بالضمة الظاهرة .

ومثال المنصوب باسم (لا) النافية للجنس (لا طالماً جبلاً حاضراً) و (طالماً) اسم لا منصوب بالفتحة الظاهرة ، و (طالماً) صفة (اسم فاعل) تعمل عمل فعلها فهي ترفع فاعلاً وتنصب أيضاً مفعولاً به أو أكثر ، لذلك فتفاعل (طالماً) ضمير مستتر تقديره هو ، و (جبلاً) مفعول به - (طالماً) منصوب بالفتحة الظاهرة ، و (حاضراً) خبر لا النافية للجنس مرفوع بالضمة .

ومثال المجرور باسم (لا) النافية للجنس (لا خيراً من زيدٍ عندنا) ، و (لا متنافسين في الخير نادمون) ، و (لا مؤمنين بالله قانطون) الجار والمجرور في الأمثلة السابقة (من زيد) في المثال الأول ، و (في الخير) في المثال الثاني ، و (بالله) في المثال الثالث كل منها متعلق باسم (لا) النافية للجنس وهو (خيراً) في المثال الأول و (متنافسين) في المثال الثاني و (مؤمنين) في المثال الثالث .

٣ - إذا كان اسم لا قد عطف عليه اسم آخر ، وقصد بهما معا :
واحد نحو (لا خمسة وأربعين في المنزل) فالمقصود بخمسة وأربعين جماعة
واحدة ، أمّا إذا قصد بخمسة جماعة وأربعين جماعة أخرى ، فيجب تكرار
(لا) بعد واو العطف فنقول (لا خمسة ولا أربعين في المنزل) .

اعراب (لاحول ولا قوة إلا بالله) أى العطف مع تكرار (لا) :

المقصود إعراب التركيب الذى تكرر فيه (لا) ، ويسبق الثانية فيهما
عطف ، مع صلاحية كل من الانيمين لأن تعمل فيه (لا) لأنه نكرة ، نحو
(لاحول ولا قوة إلا بالله) .

يذكر ابن هشام أن لمثل هذا التركيب خمسة أوجه من الاعراب :

الوجه الأول : بناء ما بعد (لا) الأولى ، والثانية كاتيهما ، على أن كلا منهما
مركبة مع اسمها ، وهذا هو الأصل ، ويقدر بعدها خبر واحد يصلح لهما ،
على اعتبار أن الكلام جملة واحدة ، والعطف عطف مفردات ، أو يقدر لكل
اسم خبر ، فيكون الكلام جملة ، ويكون العطف عطف جمل . ومن هذا
القسم قراءة الآية الكريمة (لا يبيح فيه ولا خلة) بفتح آخر (يبيح) ،
و (خلة) عند بعض القراء .

الوجه الثانى : أن يرفع ما بعد (لا) الأولى ، والثانية ، إمّا على أن (لا)
معلقة لتكرارها والاسم بعدها مبتدأ ، وإما على أنها تعمل عمل (ليس)
فترفع المبتدأ ويقدر لهما خبر واحد . ومن الشواهد على ذلك الآية الكريمة
المأبقة عند باقى القراء (لا يبيح فيه ولا خلة) . ونحو قول الراعى

النميرى :

حيث جاء الاسم بعد (لا) الاولى منصوبا بالياء لانه مثنى (يدين)
وخبرها محذوف تقديره (لكم) ، وجاء الاسم بعد (لا) الثانية مرفوعا
(صدر) على أحد الواجه الثلاثة السابق ذكرها .

الوجه الرابع : عكس الثالث أى أن يرفع ما بعد (لا) الأولى على أحد
الواجه الثلاثة المتقدمة ، ويفتح ما بعد (لا) الثانية على أن (لا) عاملة
وهو اسمها مبنى على الفتح نحو قول أمية بن أبى الصلت فى وصف الجنة :

فلا انو ولا تأنيم فيها وما فاهوا به أبداً مقيم

حيث رفع الاسم بعد (لا) الأولى ، وفتح الاسم بعد (لا) الثانية على
التوجيه السابق .

الوجه الخامس فتح الاسم بعد (لا) الأولى ، ونصب الاسم بعد (لا)
الثانية ، فيكون فى هذه الحالة مررباً منوئاً معطوفاً دلى محل اسم (لا) الأولى ،
وتكون (لا) الثانية زائدة تفيد تقوية المعنى . وذلك نحو قول أنس بن العباس
بن مرداس السلمى :

لا نسب اليوم ولا جلة أسمع الخرق على الرافع

حيث بنى اسم (لا) الأولى على الفتح (نسب) ، ونصب الاسم الثانى
(خلة) على الرغم من وجود (لا) ، والقياس فتحة بلا تنوين أو بعبارة
أوضح بناؤه على الفتح . ولهذا يعتبر هذا الوجه الأخير أضعف أرجه الاعراب
الحنسة . حتى أن بعض النحاة يرون أنه خاص بالضرورة الشعرية مثله مثل
تنوين المنادى . وبرى غيرهم أنه على تقدير (لا) زائدة مؤكدة ، وأن
الاسم منتصب بالعطف .

وإذا لم يسبق (لا) للثانية حرف عطف ، فالكلام جملتان مستقلتان ، وإن كان الكلام غير صالح لعمل (لا) بأن كان معرفة ، وجب الرفع .

هذه أوجه الاعراب لصفة اسم (لا) النافية للجنس في حالة تكرار (لا) العطف مع عدم التكرار : - أما إذا عطفت ولم تكرر (لا) فيجب فتح الاسم الأول بعد (لا) ، أما الاسم الثاني بعد حرف العطف فيجوز فيه وجهان من الاعراب : الأول النصب ، والثاني الرفع ، ولا يجوز بناؤه على الفتح ، نحو قول الشاعر في مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك :

فلا أبَ وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

حيث عطف بالنصب والرفع (ابن) على (أب) بدون تكرار (لا) النصب . بالعطف على محل اسم (لا) ، والرفع بالعطف على محل اسم (لا) باهتبار أصله قبل دخول (لا) ، ونجن نعلم أن أصله مبتدأ مرفوع ، أو على (لا) مع اسمها ، وهما بمنزلة المبتدأ عند سيبويه .

ويذكر ابن هشام أن حكاية الأخفش (لا رجل وامرأة) بالفتح ، أو بمعنى آخر . ببناء الاثنين (رجل) ، و (امرأة) شاذ ، لأنه لا يصح البناء بالتركيب لوجود الفصل بحرف العطف . هذا وإذا كان المعطوف معرفة لم يجوز فيه إلا الرفع على أنه مبتدأ .

النعته التابع لاسم (لا) :

إعراب لصفة اسم (لا) النكرة المبنى :

إذا وصف اسم (لا) النافية للجنس النكرة المبنى ، باسم مفرد ، أى غير مضاف ولا شبيه بالمضاف ، متصل بها غير مفصول عنها نحو (لا رجل ظريف)

فيها) فإن هذه الصفة (ظريف) يجوز فيه ثلاثة أوجه من الاعراب :
 الأول : فتح الصفة أى بناؤها على ما ينوب عن الفتح إن كانت اسما
 منردا ، على أنه ركب مع (رجل) قبل مجيء (لا) مثل (خمسة عشر) .
 وينبى على ما ينوب عن الفتحة كالياء فى المثنى وجمع المذكر السالم ، فيقل
 فى المثنى (لا رجلين ظريفين فيها) بالبناء ، و (لا رجال ظريفين) بالبناء أيضا
 إذ أن علامة نصب المثنى وجمع المذكر السالم هى الياء ، وعلامة بنائهما هى الياء
 أيضا لأنهما يبنيان على العلامة التى ينصبان بها .

الثانى : نصبها مراعاة لأن محل اسم (لا) المكرة هو التصب . وهى
 تنصب بالفتحة أو ما ينوب عن الفتحة إذا كانت من الأسماء التى تعرب بعلامات
 الاعراب الثانوية كاللانى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم . فيقال
 (لا رجلين ظريفين) بنصب (ظريفين) بالياء وهى علامة نصب جمع المذكر
 السالم ، ويقال (لا نساء ظريفات) بنصب (ظريفات) بالكسرة وهى علامة
 نصب جمع المؤنث بالالف والتاء .

الثالث : رفعها مراعاة لمحل (رجل) مع (لا) ، أو بعبارة أوضح مراعاة لأن
 (لا) النافية للجنس وأسمها يعربان مبتدأ . وهى ترفع بالضمة نحو (لا رجل
 ظريف) أو بما ينوب عن الضمة إذا كانت من الأسماء التى تعرب بعلامات
 الاعراب الثانوية نحو (لا رجلين ظريفان) فى المثنى برفع (ظريفان) بالالف ،
 و (لا رجال ظريفون) فى جمع المذكر برفع (ظريفون) بالواو .

ومن هذا القسم قولهم (ماء ماء باردا عندنا) ، ف (ماء) الأولى اسم
 (لا) النافية للجنس مبنى على التثنية ، و (ماء) الثانية نعت الأولى ، ويجوز فيه
 أوجه الاعراب الثلاثة المنقولة فى (ظريف) ، ولكن سيرويه خير فيه وجهان

فقط من الاعراب هما : البناء والنصب ، ويمنع الوجه الثالث أى رفعه على محل
(لا) مع اسمها .

ويصرح ابن هشام أن إعراب (ماء) الثانية تؤكد لما الأولى خطأ، لأن
(ماء) الثانية ليست مرادفة في اللفظ لما الأولى ، لأن الأولى مطلقة أما الثانية
فمقيّدة بالبرودة .

إعراب صفة اسم (لا) المضاف أو الشبيه بالمضاف :

قد لا يكون النعت أو المنعوت مفردا ، أى قد يكون أحدهما مضافا أو شبيها
بالمضاف نحو (لا رجل قبيحا فعله عندنا) حيث جاءت الصفة شبيهة بالمضاف
(قبيحا فعله) و (رجل) اسم لا ، و (عندنا) شبه جملة خبر (لا) ، ونحو
(لا غلام سفير ظريفا عندنا) حيث جاء المنعوت (غلام سفير) مضافا ،
و (ظريفا) صفة لـ (غلام) ، و الخبر (عندنا) وهو شبه جملة .

وقد تجىء الصفة غير متصلة بموصفها نحو (لا رجل فى الدار ظريف) حيث
فصل الجار والمجرور (فى الدار) بين الصفة (ظريف) والموصوف (رجل) .
ونحو (لا ماء عندنا ماء بارداً) حيث فصل الظرف (عندنا) بين الصفة (ماء)
الثانية ، والموصوف (ماء) الأولى .

فإذا فقد النعت أو المنعوت الافراد أو الاتصال جاز فيه وجهان فقط من
الاعراب هما : الرفع والنصب ، وامتنع البناء على الفتح .

وكذلك يجوز الرفع والنصب فى المعطوف بدون تكرار (لا) نحو (امرأة)
فى (لا رجل رامة فيها) ، وفى البدل النكرة الصالح لعمل (لا) نحو (امرأة)
فى (لا أحد رجل وأمرأة فيها) ، ويمتنع فيها البناء على الفتح .

أما المعطوف المعرفة الذي لا يصلح لعمل (لا) نحو زيد في (لا امرأة فيها ولا زيد) ، والبذل المعرفة الذي لا يصلح لعمل (لا) نحو (زيد) في (لا أحد) زيد وحمرو فيها) ، فلا يجوز فيه إلا الرفع على إلا بدال من محل (لا) مع اسمها ، ونحن نعرف أن (لا) مع اسمها محلها الرفع لأنهما يعربان مبتدأ ، وينتفعان بالنصب على محل اسم (لا) لأن (لا) لا تعمل في المعرفة .

معاني (لا) النافية للجنس عند دخول همزة الاستفهام عليها :

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) لم يتغير حكمها مع الهمزة عن أحكامها التي ذكرناها . (لا) بدون الهمزة من حيث العمل والتركيب والتكرار إلى آخره . . والفرق بين الحالتين أن (لا) بدون الهمزة تكون أسلوباً خبرياً ، وبالهمزة يكون الأسلوب إنشائياً أما من حيث المعنى فيكون كما يلي :

١ - قد يبقى الحرفان (لا) وهمزة الاستفهام ، على معنيهما ، فتكون الهمزة الاستفهام ، و (لا) للنفي والمراد الاستفهام عن النفي ، أي عن شيء غير موجود وهو قليل نحو قول مجنون بنى عامر :

ألا اصطبار لسمي أم لها جلد
إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

حيث ظلت (لا) في عملها بعد دخول همزة الاستفهام عليها مثلما كانت قبل دخولها ، فبنى اسمها (اصطبار) على الفتح ، كما أن كلا من همزة الاستفهام و (لا) بقي على معناه ، والمراد بهما الاستفهام عن النفي . وهذا البيت حجة على بعض النحاة الذين يرون أن الاستفهام يعرب النفي . شيء غير واقم .

٢ - قد يتغير معنى كل من الهمزة و (لا) ويراد بهما مع التوبيخ والانكار

وهو الغالب عند اتصال همزة الاستفهام بلا النافية للجنس نحو قول الشاعر :

ألا ادعوا لمن ولّت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هروم

حيث جاء معنى الحرفين معاً التوبيخ والإنكار مع بقاء عمل (لا) النافية للجنس ، إذا عملت في المبتدأ فأصبح اسم لا النافية للجنس وبنى على الفتح ، وخبرها محذوف .

٣ - قد يُقصد بهما معاً التمني ، كما في نحو قول الشاعر :

ألا عمرَ ولّى مستطاعٌ رجوعه فيرأب ما أثّرات يد الغفلات

حيث جاءت (ألا) بمعنى أتمنى ، والدليل على ذلك نصب المضارع بعد الفاء في جوابها ، وذلك كـهـ في كلام العرب . وقد ظلت (لا) كما هي من حيث العمل ، فبنى المبتدأ على الفتح وأصبح اسمها (عمر) .

ب - أن يراد بهما التنبيه ، وتسمى في هذه الحالة (ألا) الاستفتاحية وتعتبر هنا كلمة واحدة لا عمل لها ، وتدخل على كل من الجملة الاسمية والجملة الفعلية .
مثال دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى (ألا إنّ أولياء الله لا خوف عليهم)
ومثال دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم)
ذلك لأن يوم معمول له (مصروفاً) فهي داخلة على (ليس) تقديم آ ، والاصل (ألا ليس مصروفاً عنهم يوم يأتيهم) .

د - أن يراد بها العرض أو التحضيض ، وفي هذه الحالة تختص بالدخول على الجملة الفعلية مثال مجيئها للعرض قوله تعالى (ألا تحبون أن يغفر الله لكم)
ومثال مجيئها للتحضيض قوله تعالى (ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانكم) .

خبر (لا) النافية للجنس :

١ - إذا جهل خبر (لا) النافية للجنس وجب ذكره نحو (أغبر) في قول

الرسول الكريم من حديث له (أنا أغارُ والله يَغارُ ، ولا أحدَ أغبرُ من الله
هز وجل ٠٠٠) .

٢ - إذا علم خبر (لا) النافية للجنس يحذف وحذفه كثير نحو قوله تعالى في
سورة سبأ (فلا فُوت) أى فلا فُوتَ عليهم ، وقوله تعالى في سورة الشعراء :
(قالوا لا خير) أى لا خير علينا .

ويجيز الحجازيون ذكر الخبر المعلوم وحذفه ، أما النحويون والعاطيون فلا
يجيزان ذكره .

القسم الثالث من نواسخ الجملة الاسمية :

يذكر ابن هشام هذا القسم تحت عنوان : (هذا باب الأفعال الداخلة بعد
التيقاء فاعلمها على المبتدأ أو الخبر فتنصيها مفعولين) .

يقسم النحاة هذا النوع الآخر من النواسخ بحسب دلالاتها إلى قسمين .
أولها : ما يدل على علم ويسمى النحاة أفعال القلوب ، وما يدل على تحويل
ويسمى النحاة أفعال التحويل أو التصيير .

١ - أفعال القلوب :

المقصود بأفعال القلوب تلك الأفعال التي تقوم معانيها بالقلب ، أى متصلة
به ، ويعرفها بعض المجتهدين بأنها المعاني التي تتردد في النفس وتعرف بالأمور
النفسية كالفرح والحزن والفهم والذكاء ... إلى آخره .

ويتحرز ابن هشام من أن يظن الدارس أن جميع أفعال القلوب تدخل تحت
العنوان السابق . فيقول : إن كل فعل قايي ليس مما ينصب مفعولين ، بل إن

الفعل القلبي ثلاثة أقسام . القسم الأول نحو : يتعدى بنفسه نحو : فكر وتفكر ،
وحزن ، وجبن . والقسم الثاني : هو ما يتعدى لواحد ، نحو : عرف وفهم وخاف
وكره وأحب . والقسم الثالث : هو ما يتعدى لمفعولين وهو المقصود .

ويقسم النحاة أفعال القلوب من حيث دلالتها إلى قسمين . الأول : ما يدل
على يقين . والثاني : ما يدل على ترجيح ، على التفصيل التالي :

(١) أفعال اليقين : وهي (رأى) و (رأيت البنت مخطئة) أى علمتها
مخطئة ، و (علم) نحو (علمتُ عليا ابنك) و (وجد) نحو قوله تعالى (إنا وجدنا
أكثرهم كافرين) أى (علمناهم كذلك) و (درى) نحو (دريت محمدا إنسانا
لا يخشى في الحق لومة لائم) و (تعلم) نحو قول الشاعر :

تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر

(ب) أفعال الرجحان : وهي (ظن) نحو (ظننت الطالبة مجدة) و (خال)
نحو (أخاله عالما) و (حسب) نحو (حسبتك معالما) و (وزعم) نحو (عدتُ
المشكلة منتهية) و (حبا) نحو (حبوت أخاك شجاعا) و (جعل) نحو قوله
تعالى : (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا) و (هب) نحو
(هب أخاك قائدا) .

ويتسم ابن هشام أفعال القلوب إلى أربعة أقسام :

١ - أفعال تفيد في الخبر يقينا .

٢ - أفعال تفيد في الخبر رجحانا .

٣ - أفعال يراد بها الوجين : اليقين والرجحان ، والغالب أنها لليقين .

٤ - أفعال يراد بها الوجهين : اليقين والرجحان ، والغالب أنها للرجحان .

وبحدد ابن هشام القسم الأول ، أى الأفعال التى تفيد فى الخبر يقيناً ،
بأربعة أفعال :

وجد : نحو قوله تعالى (تجدوه عند الله هو خيراً) فهاء الغائب المتصلة بالفعل
(تجدوا) مفعول أول ، و (خيراً) مفعول ثان ، أما (هو) فهو ضمير فصل
لا محل له من الأعراب .

أنى : نحو قوله تعالى (إنهم ألفوا آباءهم ضالين) حيث نصب الفعل (أنى)
مفعولين الأول (آباء) والثانى (ضالين) .

تعلم : بمعنى (اعلم) وهو فعل أمر جامد عند أكثر النحاة ، ويكثر دخوله على
(أن) وصلتها ، أى (أن) واسمها وخبرها ، نحو قول الشاعر :

تعلم شفاء النفس قهر عدوها قبالح بلطف فى التحيل والمكر

حيث استعمل الفعل (تعلم) بمعنى (اعلم) ونصب مفعولين الأول (شفاء)
والثانى (قهر) وقد نصب الفعل (تعلم) هنا مفعولين اسميين ظاهرين غير الغائب
فيها إذ لاكثر دخول الفعل (تعلم) على (أن) واسمها وخبرها ، ويسمى
اسم (أن) وخبرها ، صلة (أن) أو معمولها . وحينئذ تسد (أن) وصلتها
مسد المفعولين ، ذلك وأنه من المعلوم أن صلة (أن) تشتمل على مسند أى خبر
(أن) وأصله خبر المبتدأ ، ومسند إليه أى اسم (أن) وأصله المبتدأ . وذلك كما
فى نحو قول زهير بن أبى سلمى المازنى :

تعلم أن للصيـدِ غرّةً وإلا تضيعها فأنك قاتله

حيث استعمل (تعلم) بمعنى (اعلم) وقد عدّها إلى المفعولين بـ (أن)
المؤكدة وصلتها ، حيث جاء (غرّة) اسماً لأن ، وشبه الجملة (للصيـدِ) خبراً لها .

وهذا هو الكثير في استعمالها . ودرى بمعنى علم والأكثر فيه أن يتعدى إلى أحد
مفعوليه بالباء ، نحو قول الشاعر :

دُرَيْتُ الْوَفَى الْعَمْدَ يَاعُرُوْا غَتَبْتُ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

حيث نصب الفعل (درى) وهو بمعنى اليقين ، مفعولين بنفسه ، أحدهما
الضمير ، التاء الواقعة نائب فاعل ، والثانى (الوفى) وهذا قليل ، والكثير فى
هذا الفعل أن يتعدى لمفعول به واحد بالباء ، تقول (دُرَيْتُ بِكَذَا) فإذا دخلت
عليه الهمزة تعدى لمفعول به آخر بنفسه . وبعبارة أوضح إن همزة التعدية إذا
دخلت على الفعل (درى) تعدى بها لمفعول به واحد ، ويتعدى لثانية بحرف
الجر ، الباء نحو قوله تعالى (وَلَا أُدْرَاكُمْ بِهِ) فضمير مخاطبين (كم) مفعول أول
والجور بالباء مفعول ثان .

ويجوز ابن هشام القسم الثانى . أى الأفعال التى تفيد فى الخير رجحاناً
بخمسة أفعال :

جعل التى بمعنى (أوجد) نحو قوله تعالى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ
الرَّحْمَنِ إِنْ آثَارًا) فـ (ملائكة) مفعول أول و (إِنْ آثَارًا) مفعول ثان .

حجبا : التى بمعنى (ظن) نحو قول الشاعر :

قَدْ كُنْتُ أَحْبَبُ أَبَا هُرَيْرٍ أَخَا ثَقِيفٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِهِ يَوْمًا مَلَاتُ

حيث استعمل المضارع من (حجا) بمعنى ظن ، فنصب مفعولين الأول (أباً)
والثانى (أخاً) ويقال أن أحداً لم ينقل عن النحاة أن الفعل (حجا) مجزوء
بنصب مفعولين غير ابن مالك صاحب الألفية .

جداً : بمعنى الرجحان والظن ، ومصدرها الزعم نحو قول الشاعر :

فلا تعدُّ المولى شريكاً في الغنى واسكننا المولى شريكاً في العدم
حيث استعمل المضارع من الفعل (عَدَّ) بمعنى الظن ، فنصب مفعولين ،
الأول (المولى) والثاني (شريك) .

هب : وهو فعل ملازم لصيغة الأمر بمعنى (ظن) ولا يستعمل منه ماض ولا
مضارع بهذا المعنى . ويندر دخوله على (أن) وصلتها كما في نحو (هب أني
سافرت فجأة) ومع هذه الحالة يسد المصدر المكون من (أن) ومفعولها (اسمها
وخبرها) سد المفعولين . ونحو قول هب الله بن همام السلولي :

فقلتُ أجرني أبا مالك وإلا فربي امرأ هالكا

حيث ورد الفعل (هب) بمعنى (ظن) ونصب مفعولين الأول ياء (المتكلم)
والثاني (امرأ) وهو فعل جامد ملازم لصيغة الأمر .

زعم : بمعنى الرجحان ، وتأتي بمعنى الاعتقاد ، وتستعمل للشك غالباً ،
ومصدرها الزعم نحو قول الشاعر :

زعمتني شيخاً واستُ شيخُ إنما الشيخُ من يدبُ ديباً

حيث استعمل الفعل (زعم) بمعنى (ظن) فنصب مفعولين الأول (ياء المتكلم)
والثاني (شيخاً) والآخر في الفعل (زعم) أن يدخل على (أن) و (أن)
وصلتهما نحو قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) حيث جاء الفعل
(زعم) بمعنى ظن وتعدى المفعولين بواسطة (أن) وصلتها ، وهذا هو الكثير
فيه ، ونحو قول كثير عزة :

وقد زعمتُ أني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عزُّ لا يتغيرُ

حيث جاء الفعل (زعم) بمعنى ظن ، وتعدى للمفعولين بواسطة (أن)
وصلتها وهو الكثير فيه كما سبق أن ذكرنا .

أما القسم الثالث : أى ما يكون بمعنى اليقين أحيانا وبمعنى الرجحان أحيانا
أخرى والقريظة تعين المراد ، والغالب أنه يكون لليقين ، فيحدد ابن هشام هذا
القسم بمفعولين ، هما :

رأى : التى تأتى بمعنى (علم) كثيرا ، وبمعنى ظن قليلا . نحو قوله تعالى (إنهم
يرونه بعيدا ونراه قريباً) حيث جاء الفعل (يرى) مرتين ، وهو فى الأولى
لارجحان ، وفى الثانية لليقين . إذ المعنى : يظنون البعث ممثعا ، ونملوه
واقعا لا محالة .

علم : وتأتى بمعنى (تيقن) كثيرا ، وبمعنى (ظن) قليلا . نحو قوله تعالى :
(فاعلم أنه لا إله إلا الله) حيث جاء الفعل (اعلم) بمعنى (تيقن واعتقد) و (أن)
واسمها وخبرها سمت مسند مفعوليهما . ونحو قوله تعالى (فان علمتوهن مؤمنات)
حيث جاء الفعل (علم) بمعنى (ظن) والضمير (هن) مفعولها الأول ،
و (مؤمنات) مفعولها الثانى .

وأما القسم الرابع أى ما يكون بمعنى اليقين أحيانا . وبمعنى الرجحان أحيانا
أخرى . والغالب أنه يكون لارجحان . فيحدده ابن هشام بثلاثة أفعال :

ظن : وهى تسكثر بمعنى الرجحان وتقل بمعنى اليقين نحو قول الشاعر :
ظناتك إن شئت اظلى الحرب صالبا فمرتدت فيمن كان عنها معرّدا
حيث استعمل الفعل (ظن) بمعنى الرجحان فنصبت مفعولين ، الأول كاف
الخطاب فى (ظناتك) . والثانى : صالبا . ونحو قوله تعالى (يظنون أنهم ملاقوا

ربهم) حيث جاء الفعل يغن بمعنى يتيقن . وسدت أن وممولاهما
مسد المفعولين .

وحسب : بكسر السين ، ويجوز فتح السين في المضارع وكسرها (يحسب
ويحسب) نحو قول زفر بن الحارث الكلابي :

وكُنَّا حَسْبَنَا كُلَّ يَبْضَاءَ شَحْمَةٍ عَشِيَّةٍ لَأَقِينَا جَذَامَ وَحْمِيَرَا

حيث استعمل (حسب) بمعنى الرجحان ونصب مفعولين . الأول (كل) ،
والثاني (شحمه) وأيضا نحو قول لبيد بن ربيعة .

حسبت التقي والجود خير نجارة رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلاً

حيث استعمل حسب بمعنى (علم) فنصب مفعولين الأول (التقي) والثاني
(خير) .

وخال : بمعنى (ظن) وتأتي بمعنى (علم) قليلا . ومن الشواهد على مجيء
خال بمعنى (علم) قول الشاعر :

إِخَالُكَ - إِنْ لَمْ تَنْفُضْ الطَّرْفَ - ذَا هَوَى

يَسُوءُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ عَنْ الْوَجْدِ

حيث جاء مضارع (خال) وهو بمعنى الرجحان فنصب مفعولين هما كاف
الخطاب في (إخالك) و (ذا هوى) . ومن الشواهد على (خال) أيضا
قول الشاعر :

مَا خَلَّتْ نِي زِلْتُ بَعْدَ كُمْ ضَمِينًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حَمُوءَ الْأُمِّ

حيث استعمل (خال) بمعنى الرجحان ، فنصب مفعولين الأول باء المتكلم
في (خلتي) والثاني ضمنا .

وهناك أمران يجب أن ننتبه إليهما :

١ - أنَّ الفعل (علم) قد يجيء بمعنى (عرف) ، ويكون مصدرها العرفان نحو قوله تعالى (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا) فـ (لا تعلمون) بمعنى (لا تعرفون) ، و (شيئا) مفعول به لهذا الفعل . ويجيء الفعل (ظن) بمعنى (اتهم) ومصدرها الظن بمعنى الاتهام نحو قوله تعالى (وما شو على الغيب بظنين) أى بمتهم .

ويجىء الفعل (رأى) بمعنى الرأى والمذهب أى ذهب واعتقد نحو (رأى أبو حنيفة حل كذا ، ورأى الشافعى حرمة) بمعنى (اعتقد) ، فـ (حل) مفعول به لرأى الأولى ، و (حرمة) مفعول به لرأى الثانية :

ويجىء الفعل (حجبا) بمعنى قصد ، نحو (حجوت بيت الله) أى قصدت وثويت ، و (بيت الله) مفعوله .

والافعال (علم وظن ورأى وحجبا) بالمعاني السابقة تتمدى إلى مفعول به واحد فقط كما هو موضح فى الامثلة السابقة .

ويجىء الفعل (وجد) بمعنى (حزن أو حقد) فلا يصب أى مفعول أو بعبارة أخرى يكون فعلا لازما ، ومصدره موجدة نحو (وجدت البنت على أبيها) أى حزنت عليه .

وبصفة عامة فإن الافعال السابقة وبقية أفعال القلوب إذا جاءت لمان آخر غير قلبية فانها لاتتمدى لمفعولين ولا تتم من أفعال القلوب .

٢ - ألحق النحاة (رأى) الحسمية أى التى تدل على الرؤيا المنامية ، بـ (رأى) العلمية ، أى التى بمعنى العلم فى التمدى لمفعولين ، نحو قول عمرو بن أحمد

الباهلى من قصيدة يذكر فيها جماعة من قومهم فارفوه ولحقوا بالشام فصار
براهم فى منامه :

أراهم رُفقتى حتى إذا ما تجافى الليلُ وانخزل انخزالا

حيث عملت (أرى) التى بمعنى الرؤية فى النوم ونصبت مفعولين الاول
الضمير المفصل (هم) ، والثانى (رفقة) وقد نصبت أى المنافية هنا مفعولين
مثل (أرى) التى بمعنى علم لما بينهما من تشابه لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن
كالعلم . وأرى المنامية مصدرها (الرؤيا) نحو قوله تعالى (هذا تأويل رؤياى
من قبل) وهو مصدر (رأى) البصرية أيضا بدليل قوله تعالى (وما جعلنا
الرؤيا التى أريناك إلا فتنةً للناس) .

٣ - أفعال التصيير : أى الأفعال التى تدل على التحويل من حالة إلى
أخرى . وقد ذكر ابن هشام سبعة أفعال فى هذا القسم هى : جعل . رد . ترك .
اتخذ . اتخذ . صير . وهب .

جعل : نحو قوله تعالى (فجعلناه هباءً منثورا) ذ (الهاء) فى جعلناه مفعول
أول ، و (هباء) مفعول ثان ، و (منثورا) صفة لهباء .

رد . نحو قوله تعالى (لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا) ذ (كم) فى
يردونكم مفعول أول ، و (كفارا) مفعول ثان .

ترك : نحو قوله تعالى (وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض) ذ (بعض-هم)
مفعول أول ترك ، والمفعول الثانى هو جملة (يموج) المكونة من الفعل (يموج)
وظاهله الضمير المستتر الذى يعود على بعض .

اتخذ : نحو قوله تعالى ١ واتخذ الله إبراهيم خليلاً (فـ) (إبراهيم) مفعول أول لاتخذ ، و (خليلاً) مفعوله الثاني .

تخذ : نحو قول أبي جندب بن مرة الهزلي :

تخذت غرازاً ثم دليلاً وفروا في الحجاز ليـ مجزوني

حيث استعمل الفـ (اتخذ) بمعنى صير ونصب مفعولين الأول (غراز) ، والثاني (دليلاً) .

صير : نحو قول رؤبة بن العجاج الراجز الأموي ،

والـ مبت طيرهم أباييل فصـيروا مثل كعصف ما كول

حيث استعمل (صير) بمعنى التحويل . ونصب مفعولين الأول واو الجماعة التي أصبحت نائب فاعل بعد حذف فاعل (صير) والثاني ، (مثل)

و كـ وهو فعل ملازم للمضي ، نحو قول بعض العرب في الدعاء (وهبني الله فداك) حيث جاء الفعل (هب) بمعنى (صير) ، و (ياء المتكلم) مفعول به أول ، و (فداك) مفعول به ثان .

عمل هذه النواسخ (الإعمال والإلغاء والتعليق)

تدخل أفعال القلوب وأفعال التصيير على ركني الاسناد فت نصب كلا منها باعتبار مفعولها كما رأينا في الأمثلة السابقة . وبعض هذه الأفعال تشمل هذا العمل دائماً ، ولكن بعضها الآخر يمتنع عن العمل في بعض الأحيان .

ويذكر ابن هشام أن هذه الأفعال لها ثلاثة أحكام .

الاول . الإعمال أى أن تعمل فتنصب مفعولين وهو الاصل ، وهو واقع في جميع أفعال القلوب وأفعال التصيير سواء منها المتصرف والجامد على النحو الذى فصلناه . وكل هذه الأفعال متصرفة ماعدا (تعلم وهب) من أفعال القلوب و (وهب) من أفعال التصير . والذى يعمل من المتصرف هو الماضى .

الثانى : الإلغاء ، وهو إبطال العمل لفظا ومحلا . ويبقى عمل الفعل عندما يضعف . ويضعف الفعل أحد أمرين . الأول : أن يتوسط بين معموليه ، أى مفعوليه نحو (زيدٌ ظننت قائمٌ) حيث ألغى عمل (ظن) لأنه توسط بين المبتدأ (زيد) والخبر (قائم) أو بعبارة أخرى مفعوليه . لذلك لم يعمل فيهما ، وجاءا على أصلهما مرفوعين مبتدأ وخبراً . والثانى أن يتأخر عن معموليه نحو (زيدٌ قائمٌ ظننت) حيث ألغى عمل الفعل (ظن) لأنه جاء متأخرا على معموليه ، لذلك جاءا مرفوعين مبتدأ وخبراً .

ومما يجدر بنا ذكره أن الأفعال التى تتأثر بالألغاء هى أفعال اليقين فيما عدا (تعلم) وأفعال الرجحان فيما عدا (هب) .

ومن الشواهد على إلغاء هذه الأفعال لتوسطها قول منازل بن ربيعة المنقرى بهجو المعجاج الراجز الاموى المشهور .

أبا الراجيز يا ابن اللؤمِ توعدنى ؟ وفى الراجيز خلت اللؤمُ والخورُ
حيث ألغى عمل (خال) لأنها جاءت متوسطة بين المفعولين ، أو بعبارة أخرى المبتدأ المؤخر (اللؤم) والخبر المقدم وهو شبه الجملة (فى الراجيز) وجملة (خات) جملة معترضة ، والوار وار الحال والجملة فى محل نصب حال .

ومن الشواهد على إلغاء هذه الافعال لتأخرها عن معموليها قول
أبي أسيدة الديبيري .

هما سيدانا يزعمان وإنما يسودا ثنا إن أيسرت غناهما

حيث ألقى عمل الفعل (يزعم) في معموليه لتأخره عنهما فرعا على المبتدأ
(هما) والخبر (سيدانا) .

ومما يجدر بنا ذكره أن المثالين السابقين لإلغاء عمل الفعل لتوسطه بين معموليه
أو لتأخره عنهما يكون الإلغاء فيهما جائزا لا واجب . ويقرر ابن هشام أن إلغاء
عمل الفعل إذا تأخر عن معموليه أقوى من إعماله ، وذلك لضعفه بالتأخر . وعلى
العكس فإن إعمال الفعل المتوسط بين معموليه أقوى من إلغائه . وببعض النحاة
يرون أن الفعل الذي يتوسط بين معموليه بإعماله وإهماله سواء .

الثالث : التعاقب وهو إبطال للعمل لفظا لا محلا ، أى أن العامل يمنع من
العمل الظاهر في اللفظ وهو نصب مفعولين أو أحدهما والمكنه في التقدير عامل ،
وذلك بسبب ما منع يحول بينه وبين العامل الظاهر ، وقد سمي هذا النوع من
العمل تمليقاً ، لأن العامل متعاقب بالحل ومقدر عمله فيه وإن بطل عمله في اللفظ .
بسبب هذا المانع . ويحدث هذا عندما يجيء ماله صدر الكلام بعد العامل .
إذ أن هذه الكلمات التي لها صدر الكلام لا يدخل ما قبلها فيها بعدها . وهذا
مثل لام الابتداء ، ولام القسم ، و (ما) النافية ، و (لا) و (إن) النافيتين في
جواب قسم ملفوظ به ، الاستفهام في حالتين .

لام الابتداء : نحو قوله تعالى (وأفعد علوا لمن اشتراه ماله في الآخرة من
خلاق) فاللام في (لَمَنْ) للابتداء ، (مَنْ) اسم موصول مبتدأ أول ، وجملة

(اشتراء) صلة ، و (ما) نافية ، و (له) خبر مقدم ، و (خلاق) مبتدأ ثان مؤخر ، و (من) حرف جر زائد ، والجملة الاسمية (له خلاق) خبر المبتدأ الأول وهو (مَنْ) الموصول . وجملة (من اشتراء) في محل نصب سدت مسد مفعولى (علم) وقد علق عن العمل في اللفظ بسبب لام الابتداء بعده ، لأن لها صدارة الكلام فلا يتخطاها عامل وإلا فقدت صدارتها .

ولام القسم : نحو قول لبيد بن ربيعة من معاقته المشهورة .

ولقد علمتُ لتأتين مني إن المنايا لا تطيشُ سهمها

حيث وقع الفعل (علمت) قبل لام جواب القسم وهي لها الصدارة فعُلفت عن العمل في لفظ الجملة بعدها ، وهي في محل نصب سدت مسد المفعولين ، فالواو حرف قسم والمقسم به محذوف تقديره (الله) واللام واقعة في جواب القسم و (قد) حرف تحقيق ، و (علمت) جملة جواب القسم لا محل لها (لتأتين) اللام واقعة في جواب قسم آخر مقدر ، وتأتين مضارع مبنى على الفتح لانصاله بنون التوكيد الثقيلة ، و (منيتى) فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل سدت مسد مفعولى الفعل (علم) المعلق بلام القسم .

و (ما) النافية ، نحو قوله تعالى (لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) فـ (ما) نافية ، و (هؤلاء) مبتدأ ، و (ينطقون) جملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد مفعولى (علم) وهي معاقبة عنها انظا بما النافية .

و (لا) و (إن) النافيتان في جواب قسم مفعول به أو مقدر .

مثال (لا) النافية في جواب قسم مفعول به نحو (علمتُ والله لا زيد في

الدار ولا عمرو). (علمت) فاعل (والله) الواو حرف قسم ، و (الله) مقسم به ، و (لا) نافية ملغاة ، و (زيد) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (في الدار) شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ ، الواو حرف عطف لا نافية ملغاة ، و (عمرو) معطوف على زيد والجملة من المبتدأ والخبر جواب القسم ، وجملة جواب القسم في محل نصب سدت مسد مفعولي (علم) المعلق .
ومثال (إن) النافية في جواب قسم مقدر نحو (علمتُ إن زيداً قائمٌ) ، (علمتُ) فعل وفاعل ، و (إن) نافية ، و (زيد) مبتدأ ، و (قائم) خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر جواب قسم مقدر ، وقد سدت مسد منعولي الفعل (علم) المعلق عن العمل .

والاستفهام له صورتان :

الصورة الأولى : أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة نحو قوله تعالى (وإن أدري أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعدون) فد (إن) نافية ، و (أدري) فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا ، و (أقريبٌ) الهمزة للاستفهام و (قريب) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (أم) حرف عطف ، و (بعيدٌ) معطوف على (قريب) ، و (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل الوصف (قريب) سد مسد الخبر ، و (توعدون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون و واو الجماعة ضمير في محل رفع فاعل . والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول ، والعائد محذوف . ويجوز أن يعرب (قريب) خبراً مقدماً ، و (ما) مبتدأ مؤخر . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب بالفعل أدري .
والقدير (ما أدري جواب هذا السؤال) وقد اعترض حرف الاستفهام (الهمزة) بين العامل (أدري) وبين الجملة (جملة المبتدأ والخبر) التي تقع مفعولاً للعامل .

والصورة الثانية : أن يكون في الجملة اسم استفهام سواء كان يؤدي وظيفة رئيسية في الجملة ، أو بمعنى آخر إذا كان همدة أو فضلة ، أو بمعنى آخر مكملًا .
واسم الاستفهام الهمدة ، نحو قوله تعالى (انعلم أىّ الحزبين أحصى) حيث جاء اسم الاستفهام (أى) مبتدأ ، و (الحزبين) مضافا إليه ، و (أحصى) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ (اسم الاستفهام) والجملة الاسمية المكونة من اسم الاستفهام مبتدأ وخبره في محل نصب بـ (انعلم) المعاقة بـ (أى) الاستفهامية .

واسم الاستفهام الفضلة نحو قوله تعالى (وسيعلم الذين ظلموا أىّ منقلب ينقلبون) حيث جاء اسم الاستفهام (أى) مفعولا مطلقا منصوبا بالفعل (ينقلبون) وهو مقدم والأصل فيه التأخير ، والأصل (يتقلبون أى منقلب) أى (انقلاب) وجملة (ينقلبون) في محل نصب بـ يعلم المعاقة بـ (أى) ولا يجوز أن تكون أى منصوبة بـ (يعلم) . لأن الاستفهام له الصدارة فلا يعمل فيه ما قبله ما لم يكن حرف جر نحو (عم تسأل ؟) و (ممن أخذت ؟) .

ولا تعلق أفعال التصيير ، ولا أفعال القلوب الجامدة وهما فلان فقط (هب وتعلم) كما سبق أن ذكرنا ذلك أنهما يلزمان صيغة الأمر .

ويذكر ابن هشام أن تصارييف هذه الأفعال لها نفس الحكم ، أو بمعنى آخر فإن مضارع هذه الأفعال والأمر منها واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ، لها حكمها . ومن أمثلة إعمال تصارييف هذه الأفعال (أظن زيدا قائما) حيث عمل مضارع (ظن) عمل ماضيه . و (أنا ظان زيدا قائما) حيث نصب اسم الفاعل (ظان) مفعولاً مفعولاً به . ومن أمثلة الأبناء (زيد أظن قائم) و (زيد قائم) (أظن) و (زيد أنا ظان قائم) حيث ألغى عمل الفعل المضارع (أظن) في المثال

الأول لتوسطه بين المفعولين . وألغى عمله في المثال الثاني لتأخره عن المفعولين .
وألغى عمل اسم الفاعل في المثال الثالث لتوسطه بين المفعولين .

ويفرق ابن هشام بين الالغاء والتعليق من ناحيتين :

الناحية الأولى : أن العمل الملغى لا عمل له مطاقاً لا في اللفظ ولا في المحل .
أما العامل الملحق فله عمل في المحل . فيجوز أن نقول : (علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره) بنصب (غير) على محل جملة (زيد قائم) إذ أن لام الابتداء علقت الفعل (علم) من العمل فأصبحت هذه الجملة في محل نصب على المفعولية .
أ. (علمت) ويجب عند العطف بالنصب على محل الجملة التي عاق عنها النامخ أن يكون المعطوف : إما جملة اسمية في الأصل نحو (علمت البلاغة لمي الأيجاز ، ورأيت الإطالة لمي العجز) وإما مفرداً فيه معنى الجملة نحو (علمت لزيد مسافر وكثيراً من ظروفه) حيث نصب (كثيراً) وهو مفرد لأنه بمنزلة الجملة ، لأن معناه : (وزيدا له ظروف كثيرة غير ذلك) ومن الشواهد على ذلك قول كثير عزه :

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تواتت

حيث علق الفعل (أدري) عن عمل النصب في لفظ ما بعده ، لأن المبتدأ اسم استفهام (ما) ، واسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأن رتبة التصدير ، أي صدر الكلام ، وقد عمل للفعل (أدري) النصب في محل الجملة بدليل عطف (موجعات) المنصوب عليها .

والناحية الثانية . أن سبب التعليق موجب ، أو بمعنى آخر فإن سبب التعليق يجعل التعليق واجباً لا جائزاً ، فلا يجوز أن نقول (ظننت ما زيدا قائماً) ذلك

أن (ظنَّ) جاءت بعده (ما) و (ما) أداة نفي ، والنفي له صدر الكلام ، وفي هذه الحالة يجب تعاقب ظنَّ عن العمل ، فيقال (ظننت ما زيد قائم) على أن (زيد) مبتدأ ، و (قائم) خبر المبتدأ ، والجملة في محل نصب بـ (ظنَّ) ، ولا يجوز في هذه الحالة أن يعمل الفعل (ظنَّ) في لفظ المعمولين (زيد) و (قائم) النصب .

أما سبب الإلغاء فهو يجوز بمعنى أن العامل إذا توسط المعمولين أو تأخر عنهما ، جاز أن يعمل فيهما النصب فنقول (زيداً ظننت قائماً) و (زيداً قائماً ظننت) كما يجوز أن تقول (زيداً ظننت قائم) و (زيد قائم ظننت) .

وقد اختلف النحاة في العامل المتقدم ، فالبصريون لا يميزون إلغاء العامل المتقدم . أما الكوفيون ويتفق معهم الأخفش فيرون أنه يجوز إلغاء العامل المتقدم مستدلين على ذلك بشواهد من شعر العرب ، نحو قول الشاعر :

كذلك أدبت حتى صار من خأقي أنى وجدت ملاك الشيعة الأدب

حيث أنى عمل الفعل (وجد) مع أنه جاء متقدماً عن معموليه (ملاك) و (الأدب) والدليل على ذلك أنهما مرفوعان ولم ينصبا ، ويعرب (ملاك) مبتدأ ، و (الأدب) خبراً .

ونحو قول كعب بن زهير بن أبي سلمى :

أرجو وآمل أن تدنوا ودثها وما إخال لدينا منك تنويل

حيث جاء العامل (إخال) متقدماً على المعمولين (تنويل) المبتدأ ، و (لدينا) الخبر ، والدليل على ذلك أن (تنويل) جاء مرفوعاً لا منصوباً ، ويعرب

(تنوِيل) مبتدأ مؤخر ، و (لدينا) شبه جملة في محل رفع خبر مقدم .

ولابن هشام رأى خاص في الشاهد بن السابقين ، فهو يقرر أن كلا منهما
يحتمل ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه من باب التعليق ، فقد هاق الفعل (وَجَدَ) في البيت
الأول ، و (إخال) في البيت الثاني ، لأن لام الابتداء مقدرة بعده ، إذ الأصل
(أني وجدتُ لملاكُ الشيعة الأدبُ) فـ (ما أخال لتنوين منك لدينا) ثم حذفت
لام الابتداء وبقي هملها ، أو بعبارة أدق حكمها وهو تعليقها لعمل الفعل إذا
جاءت بعده وقبل الممولين .

والوجه الثاني : أنه من باب الالغاء ، ويعمل ابن هشام إلغاء عمل الفعل في
الشاهد السابق بأن التوسط المبيح للالغاء ليس التوسط بين الممولين فقط كما في
نحو (محمدٌ ظننت قائمٌ) بل إنه يشمل أيضا توسط العامل في الكلام ، وعلى
ذلك يعتبر الفعل (وجدت) في الشاهد الأول ملغى ، لأنه جاء وسط الكلام
بعد (أن) واسمها . والفعل (إخال) في الشاهد الثاني ملغى لأنه جاء أيضا في وسط
الكلام ، إذ سبقه النفي . ويعترف ابن هشام بأن الالغاء يكون أقوى إذا توسط
العامل بين الممولين ، عن توسطه للكلام . لذلك يجوز أن نقول (متى ظننت
زيدا قائما) بإعمال (ظن) على الرغم من توسطه الكلام لجيئه بعد الاستفهام .

والوجه الثالث : أنه من باب الاعمال ، ويكون تخريجه للشاهد كما يلي :
وجدت الفعل والفاعل ، ووجد ينصب معمولين الأول هو ضمير الشأن محذوف
على تقدير (وجدته) ، والجملة المسكونة من المبتدأ (ملاكُ) والخبر (الأدبُ)
في محل نصب مفعول به ثانٍ له . وكذلك الأمر في الشاهد الثاني والتقدير (إخاله) .

مواضع حذف مفعولى الفعل الذى يتصّب مفعولان :

يجمع النحاة على أنه يجوز حذف مفعولى أو مفعول هذه الافعال فى حالتين :

الأولى بقصد الاختصار إذا دلّ عليهما دليل نحو قوله سبحانه وتعالى (ابن شركائى الذين كنتم تزعمون ؟) حيث حذف مفعولا الفعل (تزعم) لدليل ما قبلهما عليهما والتقدير (تزعمونهم شركائى) على أن (هم) مفعول أول ، و (شركائى) مفعول ثان . ونحو قول الكميت بن زيد فى مدح آل البيت :

بأى كتاب أم بآية سنة ترى حبهم طاراً على وتحسب

حيث حذف مفعولى الفعل (تحسب) لدلالة سابق الكلام عليهما ، والتقدير (تحسبهم طاراً على) على أن هاء الغائب هو المفعول الاول ، و (طاراً) هو المفعول الثانى .

والثانية : بقصد الاقتصار ، وذلك إذا لم يدل عليهما دليل . ويرى سيبويه والاختصار أنه لا يجوز حذف المفعولان دون أن يدل عليهما دليل ، أما أكثر النحاة فيجيزون حذفهما مطلقاً لقوله تعالى (والله يعلم وأنتم لا تعلمون) إذ التقدير (يعلم الأشياء كائناً من لا ، و) فهو يرى (إذ التقدير (يرى ما يمتدحه حقاً) وقيل : إن الحذف فى هذه الآية لدليل ، لأن قوله تعالى (أعناده علم الغيب) يشعر بالمفعولان . وكذلك قوله تعالى (ظننكم ظنّ سوء) أى ظننكم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهلهم منتفياً أبداً ، فحذف ما يسدّ مسدّ المفعولان ، و (ظنّ سوء) مفعول مطلق مفيد للنوع ، ويرى بعض النحاة أن الحذف هنا للاختصار ، ذلك لأنه يوجد دليل على المفعولان المحذوفين فى قوله تعالى (بل ظننكم أن لن ينقلب الرسول) وهذا الدليل يشعر بمفعولان أو بما يسدّ مسدّهما .

ومن الأمثلة على ذلك قول العرب (كَمَنْ لَمْ يَسْمَعْ يُخَال) والتقدير (من لم يسمع يُخَال مسموعه حقاً) . ويرى الرضى الاستر باذى أن المثال السابق يعتبر من النوع الأول أى الحذف لدليل ، لدلالة (يسمع) على المفعول الأول (مسموعه) ، وحال التخاطب على المفعول الثانى (حقاً)

ويرى يوسف بن سليمان بن هيسى الشنتمرى النحوى (ت/ ٤٧٦ هـ) المعروف بالأعلم أن الحذف للإقتصار يجوز فى أفعال الظن دون أفعال العلم ، وحجته فى ذلك كثرة السماع فى الأولى (أى أفعال الظن) دون الثانية (أى أفعال العلم)

ويجمع النحاة على منع حذف أحد المفعولين للاقتصار أى بغير دليل ، وذلك لأن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز الاتيان بمبتدأ دون خبر والعكس ، قبل دخول الناسخ ، وكذلك الشأن بعد دخوله . ولأننا إذا قلنا (علمتُ محمدًا أفاضلاً) فإنه يقدر بـ (علمتُ فضل محمدٍ) لأن المقصود العلم بصفة محمد وهى الفضل ، والموصوف (محمد) ذريعة إلى ذلك ، فالمفعول فى الحقيقة هو المفعولين معاً ، وحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة ، وذلك قابل أو ممنوع . ويجوز جمهور النحاة حذف أحد المفعولين اختصاراً لأن المحذوف لدليل كالمذكور ، ويمنع ذلك أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن ملكون الحضرمى الاشبلى النحوى (ت/ ٥٨٤ هـ) . ومن الشواهد التى استشهد جمهور النحاة بها على تجرير حذف أحد المفعولين المحذوفين اختصاراً قول عنتر بن شداد

ولقد نزلتِ فلا تظنى فيه منى بمنزلة الحب المكرم

حيث حذف مفعول (ظن) الثانى اختصاراً وتقديره (حاصلاً) وذلك جائز

عند جمهرة النحاة خلافاً لابن مالكون .

الجملة بعد القول :

نحكي الجملة الفعلية بعد القول هذا بإجماع العرب . أما الجملة الاسمية فيحكمها البعض . وتكون الجملة في موضع نصب على المنعولية للقول .

ويذكر ابن هشام أن قبيلة 'سليم' يعملون (القول) في الجملة الاسمية عمل (ظن) مطلقاً ، بلا شروط . وعلى هذا الأساس 'يروي قول امرئ القيس بن الحجر الكندي يصف فرساً بسرعة العدو :

إذا ماجرى شأوين وابتلَّ عطفهُ تقولُ هزيرَ الرّيحِ مرّتْ بأثابِ

حيث استعمل (تقول) بمعنى (تظن) فنصب مفعولين من غير شروط أو قيود ، المفعول الأول : (تقول) هو (هزير) ، والمفعول الثاني هو الجملة الفعلية (مرّتْ بأثابِ) وهي في محل نصب ، ومن هذا القبيل قول الخطيب يصف بعيره بالسرعة :

إذا قلتُ أنّ آيبَ أهلِ بلدٍ وضعتُ بها عنه الوليّةَ بالحجر

حيث أجرى (قلت) مجرى (ظننت) ولم نحك به الجملة بعده ، والدليل على ذلك أن همزة (ان) فتحت ولم تنكسر ، و (أن) واسمها وغيرها أي إن و (مفعولها) مدّت مسد مفعولي (قلت) . (غير قبيلة سليم) يشترط لأعمال القول (عمل) (يظن) ستة شروط :

الشرط الأول : أن يكون مضارعاً ، فالفعل الماضي والأمر والمصدر والوصف لا يعمل شيئاً منها عمل (ظن) وجوز السير في أعمال الفعل الماضي المسند إلى ضمير المخاطب (قلت) نحر (أقلت محمداً مسافراً) على أن (محمداً) مفعول أول ، و (مسافراً) مفعول ثانٍ (قلت) . وجوز الكوفيون أعمال فعل الأمر

المسند إلى ضمير المخاطب نحو ('قول' محمداً مسافراً) بإعمال ('قول') عمل ظن ،
و (محمداً) مفعول أول له ، و (مسافراً) مفعول ثان له .

الشرط الثاني : أن يكون الفعل المضارع مسنداً إلى ضمير المخاطب : بأنواعه
الختافة المفرد وغير المفرد ، والمذكر والمؤنث . فلا يجوز إعمال المضارع المسند
إلى ضمير متكلم أو غائب ، فلا نقول (أقول محمداً مجداً) على أن أقول تنصب
المفعولين (محمداً) و (مجداً) لأن الفعل مسند لضمير المتكلم ، كما لا يصح أن
تقول (يقول أخى محمداً مهملًا) لأن الفعل (يقول) وإن كان مضارعاً غير أنه
مسند لضمير الغائب لا ضمير المخاطب .

الشرط الثالث : أن يكون الفعل حالاً ، أى دالاً على الزمن الحاضر ، وعلى
ذلك فيشترط في الاستفهام ألا يكون بهل ، لأنها تخص المضارع الاستقبال ،
ولم يشترط هذا بعض النحاة . ويردُّ هذا الرأي بقول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

أما الرحيلُ فدونَ بعد غدٍ فمى تقولُ الدارُ تجمعُنا

حيث نصب الفعل (تقول) مفعولين لأنه جاء بمعنى (تظان) المفعول الأول
(الدار) والمفعول الثاني جملة (تجمعنا) على الرغم من أنه ليس لازمان الحاضر
بل هو المستقبل لوجود متى التي تفيد الاستفهام عن وقوع ظنه في المستقبل .

ولا يتفق ابن هشام مع تخريج الشاهد على أنه جاء خارجاً عن القاعدة ،
فيقول أن (تقول) يدل على الزمن الحاضر ، و (متى) هى الأداة التي يحبسون
بأنها تعطى للفعل (نقول) معنى الزمن المستقبل ، يقول ابن هشام أنها متعلقة
بالفعل (تجمعنا) لا بـ (تقول) . وبهذا يبطل ابن هشام حجة القائلين بشرط
أن يكون الفعل للحال .

الشرط الرابع : أن يكون الفعل (تقول) بعد استفهام ، سواء كان المستفهم عنه الفعل أم بعض معمولاته ، وسواء كان الاستفهام بحرف أو باسم .

مثال لجيء المستفهم منه بعض معمولات الفعل والاستفهام بالاسم قول عمرو ابن معدى كرب الزبيدى :

علام تقول الرمح يثقل هاتقى إذا أنا لم أظمنه إذا الخيل كرت

فلا استفهام فى هذا الشاهد عن سبب القول لآ عن القول نفسه ، وقد استعمل الفعل (تقول) بمعنى (تظن) ونصب مفعولين بعد الاستفهام بالاسم (ما) ، والمفعول الاول (الرمح) والثانى جملة (يثقل) .

ومثال عمل تقول بعد حرف الاستفهام قول بعض العرب (أتقول للعميان عتلاء) حيث يعربون (للعميان) مفعلاً ثانياً للفعل (تقول) و (عتلاء) مفعولاً به أولاً له . وقد عمل الفعل (تقول) عمل (ظن) بعد الاستفهام بحرف الاستفهام (الهمزة) .

الشرط الخامس : ويشترطه سيوريه شيخ المدرسة البصرية والاختش أحد نخبة مدرسة البصرة ، وهو أن لا يفصل بين الفعل المضارع (تقول) وبين الاستفهام ، أى أن يكرنا متصلين ، فلو قلنا (أنت تقول محمد مسافر ؟) أى إذا فصلنا بين حرف الاستفهام الهمزة وبين الفعل المضارع (تقول) بالضمير (أنت) فيكون الفعل هنا للحكاية لا بمعنى (ظن) وفى هذه الحالة يعرب الضمير (أنت) مبتدأ وجملة (تقول) فى محل رفع خبر المبتدأ ، و (محمد) مبتدأ مرفوع ، و (مسافر) خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول به للفعل (تقول) .

و تقرر ابن هشام أن كلا من السكوفيين والبصريين خالفوا سيبويه والاختلاف في رأيهما هذا ، فلم يعتبروا الضمير فاصلاً بين الاستفهام والفعل ، فأجازوا أن ينصب الفعل (تقول) مفعولين . وبعضهم يقول أن الضمير في هذه الجملة يعرب فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور ، والتقدير (أقول أنت تقول محمداً مسافراً ؟) وفي هذه الحالة فإن الفعل المحذوف يكون غير مفصول عن الاستفهام ، فينصب المفعولين (محمداً) و (مسافراً) .

ثم إن النحاة يتفقون على أن الفصل بالظرف أو بالجور أو بعمول القول سواء كان المفعول مفعولاً به أو حالاً أو غيرها ، سواء كان الفاصل واحداً أو متعدداً يتفقين على أن مثل هذا الفاصل لا يبطل عمل الفعل فينصب مفعولين . مثال الفصل بالظرف كما في نحو قول الشاعر :

أبعدُ بُعْدِ تقول الدارِ جامعةً شملِي بهم ، أم تقول البعدَ محتوماً

حيث جرى القول مجرى الظن في شطري البيت ونصب مفعولين هما في الشطر الأول (الدار) و (جامعة) ، وفي الشطر الثاني (ألبعد) و (محتوماً) على حين أن القول مفصول في الشطر الأول من الاستفهام بالظرف (بعداً) ، ودر في الشطر الثاني متصل بالاستفهام (أم) .

ومثال الفصل بالجوار والجور نحو (أفى الدار تقول زيدا مريضاً ؟) حيث جرى القول مجرى الظن فنصب مفعولين هما (زيدا) و (مريضاً) على الرغم من أنه مفصول من الاستفهام بالجوار والجور (في لدار) .

ومثال الفصل بعمول (القول) قول الحكيم بن زيد الأسدي يمدح أهل مصر وينضاهم على أهل اليمن :

أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي إِزَى لِعَمْرُؤَ أَيُّكَ ، أَمْ مَتَجَاهِلِينَ ؟

حيث أُعْمِلَ (تَقُولُ) عَمَلُ (تَظُنُّ) وَنَصَبَ مَفْعُولِينَ (بَنِي إِزَى) مَفْعُولًا
أَوَّلًا ، وَ (جَهَلًا) مَفْعُولًا ثَانِيًا ، وَقَدْ فَصَّلَ بَيْنَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ وَالْفِعْلِ بِفَاصِلٍ
وَهُوَ (جَهَلًا) وَاعْتَقَرَ الْفَصْلَ ، لِأَنَّ الْفَاصِلَ مَعْمُولٌ لِلْفِعْلِ ، إِذْ هُوَ مَفْعُولٌ ثَانٍ لَهُ .

الشَّرْطُ السَّادِسُ : وَيَشْتَرِطُهُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّهْبِيلِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ
الْمَاتِقِيَّ (ت ٥١ هـ) ، وَهُوَ أَلَّا يَتَعَدَّى الْفِعْلُ (تَقُولُ) بِحَرْفِ الْجَرِّ (اللام) لِأَنَّ
الْلامَ تَبَعْدَهُ عَنْ مَعْنَى الظَّنِّ وَيَصْبِيحُ قَوْلًا مَسْمُوعًا ، نَحْوُ (أَتَقُولُ لَزَيْدٍ عَمْرُو
مَنْطَلِقٌ) حَيْثُ رَفَعَ كُلٌّ مِنْ (عَمْرُو) وَ (مَنْطَلِقٌ) بِسَبَبِ تَعَدُّيه بِالْلامِ لِذَلِكَ
يَعْرَبَانِ مُبْتَدَأً وَخَبْرًا وَالْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ الْمَكُونَةُ مِنْهُمَا فِي مَحَلِّ نَصَبِ مَفْعُولٍ
بِهِ لِلْقَوْلِ .

وِخْلَاصَةُ الْكَلَامِ أَنَّ الْقَوْلَ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الظَّنِّ وَاسْتَوْفَى الشَّرْطَ السَّامِعِيَّ الَّتِي
ذَكَرْتُ فَإِنَّهُ يَنْصَبُ مَفْعُولِينَ ، فَإِنْ جَاءَ فَاقْدَا شَرْطًا مِنْ هَذِهِ الشَّرْطِ لَمْ يَكُنْ
بِمَعْنَى الظَّنِّ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ بِمَعْنَى النُّطْقِ وَالتَّلْفِظِ فَيَنْصَبُ مَفْعُولًا بِهِ وَاحِدًا فَقَطْ
وَيَكُونُ لِلْحِكَايَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ .

هَلْ نَجُوزُ الْحِكَايَةُ مَعَ اسْتِيفَاءِ الشَّرْطِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ)
فِي قِرَاءَةِ الْخُطَابِ حَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ (تَقُولُ) لِلْحَالِ وَغَيْرِ مَفْعُولٍ مِنْ أَدَاةِ
الِاسْتِفْهَامِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَى الظَّنِّ وَعَلَى ذَلِكَ فَهَلْ لَمْ يَنْصَبْ مَفْعُولِينَ .

وَرَوَى قَوْلُ الْعَرَبِ (عَلَامٌ تَقُولُ الرَّمْحُ) بِالرَّفْعِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ (تَقُولُ)
تَدُلُّ عَلَى الْحَالِ وَلَمْ يَفْصَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الِاسْتِفْهَامِ فَاصِلٌ أَوْ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى عَلَى الرَّغْمِ
مِنْ اسْتِيفَاءِ الْجَمِيعِ الشَّرْطِ ، وَتَكُونُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِلْحِكَايَةِ . فَنَفِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ

(تقولون) فعل وفاعل ، والجملة الانشائية المكونة من إن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول به للفعل (تقول) .

الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل :

الفعلان (أعلم) و (أرى) اللذان أصلهما (هلم) و (رأى) فتعديا بهمزة التعدية في أولهما ، وأصلهما فعلان ينصبان المبتدأ والخبر باعتبارهما مفعولين لهما . وبتعديتهما بالهمزة ينصبان مفعولات ثلاثة ، الثانى والثالث منهما أصلهما مبتدأ وخبر نحو قوله تعالى (كذلك يُرىهم الله أعمالهم حسراتٍ عليهم) حيث نصب الفعل (يرى) ثلاثة مفاعيل هي على الترتيب (هم) و (أعمال) و (حسرات) . ونحو قوله تعالى أيضا (إذ يريكُمهم الله في منامك قليلا ، ولو أراكم كثيراً لفشتم) حيث نصب الفعل (يرى) ثلاثة مفاعيل هي : المكاف مفعولا أولا ، و (هم) مفعولا ثانيا ، و (قليلا) في المثال الاول ، و (كثيرا) في المثال الثالث مفعولا ثالثا . ويرى ابن هشام أن نظير الفاعلين السابقين ماضٍ مَنَّ معناهما وهو خمسة أفعال أخرى هي :

- ١ - نبأ : مثل نبأت أبى أخاه مسافرا .
- ٢ - خبر : مثل خبرت عمرا زيدا مريضا .
- ٣ - حدث : حدثت الرجل أخاه مسافرا .
- ٤ - أنبأ : مثل أنبأت محمداً علياً قادما .
- ٥ - أخبر : مثل أخبرت زيدا عمرا مسافرا .

ومارس من أحكام في باب (ظن) وأخواتها ثابت لهذه الأفعال بالنسبة

للمفعولين الثانى والثالث . فيجوز حذف أحدهما اختصاراً ومنعه اقتصاراً ، ومن الإلغاء والتعليق عن العمل . وابن هشام لا يتفق مع النحاة الذين بمنزلة الإلغاء والتعليق مطلقاً في هذه الأفعال ، سواء كان الفعل مبنياً للفعل أم مبنياً للمفعول بحجة أن المفعولين الثانى والثالث بمنزلة المفعول الثانى فى غير هذا الباب والمفعول الثانى لا يعلق ولا يبنى .

ومن الشواهد على إلغاء هذه الأفعال قول بعض العرب (البركة أعلمنا الله مع الأكبر) فـ (البركة) مبتدأ ، و (مع الأكبر) خبر ، و (أعلم) لغاة لتوسطها بين المبتدأ والخبر وهى مبنية لانعزال . ومنها أيضاً قول الشاعر :

وأنت - أراى الله - أمنع عاصم وأراى مستكفى وأسمع واهب

حيث ألقى الفعل (أراى) عن العمل فى المفعول - واين الثانى والثالث وهما (أمنع عاصم) حيث أن الجملة (أنت أمنع عاصم) وقد أفر همل هذا الفعل لتوسطه بين المفعولين الثلاثة والاصل (أراى الله إياك أمنع عاصم) أو (أراى الله أمنع عاصم) فلما قدّم المفعول الثانى أبدل بضمير الرفع وجعل مبتدأ .

ومن الشواهد على تماق هذه الانعزال عن العمل قوله تعالى (ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد) حيث تهرب (كم) مفعولاً أولاً للفعل (ينبئ) وجملة (إنكم لفي خلق) فى محل نصب سدّت مسدّة المفعول الثانى والثالث لينبئ . والفعل ينبئ معاق عن هذه الجملة بالام الابتداء المرحلة فى خبر إن ، ولذلك كسرت همزتها . أما جملة (إذا مزقتم) فهى جملة شرطية (إذا) فيها

أداة شرط غير جازمة و (مُزَقَّتُمْ) فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف للدلالة عليه بانفط جديد ، وتقالدير (إذا مزقتم تجددون) وهذه الجملة معترضة بين المفعول الاول وما سدّ سدّ المفعولين الثاني والثالث .

ومنها أيضا قول الشاعر :

حذارٍ فقد بُيِّتُ أنك الذي سنُجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى
حيث نصب الفعل (نبى) ثلاثة متفاعيل ، وقد عدّى إلى مفعول واحد وهو الضمير الواقع نائب ثعل (تاء الفاعل) ، وعاق عن المفعولين الثاني والثالث باللام الواقعة في خبر (إن) وهو (الذي) . وهذه اللام هي لام الابتداء التي لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، والأصل فيها أن تدخل على المبتدأ ولكنها تزحاق إلى الخبر عند دخول (إن) على الجملة الاسمية .

ويذكر ابن هشام رأى ابن مالك في أن الفعلين (أرى) و (أعلم) اللذين أصلهما (رأى) الذي بمعنى (أبصر) ، و (علم) الذي بمعنى (عرف) متعدّان بواسطة همزة التعمدية لمفعولين كما في نحو قوله تعالى (من بعد ما أراكُم ما تحبّون) فالفعل (أرى) هنا ماضٍ منقول من (رأى) البصرية التعمدية لمفعول واحد إلى الفعل (أرى) التعمدي لمفعولين بواسطة همزة التعمدية . و (كم) ضمير في محل نصب مفعول أول (أرى) و (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول ثانٍ (أرى) . وجملة (تحبّون) صلة الموصول لا محل لها من الأعراب . ومفعول (أرى) و (أعلم) في هذه الحالة هو حكم مفعولي (كما) . وبسبب (كما) هو كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليسا في الأصل مبتدأ وخيرا مثل (سأل وأعطى و ألبس ونزع ومنح) ولهذا

لا يصح تطبيق الاحكام الخاصة بالافعال القلبية عليها ، إلا التعليق فانه يجوز فيها ، كما يجوز في مفعوليهما الحذف معاً إذا دليل عليهما دليل . ويجوز حذف مفعولهما معاً لأن أصابهما ليس مبتدأ وخبراً . أما امتناع إلغاء عملهما بالامتناع الاخبار بالمفعول الثاني عن المفعول الأول .

وبعرض ابن هشام الاعتراض على رأى ابن مالك في الفعلين (أعلم) و (أرى) ويتلخص في أمرين :

الأول أن (عِلْمٌ) بمعنى (عَرَفَ) حفظ أو رُسم نقله من التمدى لمفعول واحد إلى التمدى لمفعولين بالتضعيف لا بالهمزة ، كما في نحو قوله تعالى (وَاعْلَمْ آدم الأسماء كلها) . ويرى ابن هشام أن هذا الاعتراض غير وجيد لأن القياس - جواز نقل - التمدى لواحد بالهمزة ، نحو (البست زبدًا حبيبةً)

والثاني : أن (أرى) البصرية مسمع تملقها بالاستفهام نحو قوله تعالى (رب أرني كيف ننحى الموتى) حيث جاء (أر) من (أرى) البصرية فعل أمر للدعاء ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت ، والذون لوقاية ، والياء مفعولا أولاً ، وجملة (كيف ننحى الموتى ؟) في محل نصب سدّت مسدّ المفعول الثاني . (أر) المعتاق عن العمل بالاستفهام (كيف) . ويرى ابن هشام أن هذا الاعتراض قد يرفض إذا كانت الرؤية في هذه الآية علمية .

وهناك رأى آخر يخرج هذا الشاهد من باب التعليق لاحتمال أن تكون (كيف) اسماً معرباً مجرداً عن الاستفهام بمعنى الكيفية ، ويكون مضافاً إلى الفعل بعده بتأويل المصدر بتقدير (أرني كيفية إحيائك الموتى) .

الجملة الاسمية التي لها موقع من الاعراب

في بعض الأحيان يكون للجملة الاسمية محل من الاعراب ، وفي بعض الأحيان الأخرى لا يكون لها محل من الاعراب . والجملة الاسمية التي لها محل من الاعراب هي تلك التي يمكن أن تحمل محل الاسم المفرد . فإذا قلت (عادلٌ ملابسه نظيفة) فإن (عادل) يهرب مبتدأ ، و (ملابسه نظيفة) هو المتحدث به عن عادل ، فهو خبر المبتدأ ، وم روف أن خبر المبتدأ يكون مرفوعاً . وإذا قلت هذه الجملة جاءت في مكان اسم مفرد مرفوع ، فهي في محل رفع . والاسم المفرد الذي تحمل محله هذه الجملة هو (نظيف الملابس) أي (عادلٌ نظيف الملابس) والجملة الاسمية يكون لها محل من الاعراب في المواضع التالية :

(١) إذا وقعت خبراً وموضعها رفعٌ في بابي المبتدأ وإن ، ونصبٌ في بابي كان وكاد ، نحو (الطفل ملابسه نظيفة) فـ (الطفل) مبتدأ أول ، و (ملابسه) مبتدأ ثان ، وهاء الغائب في محل جر مضاف إليه ، و (نظيفة) خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول فـ نحو (إنَّ الطفل ملابسه نظيفة) فجملة (ملابسه نظيفة) في محل رفع خبر (إنَّ) ، و (كان الطفل ملابسه نظيفة) فجملة (ملابسه نظيفة) في هذا المثال في محل نصب خبر (كان) .

(٢) إذا وقعت حالا : وموضعها نصب نحو قوله تعالى (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) فـ (أنتم سكارى) جملة اسمية مكوّنة من المبتدأ (أنتم) وخبره (سكارى) والضمير (أنتم) يعود على (واو الجماعة) في (تقربوا) والجلل بعد الفكرات صفات وبعد المعارف أحوال وهذه الجملة بعد معرفة لأن

الضمير من أنواع المضاف لذا تدرج هذه الجملة في محل نصب على الحالية . ومن شواهد هذا القسم أيضا قوله تعالى (وما يأتينهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلاعبون) فجملة (وهم يلاعبون) جملة اسمية ابتداء فيها (هم) وخبره جملة (يلاعبون) والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل (استمعوه) . ومن شواهد هذا القسم أيضا قول الرسول صلى الله عليه وسلم (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) فجملة (وهو ساجد) جملة اسمية في محل نصب حال من اسم كان (العبد) .

(٣) إذا وقعت مفعولا به ومحلها النصب . وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة مواضع :

أ - عند الحكاية بالقول أو مرادف القول : الحكاية بالقول نحو قوله تعالى (قال : إني عبد الله) فالجملة الاسمية (إني عبد الله) المسكونة من إن وصاتها في محل نصب مفعول به لا قول . ومرادف القول قسمان :

الاول ما يكون معه حرف التفسير نحو قول الشاعر :

وترميني بالطرفِ أي أنت مذنبٌ ونقائيني لكن إياك لا ألقى

فالجملة الاسمية (أنت مذنب) المسبوقه بحرف التفسير (أي) تقع في محل نصب مفعولا به لـ (ترمينني) وهو مرادف لا قول .

والقسم الثاني من مرادف القول هو ما ليس معه حرف تفسير نحو قوله تعالى (ووصى بها إبراهيم بنبيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين) فالجملة الاسمية (إن الله اصطفى لكم الدين) في محل نصب مفعولا به لمرادف القول .

ونحو قراءة بعضهم : (فدعا ربه أنى مغلوب) فالجمله الاسمية (أنى مغلوب) في محل نصب مفعول به للفعل (دعا) وهو مرادف للقول ومن هذا القبيل قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) إذ يرى بعض النحاة أن الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ (مثل) وخبره وهو شبه الجملة (للذكر) في محل نصب مفعول به للفعل يوصي ، وهو مرادف للحكاية بالقول .

(ب) عندما تقع مفعولا ثانيا كافي باب ظن . ومثولا ثالثا كافي باب أعلم ومن الشواهد على وروده مفعولا ثانيا في باب ظن قول الشاعر :

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل

حيث جاءت الجملة الاسمية (كنت أجهل فيكم) المكونة من (كان) واسمها وخبرها مفعولا به ثانيا للفعل (يزعم) .

(ج) عندما يجرى مفعولا في باب التعليق ، كافي نحو قوله : (أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة) لأنه يقال (فكرت فيه) ولكن الفعل هنا علق بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول ، وهو من حيث المعنى طالب له على معنى ذلك الحرف ، وعلى هذا تكون هذه الجملة سادة مسد المفعولين ، ونحو (علمت من أبوك) حيث تقع الجملة الاسمية (من أبوك) في محل نصب مفعولا به للفعل (علمت) ونحو قوله تعالى (ولتعلمن أيثنا أشد عذابا) حيث جاءت الجملة الاسمية (أيثنا أشد عذابا) في موضع المفعولين .

٤ - إذا وقعت الجملة الاسمية مضافا إليه ومحالها الجر . ومما يضاف إلى الجملة : أسماء الزمان ظروفًا كانت أو أسماء ، نحو (لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون) حيث أضيفت الجملة الاسمية (هم بارزون) إلى ظرف الزمان (يوم) .

وحيث : وتختص من سائر أسماء المكان بوجوب إضافتها إلى الجملة ، نحو :
(أجلسُ حيثُ محمدٌ يجلس) فالجملة الاسمية (محمدٌ يجلس) في محل جر مضافة
إلى (حيث) .

وقائل : نحو قول الشاعر :

وأجبت قائل كيف أبت بصالح حتى ملأت ومملئ عوادي

حيث جاءت الجملة الاسمية (كيف أنت بصالح) في محل جر مضافة إلى (قائل)

(ع) إذا وقعت الجملة الاسمية بعد (اناء) ، أو (إذا) جوابا لشرط جازم :
الجملة المقرونة بالفاء نحو قوله تعالى (من يضل فلهادي له ويذرهم في طغيانهم
يعمهمون) فجملة (لاهادي له) وهي جملة اسمية مكوّنة من (لا) النافية للجنس
واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط . والمقرونة بـ (إذا) نحو قوله تعالى
(وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) فالجملة الاسمية
(هم يقنطون) المصدية بـ (إذا) في محل جزم جواب الشرط .

٦ - إذا جاءت الجملة الاسمية تابعة لمفرد وهي ثلاثة أنواع :

(١) الجملة الاسمية المنعوت بها أى تقع صفة ، وتكون جملة الصفة في محل
رفع أو نصب أو جر . مثال الجملة التي في محل رفع ، نحو قوله تعالى (من قبل أن
يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) فالجملة الاسمية المكونة من (لا) النافية
واسمها وخبرها (لا بيع فيه) فيها ضمير يعود على (يوم) وإذن فهذه الجملة في
محل رفع صفة ليوم ، و (يوم) فاعل الفعل (يأتى) مرفوع بالضمة الظاهرة .

ومثال جملة الصفة التي في محل نصب في نحو قوله تعالى (ربنا أنزل علينا

ما تُدَّة من السماء تسكونُ (لنا عيدا) فجملة (تكون لنا عيدا) في محل نصب
صفة لـ (مائدة) .

ومثال جملة الصفة التي في محل جر نحو قوله تعالى : (ربُّنا إنك جامعُ الناس
ليومٍ لا ريبَ فيه) فجملة (لا ريب فيه) المكونة من (لا) النافية للجنس
واسمها وخبرها في محل جر صفة لـ (يوم) .

(ب) الجملة الاسمية المعطوفة بالحرف على جملة لها محل من الاعراب . كما في
نحو قولنا (زيدٌ منطلقٌ وأبوه ذاهبٌ) فـ (زيد) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة
و (منطلق) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة ، و (الواو) حرف عطف والجملة الاسمية
المكونة من المبتدأ والخبر (أبوه ذاهب) إذا قدرنا أنها معطوفة على جملة
(زيد منطلق) فلا محل لها من الاعراب لأنها معطوفة على جملة لا محل لها من
الاعراب . وإذا قدرنا أنها معطوفة على الخبر المفرد (منطلق) كانت في محل
رفع لأنها تكون حينئذ معطوفة على ما له محل من الاعراب .

(ج) الجملة الاسمية المبدلة ، التي تقع بدلا لنحو قوله تعالى (ما يقالُ لك إلا
ما قد قيلَ للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) فالجملة الاسمية
المكونة من (إن) ومعمولها تقع بدلا من (ما) وصلتها ، وهي في محل رفع
والمعنى (ما يقولُ الله لك إلا ما قد قيل) ومن ذلك أيضا قوله تعالى (وأمرُوا
النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشرٌ مثلكم أفتأتون السَّحَر) فجملة (هل هذا
إلا بشرٌ مثلكم) وهي جملة اسمية في محل نصب بدل من (النجوى) و (النجوى)
مفعول به للفعل (أمرُوا) .

٧ - إذا جاءت الجملة الاسمية تابعة لجملة لها محل من الاعراب ويقع ذلك
في باب عطف النسقي وباب البدل خاصة .

مثال الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب في باب النسق نحو (زيدٌ قام أبوه ، وأخوه قاعدٌ) فجملة (أخوه قاعدٌ) معطوفة على جملة (قام أبوه) التي تقع خبرا للمبتدأ ، ومثال الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب في باب البدل نحو (أقولُ له ارحلُ لا إقالة لك بيننا) حيث أبدلت الجملة الاسمية المكونة من (لا) النافية للجنس واسمها وخبرها من جملة (ارحل) وجملة (ارحل) في محل نصب مفعول به ، وكذلك الجملة المبدلة منها في محل نصب كالجملة التي تتبعها .

الجملة الاسمية التي لا محل لها من الاعراب :

الجملة الاسمية التي لا محل لها من الاعراب هي تلك التي لا محل للمفرد وهي سبعة أقسام نوضحها كما يلي :

١ - الجملة الابتدائية أو المستأنفة وهي نوعان . الأولى : الجملة المنفتح بها النطق نحو قولنا ابتداءً (التلuid ناجحٌ) . ومن هذا القسم الجمل المنفتح بها سور القرآن الكريم . والثانية هي الجملة المنقطعة عما قبلها نحو ('توفى' الزعيم الوطفي' ، 'رحمة' الله عليه) ، فجملة (رحمة الله عليه) جملة مسأفة مستقلة عما قبلها .

(٠) الجملة المعترضة بين شيئين لافتاة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا . وتجيء الجملة المعترضة في عدة مواضع منها :

بين الفعل ومفعوله أي فاعله كقول الشاعر :

وقد أدركتني والحوادثُ جمةً أمينة قومٍ لاضعافٍ ولا عزلٍ

حيث جاءت الجملة الاسمية (الحوادثُ جمّةٌ) معترضة بين الفعل (أدرك) وفاعله (أرسنة)

بين الفعل ومفعوله كما في نحو قول الشاعر :

وَبَدَّلَتْ - وَالْدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ هَيْفًا دَبُّورًا بِالصَّعْبِ وَالشَّمَالِ

حيث جاءت الجملة الاسمية (الدهرُ ذو تبديل) معترضة بين الفعل (بدلت) وبين مفعوله (هيفاً) .

بين المبتدأ وخبره نحو قول الشاعر :

وَفِيهِنَّ - وَالْأَيَّامُ يَعْتَرْنَ بِالْفَتَى - نَوَادِبُ لَا يَلَانُهُ وَنَوَائِحُ

حيث اعترضت الجملة الاسمية (الأيامُ يعترن بالفتى) بين المبتدأ المؤخر (نواذب) ، والخبر المقدم . وهو شبه الجملة (فيهن) .

بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو قول محمد بن بشير الخارجي في رجل وعده بقولص ثم مطله :

أَمَّا لَكَ - وَالْمَوْعِدُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ - بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ

حيث اعترضت الجملة الاسمية (الموعدُ حقُّ لقاءه) بين اسم لعل (كاف الخطاب) وخبرها ، وهو الجملة الفعلية (بدا لك بداء) . والمبروف أن (لعل) من أخوات (إن) أحد أقسام نواسخ الجملة الاسمية ، وأن اسم (لعل) أصله المبتدأ وخبرها أصله خبر المبتدأ .

بين الشرط وجوابه : نحو قوله تعالى (وإذا بدّلنا آية مكان آية - والله أعلم بما يُنزل - قالوا إنما أنت مُفتري) ، فالجملة الاسمية (والله أعلم بما يُنزل) جاءت معترضة بين فعل الشرط (بدّلنا) ، وجوابه وهو الجملة الفعلية (قالوا إنما أنت مُفتري) .

بن القسم وجوابه نحو قول النابتة الذبياني في انهم بنى قريع بن عوف
بالاقتراء عليه :

لعمرى - وما عمرى على بهينٍ لقد نطقت بطلا على الأفاع

حيث قال (وما عمرى على بهين) وهي جملة اسمية جاءت معترضة بين
القسم (لعمرى) وجواب القسم وهو قوله (لقد نطقت بطلا على الأفاع) .
وتجىء الجملة الاعتراضية أيضا بين الموصوف والصفة ، والموصول وصلة ،
وبين أجزاء الصلة ، وبين المتضامنين ، والجار والجرور ، والحرف الناسخ وما دخل
عليه ، وبين الحرف وتوكيده ، وحرف التنفيس والفعل ، وقد ، والفعل ، وحرف
النفي ومنفقيه ، كما تأتى بين الجملتين المستقلتين .

(٣) الجملة التفسيرية : وهي فضلة تكشف حقيقة ما جاء قبلها : وهي قيمان ،
القسم الأول هو ما تجىء فيه مجردة من حرف التفسير نحو (وأمرؤا الذوى
الذين ظلموا . هل هذا إلا بشرٌ مثلكم ؟) إذا اعتبرنا جملة الاستفهام منسوبة
للنحوى ، و (هل) للنفى .

والقسم الثانى هو ما تجىء فيه الجملة مقروية بـ (أى) نحو قول الشاعر :
وترمينى بالطرفِ أى أنت مذنبٌ وتقلينى لكنّ إياك لا أقلى
حيث يصح أن نعتبر الجملة الاسمية (أنت مذنب) لا محل لها من الاعراب
لأنها تفسر وتوضح معنى (ترمينى بالطرف) أما لو اعتبرنا الفعل (ترمى) بمعنى
تقول ، فإن الجملة تعرب بدلا ، كما سبق أن ذكرنا .

٤ - الجملة المجاب بها القسم نحو قوله تعالى : (والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين) حيث جاءت الجملة الاسمية (إنك لمن المرسلين) المكونة من (إن) ومعمولها ، جواباً للقسم ، ولا محل لهذه الجملة من الاعراب .

٥ - الجملة الواقعة جواباً للشرط في حالتين :

الحالة الأولى : أن يكون الشرط غير جازم مطلقاً مثل جواب (لو . لولا . لما . كيف) نحو (لو اجتهدت لكنت من الناجحين) فجملة (كنت من الناجحين) هي جواب الشرط. ولا محل لها من الاعراب ، ونحو (لولا النيل لأصبحت مصر صحراء مجدبة) فجملة (أصبحت مصر صحراء مجدبة) لا محل لها من الاعراب لأنها جواب شرط غير جازم وهو (لولا) .

والحالة الثانية : أن يكون الشرط جازماً لكن جملة الجواب لم تقترن بالفعل ولا باذا الفجائية نحو (إن تقم أنا قائم) فجملة (أنا قائم) تقع جواباً للشرط ، وكان حقها أن تكون في محل جزم غير أنها في هذا المثال لا محل لها من الاعراب لأنها غير مقترنة بالفعل أو باذا الفجائية .

٦ - الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف ، الجملة الواقعة صلة لاسم نحو (جاء الذي قام أبوه) فـ (الذي) اسم موصول في محل رفع فاعل للفعل (جاء) وإلى اسم الموصول دائماً جملة تسمى صلة الموصول ، هذه الجملة لا محل لها من الاعراب .

٧ - الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب نحو (قام زيد ولم يقم عمرو) فإذا اعتبرنا الواو هنا حرف عطف ، فإنها تعطف جملة (لم يقم عمرو) على جملة (قام زيد) وحيث أن جملة (قام زيد) جملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب . فإن الجملة المعطوفة عليها لا محل لها من الاعراب كذلك .

التوابع

التوابع جمع تابع ، والتابع في النحور هو ما يتبع غيره في إعرابه ، أو بعبارة أوضح : التابع هو ما ليس له كيان إعرابي مستقل بذاته ، بل إنه إنما يصف كلمة أخرى في الجملة فيتبعها في إعرابها . ونفسر ذلك بأننا عرفنا أن الرفع علامة الاسناد ، وأن الخفض (الجر) علامة الإضافة وأن النصب علامة الفضلة (المكمل) التي لا هي باسناد ولا بإضافة . ومن ثم يتضح لنا أن كل مرفوع مسند إليه أو تابع المسند إليه وأن كل مخفوض مضاف إليه أو تابع المضاف إليه ، وأن كل منصوب فضلة لا هي مسند إليه ولا مضاف إليه ، أو تابع لهذه الفضلة . ومعنى أن التابع وصف للمتبوع أنه ما كان من المتبوع كأنهما شيء واحد ، وإذا كان للتابع مثل هذه الصلة بالمتبوع فهو إنما ينطبع على مثاله ويحتذى أثره ويكون له ما للمتبوع من سمات وخصائص .

ومن أبرز هذه السمات الأعراب ، فإن كان المتبوع مرفوعا ، كان التابع مرفوعا مثله ، وإن كان مخفوضا كان التابع مخفوضا مثله ، وإن كان منصوبا كان التابع منصوبا مثله أيضا . ولما كان التابع والمتبوع كالشيء الواحد أو بمعنى آخر كالكلمة الواحدة ، فإنه لا يصح الفصل بينهما بشيء أجنبي محض عنهما .

ومما اعتبر غير أجنبي عن التابع والمتبوع فجواز أن يفصل بينهما :

أ - معمول التابع : كما في نحو قوله تعالى (ذاك حشرٌ علينا يـهـر) حيث فصل معمول الوصف وهو الجار والمجرور (علينا) عن النعت (يـهـر) والمنعوت (حشر) .

ب - معمول المتبوع : نحو قوله (يعجبني إكرامك عمراً للشديد) حيث فصل (عمراً) وهو معمول المنعوت وهو المصدر العامل عمل فعله (إكرام) بينه وبين النعت (الشديد) .

ح - عامل المتبوع نحو (العامل أكرمتُ الفقير) حيث فصل الفعل (أكرم) عامل النصب في المنعوت (العامل) بينه وبين النعت (الفقير) .

د - معمول العامل : كما في نحو قوله تعالى (سبحان الله عما يصفون) عالم الغيب حيث فصل (عما يصفون) وهو معمول العامل بين النعت (عالم الغيب) وبين المنعوت وهو (الله) .

هـ - جواب القسم نحو (بل وربّي لتأتينكم عالم الغيب والشهادة) ، حيث فصل جواب القسم (لتأتينكم) بين النعت (عالم الغيب) والمنعوت (ربّي) .

و - الجملة الاعتراضية : كما في نحو قوله تعالى (وإنه قسمٌ - لو تعلمون عظيم) حيث فصلت الجملة الاعتراضية (لو تعلمون) بين النعت (عظيم) والمنعوت (قسم) .

ومما يجب التنبيه إليه في هذا المجال أنه لا يجوز تقديم التابع على المتبوع . ويحدد ابن هشام التوابع بخمسة هي : النعت مثل (صررت برجلٍ صالحٍ) ، والتوكيد مثل (أقبل الرئيس) ، و (أقبل الرئيس نفسه) ، و عطف البيان نحو (جاء أبو خليل إبراهيم) ، و عطف النسق نحو (دخل عادلٌ وهليٌّ) و البدل نحو قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) . وكان النحاة القدماء غير الرضى الاسترا باذى شارح كافية ان الحاجب بمضمون التوابع إلى أربعة أقسام ، بضم عطف النسق إلى عطف البيان في باب واحد .

النعته

يضع ابن هشام تعريف ابن مالك ناظم الالفية للنعته أمام أعيننا ، ثم ينقده بما يبين لنا دقته في الالتزام بشروط التعريف المنطقي الذي يحتم أن يكون تعريف أى شيء جامعاً مانعاً ، أى يجمع كل ما يدخل تحته ، ويمنع من دخول كل ما يختلف عنه ، وعلى ذلك فمن عيوب التعريف أن يكون غير شامل ، أو أن يكون غير جامع .

يقول ابن مالك : أن النعته هو : التابع الذى بكل متبوعه . فدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به . وابن مالك بتحديد التابع بأنه الذى بكل متبوعه ، يخرج كلاً من عطف النسق والبديل من هذا التعريف ، لأنهما لم يقصدا بهما أصلاً تكميل متبوعها بإيضاح أو بتخصيص ، كما أن تحديد النعته بأنه يدل على معنى فى المتبوع ، يخرج عطف البيان والتوكيد ، لأنهما لا يدلان على صفة ، ومعنى فى متبوعهما ولا فيما يتعلق به ، ذلك لأنهما نفس متبوعهما .

مستوفى
مستوفى

وهذا المسكل ، أى النعته يكون موضعاً لمتبوعه إذا كان المتبوع معرفة ، نحو (جاء زيد التاجر) حيث جاء (التاجر) صفة لـ (زيد) وزيد معرفة ، فالصفة هنا أفادت التوضيح ، نحو (جاء زيد التاجر أبوه) فـ (التاجر) فى هذا المثل صفة لـ (زيد) المعرفة ، وقد وضحت الصفة هنا شيئاً يتعلق بزيد (أبوه) .

وبكون النعته مخصصاً لمتبوعه إذا كان المتبوع نكرة ، نحو (جاءنى رجل تاجر) و (جاءنى رجل تاجر أبوه) فـ (تاجر) فى كل من المثالين وصف لهذا الاسم النكرة (رجل) وقد خصص فى المثال الأول هذا الاسم النكرة ، أما فى

المثال الثاني فقد خصص شيئاً يتعلق بهذا الاسم النكرة . والمقصود بالتخصيص
تقابل الاشتراك المعنوي فيها وتضييق عدد ما تشمله والتخصيص عند النحاة
درجة من التعريف .

ويرى ابن هشام أن تعريف أو (حدّ) ابن مالك غير شامل لأنواع النعت كلها
ذلك أنه عرّف النعت بأنه التابع الذي يكمل متبوعه ، فشمّل بذلك النعت
الذي يوضح المعرفة ، والنعت الذي يخص النكرة ويذكر ابن هشام أنه
توجد أنواع من النعت تجب لأغراض أخرى لم يشملها تعريف ابن مالك .
وحدد منها أربعة أنواع من النعت هي :

أ - النعت الذي يكون لجرد المدح نحو قوله تعالى (الحمد لله رب العالمين)
فـ (رب) في هذا المثال نعت جاء لجرد المدح .

ب - النعت الذي يكون لجرد الذم نحو قوله تعالى (أعوذ بالله من الشيطان
الرجيم) حيث جاء (الرجيم) نعت لجرد الذم .

ج - النعت الذي يجيء للترحم أي إظهار الرحمة والحنان للغير نحو (اللهم
أن عبدك المسكين) ، فـ (المسكين) في المثال السابق نعت مقصود به الترحم
د - النعت المنصود به التوكيد : نحو قوله تعالى (وإذا نُفِخَ في الصورِ
نفخةً واحدةً) فـ (واحدة) نعت قصد به مجرد التوكيد .

والحقيقة أن الأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو التخصيص ، وأنه قد
يخرج عن الأصل إلى غرض من الأغراض الأربعة التي ذكرها ابن هشام .
ما يتفق فيه النعت مع المنعوت :

لنفهم رأي ابن هشام في هذا الموضوع نقول إن النحاة قصدوا النعت إلى

قسمين : نعت حقيقي ونعت سببي . النعت الحقيقي هو الذي يتعلق بالمنعوت نفسه نحو (محمد^{هـ} رجل^{هـ} ناجح^{هـ}) فـ (ناجح) نعت يتعلق بالمنعوت (رجل) مباشرة ، أما النعت السببي فيصف شيئاً يتعلق بالمنعوت نحو (زارني رجل^{هـ} كريم^{هـ} أبواه) فـ (كريم^{هـ}) نعت يصف (أبواه) الذي يتعلق بالمنعوت (رجل^{هـ})

ويقرر النحاة أن النعت الحقيقي يطابق منعوته في أربعة أمور معا :

أ - التعريف والتشكير .

ب - التذكير والتأنيث .

ج - الافراد والتثنية والجمع .

د - الاعراب (الرفع والنصب والخفض) .

نحو (سافر التلميذان الناجحان) و (سلمت على التلاميذ الناجحين) و (كافأت تلميذاً ناجحاً) و (وشجعت تلميذة مجدة) و (وتفوقت التلميذات المجتهدات) .

أما النعت السببي ، أي الوصف المرفوع فاعله ، أو بعبارة أوضح : الوصف الذي يعمل عمل فعله فيرفع فاعلاً ، نحو (جاءني بنت^{هـ} كريم^{هـ} أبواها) و (هذان ولدان فاضلة^{هـ} أخلاقهما) فـ (كريم^{هـ}) في المثال الاول ، و (فاضلة^{هـ}) في المثال الثاني ، اسمان نوهما وصف ، وكل منهما يرفع فاعلاً ، هو (أبوان) في المثال الاول ، (أخلاق) في المثال الثاني . وهذان الوصفان يعربان نعتين سببين تابعين لما قبلهما في الاعراب ، أي (بنت) في المثال الاول ، و (ولدان) في المثال الثاني ، وإن كانا وصفين في المعنى لشئ بعدهما يتصل مع ما قبلهما عن طريق

الضمير العائد عليه وهو (ها) النائية المضاف إلى (أبوأن) في المثال الاول ،
و (هما) المضاف إلى (أخلاق) في المثال الثانى .

ويتضح لنا من المثالين السابقين أن النعت السببى يطابق ما قبله ، أى المنعوت
فى أمرين ، ويطابق ما بعده فى أمرين آخرين على التفصيل التالى :

يطابق ما قبله فى :

(أ) التعريف والتنكير .

(ب) الاعراب (الرفع والنصب والخفض) .

ويطابق ما بعده فى :

(أ) التذكّر والتأنيث .

(ب) الافراد والتثنية والجمع .

والسبب فى ذلك أن هذا الوصف الذى يعرب نعتاً سببياً ، كالفعل معنى
واستعمالاً ، ويترتب عليه ما يترتب على الفعل من مطابقتة للفاعل فى النوع
وفى العدد .

ومثال النعت السببى الذى يطابق ما قبله فى التعريف والتنكير والاعراب ،
ويطابق فى نفس الوقت ما بعده فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع
(زُرتُ طِفْلتَيْنِ مسافراً أبوهما) .

توضيح كلام ابن هشام على ضوء الكلام السابق :

يقول ابن هشام : أنه تجب موافقة النعت هـوماً ، سواء كان حقيقة أم سببياً
لما قبله فى أمرين :

أولهما : فيما هو موجود فيه من أوجه الاعراب الثلاثة .

وثانيهما : فيما هو موجود فيه من التعريف والتذكير ، نحو (جاءني زيدٌ الفاضلُ)
و (رأيتُ زيداً الفاضلَ) و (مررتُ بزيدٍ الفاضلِ) و (جاءني رجلٌ فاضلٌ)
و (جاءني رجلٌ كريمٌ أبواه) و (سلمتُ على الرجلِ الكريمةِ أخلاقه) و (أكرمتُ
البناتِ الكرامِ - آباؤهن) .

أما من حيث النوع (التذكير والتأنيث والعدد والافراد والتثنية والجمع)
فيختلف فيها النعت الحقيقي عن النعت السببي .

وبرى ابن هشام أن النعت يوافق المنعوت في النوع والعدد إذا رفع ضمير
الموصوف المستتر ، ومعنى كلامه أنه إن كان الوصف نعتاً حقيقياً ، نحو (جاءني
امرأةٌ كريمةٌ) فالوصف (كريمة) يرفع فاعله ضميراً مستتراً تقديره هو يعود على
(امرأة) أي الموصوف ، وكذلك يرفع الوصف في كل مثال من الأمثلة التالية
فاعلايه فد على الموصوف نحو : (جاءني رجلان كريمان) و (جاءني رجالٌ كرامٌ)
فـ (كريمان) في المثال الأول ، و (كرام) في المثال الثاني كل منهما وصف يرفع
فاعلايه ضميراً مستتراً يعود على الموصوف (رجلان) في المثال الأول ، و (رجال)
في المثال الثاني ، وتنطبق القاعدة السابقة على الأمثلة التالية أيضاً (جاءني
امرأةٌ كريمةٌ الأب) و (جاءني امرأةٌ كريمةٌ أبا) و (جاءني رجلان كريمان الأب)
و (جاءني رجلان كريمان أبا) و (جاءني رجالٌ كرامٌ الأب) و (جاءني رجالٌ
كرامٌ أبا) فالوصف في كل الأمثلة السابقة يوافق الموصوف في العدد وفي النوع
لأنه يرفع ضميراً مستتراً يعود على الموصوف . وهذه هي القاعدة عند ابن هشام .

في المثال الأول (جاءني امرأةٌ كريمةٌ الأب) تعرب (جاءني) فعلاً

ما ضيا مبنيًا على الفتح والهاء الساكنة للتأنيث ، والنون الوقاية ، وباء المتكلم
ضمير مبني على الكسر في محل نصب مفعول به ، و (امرأة) فاعل مرفوع
بالضمة الظاهرة ، و (كريمة) نعت لامرأة مرفوع مثله ، وهو وصف يرفع فاعلا
ضميرا مستترا تقديره (هي) يعود على (امرأة) ، و (الأب) مضاف إليه
بجور بالكسرة الظاهرة . وفي المثال الثاني (جاءني امرأة كريمةٌ أبا) ،
يعرب (جاءني) فعلا ومفعولا به ، و (امرأة) فاعلا و (كريمة) وصف
يعرب نعتا لامرأة مرفوعا مثله ، و فاعل الوصف ضمير مستتر تقديره (هي) يعود
على (امرأة) ، و (أبا) تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

والوصف في المثالين الأخيرين اللذين أعربناهما 'يسمى' بالوصف المجازي ،
وهو الوصف الذي يجري على غير من هو له ، وذلك بأن يُحوّل الاسناد عن
الاسم الظاهر إلى ضمير الموصوف - (كريمة) في المثالين وصف يرفع ضميرا
مستترا يعود على الموصوف ، ولم يرفع الوصف الاسم الظاهر (أب) . والاسم
الظاهر هنا إما أن يكون معرفة 'فيجر' بالاضافة نحو (جاءني رجالٌ كرامٌ
الأب) فقد رفع الوصف (كرام) فاعلا ضميرا مستترا يعود على (رجال)
فخفض الاسم الظاهر المعرفة (الأب) بالاضافة . أما إذا كان الاسم الظاهر
نكرة فإنه ينصب على التمييز ، فنقول (جاءني رجالٌ كرامٌ أبا) ، فقد رفع
الوصف (كرام) ضميرا مستترا يعود على الموصوف (رجال) ، فنصب الاسم
الظاهر النكرة المنوثة أبا على التمييز .

النعت السببي :

يقول النحاة ان الوصف الذي يقع موقع النعت إذا رفع فاعلا اسما ظاهرا
بإتصال بضمير يعود على المنعوت مباشرة ويربط بينهما وبين هذا الاسم الظاهر

الذى ينصب عليه معنى النعت ، أو ضميرا بارز يعود على ما قبله ، فإنه يكون في هذه الحالة نعتا سببيا تابعا لما قبله وإن كان في الواقع وصفا لما بعده ، الذى يتصل مع ما قبله بالضمير العائد عليه . نحو (جاءنى رجلٌ كريمٌ أبواه) ، و (هذان رجلان كريمٌ أخلاقهما) فالضمير في (أبواه) يعود على الرجل ، والضمير في أخلاقهما يعود على (الرجلان) .

والنعت السببى ، أى الوصف الذى بهذه الصفة يقول النحاة انه يوافق ما بعده فى النوع وفى العدد ، مع موافقة ما قبله فى التنكير والتعريف والاعراب ، لأن الوصف فى هذه الحالة تكون كالفعل من حيث المعنى والاستعمال ، ويترتب عليه ما يترتب على الفعل من مطابقتها للفاعل فى النوع والعدد . ويعبر ابن هشام عن ذلك بقوله (وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز أعطى حكم الفعل) ومفهوم كلام ابن هشام أن النعت فى هذه الحالة يؤنث وبذلك طبقا لحالة مرفوعه (فاعله) سواء أ كان المنهوت كذلك أم لا . هذا من حيث النوع . أما من حيث العدد فهو برى أنه يجوز فيه وجهان : الأول ، أنه يصبح كالفعل فى تجربته من علامة التثنية والجمع على اللفظة المفصحى ، نحو (مرت برجل قائمة أمه) و (قابلت رجلا مريضا أبواهما) ، و (جاءتنى طالبات كثيرة مطالبهن) فالنعت فى الأمثلة السابقة (قائمة) و (مريضا) ، و (كثيرة) يلاحظ أنه مفرد أى مجرد من علامة التثنية والجمع سواء كان ما بعده مفردا كما فى المثال الأول (أمه) ، أو مثنى كما فى المثال الثانى (أبواهما) ، أو جمعا كما فى المثال الثالث (مطالبهن) . أما الوجه الثانى فهو أن النعت يجوز فيه أن يطابق ما بعده فى العدد (الافراد والتثنية والجمع) ، فيجوز أن نقول (مرت برخاين قائمتين أبواهما) بتثنية الوصف (قائمتين) ، و (مرت برخاين قائمتين أبواهم)

يجمع الوصف (قائمين) تماما كما نقول (مررت برجلين قاما أبواهما) و (مررت برجال قاموا آباؤهم) أى بالحاق علامات التنزيه والجمع فى كل من الفعل والوصف وهى اللغة المرفوعة بلغة (أكلوني البراغيث) والنعته السببى فضلا عن علاقته بمرفوعه ، فإنه يجب أن يطابق منوعته فى حركات الاعراب وفى التعريف والتشكيك وذلك نحو (قابلت الطالبة الكريمة أخلاقها) و (سلمت على التلاميذ كريمة أخلاقهم) فـ (الكريمة) فى المثال الأول يطابق المنعوت (الطالبة) فى التعريف كما يطابق فى الاعراب فكلاهما منصوب ، و (كريمة) فى المثال الثانى يطابق المنعوت (تلاميذ) فى التشكيك ، كما يطابقه فى الاعراب إذ أن كلاهما مخفوض .

ويرى ابن هشام أنه يجوز فى الوصف المسند إلى السببى المجموع جمع تكسير الأفراد والتكسير أى عدم المطابقة أو المطابقة ، فيقال (مررت برجال قائم آباؤهم) حيث أفرد (قائم) فلم يطابق النعت مرفوعة ، ويقال (مررت برجال قيام آباؤهم) بجمع الوصف جمع تكسير (قيام) ومطابقته لمرفوعة . وسيبويه يرى أن المطابقة فى هذه الحالة هى الأفصح ويجب عدم المطابقة أو بعبارة أخرى يجب الأفراد فى النعت السببى المثنى فنقول (عطفت على طالبين مسافرا أبواهما) أمّا إذا كان النعت السببى جمع مؤنث سالم أو جمع مذكر سالم فيجوز فيه الوجهان . لكن الأفراد هو الأفصح ، فنقول (مررت بطالبات قائم آباؤهن) و (مررت بطالبات قائم آباؤهن) والوجه الأول هو الأفصح ، ونقول (سلمت على رجال قائم آباؤهم) و (سلمت على رجال قائم آباؤهم) والوجه الأول هو الأفصح .

الأشياء التى تجزئ نعتاً :

ليس من شرط اليمين أن يكون مشتقاً ، فقد جاء النعت فى الاستعمال مشتقاً

نحو (عاقل) أى اسم الفاعل فى نحو (هذا تلميذٌ عاقلٌ) كما جاء غير مشتق (جامداً) كما فى نحو (هذا قاضٍ عدلٌ) و (هذا محمدٌ بن عبد شمس) ، و (احترمت أستاذاً ذى علم) و (مررت بخالدٍ هذا) فـ (عدل ، وابن ، وذو ، وهذا) نعوت جامدة ، ونفصل الكلام فيما يجرىء نعنا على النحو التالى :

١ - الاسم المشتق : والمقصود بالمشق الاسم الذى يدل على حدث وصاحبه أى من قام بالفعل أو اتصف به أو وقع عليه أو منبه . ويشمل ذلك الاسماء المشتقة العامة وهى : اسم الفاعل نحو (كاتب) واسم المفعول نحو (مكتوب) وما هو بمعناه نحو (فعيل) بمعنى مفعول فى مثل (أمين وجريح) وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة مثل (حسن) وأفعل التفضيل مثل (أفضل) أما الاسماء المشتقة الغير العامة كاسم الزمان والمكان ، واسم الآلة ، فلا ينعى بها لأنها لا تدل على صاحب الحدث ، بل هى مشتقة بالمعنى الاعم .

٢ - الاسم الجامد المشبه للاسم المشتق فى المعنى ، أى أنه يفيد ما يفيد الاسم المشتق من المعنى وهو المسمى بالمشتق تأويلاً ، ومن الجامد المشبه للمشتق أو المؤول المشتق .

(١) اسم الإشارة الزمانية مثل (هذا) وفروعه . وهى معارف فلا تقع نعناً إلا لاسم معرفة نحو (احترمت محمداً هذا) أما الإشارة المكانية فلا تقع نعناً بنفسها ، ولكن تتعلق بمحذوف يكون هو النعت نحو (مررت برجل هنا) فـ (هنا) ليس نعناً ولكنه متعلق بنعت محذوف والتقدير (مررت برجلٍ كأنه أو موجودٍ هنا) وينعت باسم الإشارة لأن يفيد ما يفيد الاسم المشتق ، إذ أن هذا فى المثال السابق بمعنى (الحاضر) .

(ب) (ذو) بمعنى صاحب ، ومثلها فروعهما وهي (ذو - ذوى) للمثنى المذكر ، و (ذو - ذوى) لجمع المذكر ، و (ذات) للفردة المؤنثة ، و (ذاتا) للمثنى المؤنث ، و (ذوات) لجمع المؤنث ، ولا تكون نعتا إلا لاسم نكرة نحو (صادقت رجلا ذا أخلاق) فـ (ذا) نعت لـ (رجل) وهو اسم نكرة . وينعت بـ (ذو) لأنها تفيد ما يفيد الاسم المشتق إذ أنها في المثال السابق بمعنى (صاحب) ويوصف كذلك بـ (ذو) الموصولة وفروعها ، وسائر الموصولات الاسمية المبدوءة بـ (أل) كالذى والى ، و بـ (أل) نفسها كفى نحو (كافأت الطالب الذى نجح) ولا خلاف فى مجيئ اسم الموصول نعتا سوى فى (من) و (ما) إذ يجيزه بعض النحاة ويعنونه آخرون ، ولما كانت الموصولات معرفة وجب أن يكون منعوتها معرفة أيضا كالمثال السابق .

(ج) أسماء النسب نحو (مررت برجلٍ دمشقى) وينعت باسم النسب لأنه يفيد ما يفيد الاسم المشتق إذ معناه (منسوب إلى دمشق) .

(د) أسماء الأعداد نحو (اشتريت الكتب الخمسة) فاسم العدد (الخمس) نعت لـ (الكتب) وقد افاد اسم العدد ما يفيد الاسم المشتق لأن معناه (المعدودة خمسة) .

(هـ) لفظ (أى) : إذا أضيف لنكرة تماثل المنعوت فى المعنى نحو (أتخذتُ صديقا - أى صديق) فـ (أى) نعت فـ (صديقا) ، و (صديق) مضاف إلى (أى) وهو نكرة مثل منعوت (أى) .

(و) لفظ (كل - جلة - حق) : إذا أضيفت إلى اسم جنس يكمل معنى الموصوف نحو (أنت الرجلُ كلُّ الرجل) ، و (هذا صديقٌ جدُّ وفٍّ) ، و (أنت الزميلُ حقُّ الزميل) .

٣ - المصدر : نحو (هذا رجلٌ عدلٌ) و (هذا رجلٌ زورٌ) ، وهذا رجلٌ فطرٌ) ف . (هذا رجلٌ رضا) . والكوفيون يؤولون المصدر بالمشتق ، أى (هذا رجلٌ عادلٌ) ، وهذا رجلٌ زائرٌ) و (هذا رجلٌ فطرٌ) ، و (هذا رجلٌ مرضىٌ) .

أما البصريون فيرون أن النعت هنا على تقدير مضاف ، فالأصل (هذا رجلٌ ذو عدلٍ) و (هذا رجلٌ ذو زورٍ) ، و (هذا رجلٌ ذو فطرٍ) ، و (هذا رجلٌ ذو رضا) فحذف المضاف (ذو) وأقيم المضاف إليه أى المصدر مكانه ، ولهذا التزموا إنراده وتذكيره بالضبط كما يلتزمون أفرادُه وتذكيره في حالة وجود (ذو) ، فيقال (هذا رجلٌ ذو عدلٍ) ، و (هذه امرأةٌ ذاتُ عدلٍ) ، وهذان رجلان ذوا عدلٍ) ، و (هؤلاء رجالٌ ذوو عدلٍ) ، و (هؤلاء نساءٌ ذواتُ عدلٍ) .

٤ - النعت الجملة : يجيى النعت في اللغة العربية مفردا وجملة . ونجعل ابن هشام الجملة النعت شروطا ثلاثة . شرط منها في المنعوت وهو أن يكون نكرة لفظا ومعنى ، أو نكرة معنى .

مثال المنعوت النكرة لفظا ومعنى قوله تعالى (واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله) حيث جاء المنعوت (يوما) نكرة في اللفظ والمعنى كليهما ، وجملة (ترجعون) في محل نصب نعت لـ (يوما) المنعوت النكرة في المعنى فقط هو المعرف بالجنسية ، فإن معناه نكرة ، فهو في الحقيقة فرد مبهم ، وهذا كما نحو قول الشاعر :

واقعد أمرٌ عليّ اللئيم يسبُّني فمضيتُ مُبْتِيتٌ قاتٌ لا يعنيني

حيث جاءت الجملة القعلية (يسبني) في محل جرّ صفة ا- (اللّهم) على حين أن الموصوف معرفّا بال وساغ أن نعرب جملة (يسبني) صفة في هذا الموضع ، لاحالا كما تقول القاعدة (الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال) لأن (أل) هنا جنسية ، و (أل) الجنسية تعرف ما تدخل عليه في الانظ فقط ، وبطل نكرة في المعنى .

والشرطان الآخران في جملة النعت ، الشرط الأول أن تكون جملة النعت مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف أو بعبارة أخرى أن تحتوى جملة النعت على ضمير يعود على المنعوت مطابق إياه في تذكيره وتأنيته ، وفي إفراده وتنثيته وجمعه . وقد يكون هذا للضمير ماقوطا به في الجملة نحو قول امرئ القيس في وصف فرس :

مِكْرٍ مَفْرٍ مَقْبَلٍ مَدْبِرٍ مَعَا كَجَلُودٍ مَخْزٍ حَطَّ السَّيْلُ مِنْ عِلِّ

حيث جاءت الجملة الاسمية (حطّ السيل) زمتا ا- (مخز) وفيها ضمير هو هاء الغائب يعود على المنعوت (مخز) ونحو قوله تعالى (قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ) حيث جاءت الجملة الاسمية (وقودها الناس والحجارة) في محل نصب صفة ا- (نارا) ، وفي جملة النعت ضمير (ها) النائية يعود على المنعوت (نارا) .

وقد يكون هذا الضمير مقدّرا كما في نحو قوله تعالى (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) أي (لَا تَجْزِي فِيهِ) حيث حذف الضمير (هاء الغائب) والمكن المعنى يستلزم تقديره فهو في حكم الموجود ، والشرط الثاني في جملة النعت وهو شرط ينفرد به ابن هشام هو أن تكون جملة النعت خبرية ، أي محتملة

لصلى والكذب ، ولا يصح أن تكون انشائية ، فلا يجوز أن نقول (مررتُ
برجلٍ اضربه) لأن الجملة الفعلية (اضربه) فعلمها فعل أمر ، وفعل الأمر يكون
في جملة إنشائية لا خبرية . ونحو (مررت بعبد بعُتِكَه) لأن الفعل الماضي
أصبح حقيقة صادقة لا تختمل كذبا . وإن جاءت جملة النعت وظاهرها يدل على
أنها جملة إنشائية فتؤول على إضمار القول فيكون القول المضمر هو الصفة . وتكون
الجملة الطالبية معمولة لهذا القول كما في نحو قول العجاج :

حتى إذا جنّ الظلامُ واختلط جاءوا بمدقٍ هل رأيت الذئبَ قطُ

حيث جاءت الجملة الانشائية (الاستفهامية) بعد الاسم النسكرة (مدق) مما
بدل في ظاهره على أن جملة النعت جاءت غير خبرية ، ولكن النحاة يقولون إن
مثل هذه الجملة تعرب في محل نصب مفعولا به لقول مقدّر ، وهذا القول المقدّر
هو الذي يعرب صفة لـ (مدق) والتقدير (جاءوا بمدقٍ مقول فيه : هل رأيت
الذئبَ قط ؟) وبهذا تتخلص من مجيء الجملة الغير الخبرية نعما .

تعدد النعت والمنعوت :

إذا تعددت النعوت وكان المنعوت دالا على متعدد بأن كان مثنى أو جمعا من
غير تفريق نحو (ولدان) و (أولاد) فإن التحد معنى هذه النعوت استغنى بالثنائية
والجمع عن تفريقها نحو (جاءني رجلان فاضلان) ففي هذا المثال يعرب (فاضلان)
نعما للمنعوت (رجلان) والمنعوت في هذا المثال يدل على متعدد ، أي أكثر من
واحد ، والرجلان المنعوتان يتصف كل منهما بأنه فاضل ، أي أنهما يتسعدان في
معنى النعوت ، ولهذا قلنا (فاضلان) بثنائية النعت ، بدلا من أن نفرقهما فتقول
(جاءني رجلان فاضل وفاضل) .

وإن تعددت المنعوت وكان المنعوت دالا على متعدد أيضا ، مع اختلاف معنى هذه المنعوت فإنه يجب في هذه الحالة التفريق بين هذه المنعوت بأن نمطها على بعضها بالواو كما في نحو قول الشاعر :

بكيت وما بكاء رجل حزين . على رُبِّين مسلوب وبال

حيث جاء (مسلوب) و (بال) نعتين لـ (ربين) وهو منعوت يدل على متعدد ، مع اختلاف معنى النعتين ، ففرق بينهما بواو العطف ، أو بعبارة أخرى فإن النعت هنا لم يشن لاختلاف النعتين في المعنى .

ونحو (مرت برجال شاعير وكاتب و فقيه) حيث فرقت المنعوت (شاعر) و (كاتب) و (فقيه) بواو العطف ، لأن المنعوت اختلفت في المعنى ، مع دلالة المنعوت على متعدد .

وإن تعدد المنعوت وكان متفرقا مع اتحاد النعت ، كما في نحو (جاء زيد وأتى عمرو الظريفان) فـ (الظريفان) نعت لزيد وعمرو المتفرقين في اللفظ ، فإن اتحد معنى العامل وعمله ، واتحاد معنى العامل أى معنى الفعل مثلا الذى يعمل فى المنعوت . أو بعبارة أخرى أن يكون الفعلان العاملان فى المنعوتين بمعنى واحد وهما (جاء) و (أتى) فى المثال السابق ، ومعنى اتحاد عمل العامل ، أى أن يكون المنعوتان مثل بعضهما فى الإعراب . كأن يكون كل منهما فاعلا مثلا . كما فى المثال السابق إذ أن (زيد) و (عمرو) كل منهما يعرب فاعلا ، أو أن يكونا خبرى مبتدأين أو أن يكونا كلاهما منصوب أو مجرور . إذا اتحد العامل فى الموصوف من حيث المعنى والعمل جاز الاتباع مطلقا كما فى المثال السابق . ونحو (هذا زيد وذاك عمرو العاقلان) حيث يعرب العاقلان صفة لكل من (زيد)

و (هـ ر) مرفوع بالالف نيابة عن الضمة تابعا لها . ذلك أن العامل في كل منهما اتحد في المعنى أى الابتداء . وفي العمل أى في رفع المنعوت خبرا له .

ويذكر ابن هشام أن بعض النحاة لا يميزون الاتباع (أى اعراب التابع صفة) إلا إذا كان المتبوعين أو المنعوتين بمربان فاعلين افعلين ، أو خبرين لمبتدئين .

وإن اختلف العاملان في المنعوتين في المعنى والعمل كما في نحو (جاء زيدٌ ورأيتُ هـ راً الفاضلين) حيث اختلف الفعلان (جاء) و (رأيت) العاملان في المنعوتين (زيدٌ) و (هـ راً) في المعنى ، وفي العمل أيضا حيث رفع العامل الأول (زيدٌ) فاعلا ، ونصب العامل الثانى (هـ راً) مفعولا به . فيجب في هذه الحالة القطع ، ولنا في هذه الحالة طريقتان ، الأولى أن نرفع على إضمار مبتدأ ، والثانية أن ننصب على إضمار فعل . فالمثال السابق يجوز فيه أن تقول (جاء زيدٌ ورأيتُ هـ راً ، الفاضلان) حيث يرب (الفاضلان) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هما) . ويجوز أن نقول (جاء زيدٌ ورأيتُ هـ راً الفاضلين) حيث يرب (الفاضلين) مفعولا به لفعل محذوف تقديره (رأيت الفاضلين) ويكون الكلام في هذه الحالة مكونا من جملتين لأجلة واحدة . ولا يجوز في هذه الحالة الاتباع أى اعتبار (الفاضلين) صفة للمنعوتين واعتبار الكلام جملة واحدة . لأن ذلك يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى والعمل (جاء) و (رأيت) على معمول واحد لأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع .

وبجب القطع أيضا إن اختلف العاملان في المعنى فقط مع اتحادهما في العمل ، كما في نحو (جاء زيدٌ ومضى عمرو الكاتبان) فقد اختلف الفعلان العاملان

(جاء) و (بضى) في المعنى دون العمل إذ أن كلاً من المنعوتين يعرب فاعلاً ،
ومع ذلك يجب القطع ويعرب (الكاتبان) إما مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ
محذوف ، وإما منصوباً على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعنى أو أمدح)
وكذلك يجب القطع إن اختلف العاملان في العمل دون المعنى نحو (هذا
مؤلمٌ زيدٌ وموجعٌ همرأ الشاعران) ، فقد اتحد العاملان (مؤلم) وهو اسم
فَاعِلٌ يعمل عمل فعله ، و (موجع) وهو اسم فاعل أيضاً يعمل عمل فعله ،
اتحد في المعنى ، واختلفا في العمل إذ أن (مؤلم) عمل الخفض في (زيد)
بالإضافة ، و (موجع) عمل النصب في (همرأ) على المفعولية ، ويعرب
(الشاعران) في هذه الحالة على الوجهين اللذين سبقت الإشارة إليهما .

وخلاصة القول أنه إذا اختلف المنعوتان إعراباً أو حكماً لم يجر النعت عليهما
فيقطع عنهما مرفوعاً أو منصوباً .

وإذا تكررت النعوت والمنعوت واحد ، فإن تعيين وتحدد مسماه بدون هذه
النعوت ، جاز في هذه النعوت ثلاثة أمور : الأول اتباعها كلها للنعوت ، ثانياً :
قطعها كلها عنه ، ثالثاً : اتباع بعضها وقطع بعضها الآخر . وذلك كما في نحو
قول الشاعرة الجاهلية خرتق بنت بدر أخت طرفة بن العبد :

لا يبعدن قومي الذين هم سُمَّ العُدَّةِ وآفةُ الجُرِّ
النازلون بكلِّ معترك والطَّيِّبون معاقدةُ الأُمُرِ

حيث نقول (النازلون) و (الطيِّبون) وهما نعتان مرفوعان لنعوت
واحد هو (قومي) ويجوز فيهما وجهان آخران الأول يجوز نصبهما فنقول (النازلين)

و (الطيبين) على أنهما مفعولان بهما لفعل محذوف تقديره (أمدحُ أو أذكرُ) ،
والثاني ، أن نرفع (التازلون على أنه نعت ا - (قومي) وتنصب (الطيبين)
على أنه مفعول به لفعل محذوف . وهو في هذه الحالة يكون في جملة أخرى
غير الجملة الأولى ، أو تنصب الأول وترفع الثاني على ، ما ذكرنا .

أما إذا تمددت النعوت لنعوت واحد وكان النعوت لا يعرف إلا بمجموع
هذه النعوت كما في نحو قولنا (مرتت يزيد الناجر الفقيه الكاتب) وكان هذا
الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة ، أحدهم تاجر كاتب ، والثاني تاجر فقيه ،
والثالث ، فقيه كاتب ، فإن (زيد) المقصود لا يمكن تعيينه في هذه الحالة
إلا بالنعوت الثلاثة ، فيجب حينئذ اتباعها كلها لتتزيلها منه منزلة
الشيء الواحد .

وإن تعيّن النعوت ببعض هذه النعوت ، اتبعناها ، وجاز في باقيها
الأوجه الثلاثة أي الاتباع والقطع بالرفع أو بالنصب ، والجمع بين الاتباع
والقطع ، بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع .

وإن كان النعوت نكرة ، فيجب أن تتبع له النعت الأول من نعوته ،
أما بقية النعوت فيجوز فيها الاتباع أو القطع كما في نحو قول الشاعر :

ويأدى إلى نسوة عطّل
وشعثاً مراضيع مثل السّ إلى

حيث جرّ (عطّل) على الاتباع وجوباً لأنه نعت لنكرة (نسوة)
أما (شعثاً) أي ما سوى النعت الأول فيجوز فيها الاتباع بالجر ، والقطع
بالرفع أو بالنصب كما فعل الشاعر ، وقد روى هذا البيت بجر (شعثاً) .

ويقرر ابن هشام أن حقيقة القطع أو الأصل فيه أن يجعل (النعت) واحداً من اثنين : خبراً لمبتدأ محذوف ، أو مفعولاً به لفعل محذوف . فإن كان النعت مقطوعاً لجرد المدح أو الذم أو الترحم ، وجب حذف المبتدأ أو الفعل ليكون وجوب الحذف دليلاً على قصد انشاء المدح أو الذم أو الترحم كما في نحو (الحمد لله الحميد) بالرفع حيث قطع النعت (الحميد) عن منعموته (الله) بالرفع باضمار (هو) للمدح ، فنحو (وامراته حمالة الحطب) حيث قطع النعت (حمالة) عن المنعوت (امراته) بالنصب باضمار فعل محذوف تقديره (أذم) ، فإذا لم يقصد بقطع النعت المدح أو الذم أو الترحم ، جاز ذكره كما في نحو (مرت يزيد التاجر) يرفع أو نصب أو جر (التاجر) على الأوجه الثلاثة : الرفع بالقطع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) . والنصب بالقطع على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره (أذكر) ، والجر بالاتباع على أنه نعت لـ (زيد) مجرور مثله .

حذف المنعوت والنعت :

يجوز حذف المنعوت بكثرة إن لم وذلك بأن توجد قرينة تدل عليه بمدح حذف ، المنعوت

(١) إذا كان النعت صالحاً لمباشرة العامل . أو بعبارة أوضح أن يكون العامل صالحاً لأن يحمل محل المنعوت المحذوف فيعرب بأعرابه فيكون مفرداً إن كان المنعوت فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً أو مجروراً نحو (جاء الفاضل) إذ الأصل جاء محمد الفاضل ونحو قوله تعالى (أن أهل سابقات) إذ الأصل (أن أهل دروعاً سابقات) ونحو (المجتهد ناجح) إذ أصلها (الطالب المجتهد ناجح) ويكون النعت جملة مشتملة على رابط إن كان المنعوت خبراً مثلاً نحو (أنت

يُنْضَبُ اللهُ) أى (أنت رجل يغضبُ الله) ولا يصح حذف المنعوت إن كان فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً أو مبتدأ ، وكان النعت جملة أو شبهها ، لأن الجملة لا تقع شيئاً مما ذكرنا .

(ب) إذا كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعاً نحو (يُنْضَبُ اللهُ مِنْ مَنْ) ومنّا أقام) أى (منا فريقٌ ظمن ومنّا فريقٌ أقام) فظمن وأقام فى موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين والمنعوتان مرفوعان على الابتداء وهما بعض اسم مقدم وهو الضمير الجرور بحرف الجر (مِنْ) ويقدر الكوفيون المحذوف اسم موصول، أى (منا الذى ظمن والذى أقام) .

(ج) أن يكون المنعوت بعضاً من اسم مقدم عليه مجرور بـ (مِنْ) أو (فى) كما فى نحر قول الشاعر :

لوقلتُ ما فى قومها لم كَيْتَـنَم . يفضّلها فى حسب وميسَم .

حيث حذف المنعوت وهو (أحد) إذ الأصل (لوقلت ما فى قومها أحدٌ يفضّلها - لم تأتم) و (أحد) أى المنعوت المحذوف بعض من اسم مقدم مجرور بـ (فى) وهو (قومها) ويهرب المنعوت هنا مبتدأ مؤخرًا وخبره شبه الجملة (فى قومها) .

ويجوز حذف النعت أيضاً إن علم ، كما فى قوله تعالى : (ياخذُ كل سفينةٍ غصْباً) أى (ياخذ كل سفينةٍ سالحةٍ غصْباً) فقد حذف النعت فى هذه الآية لقريئة واضحة ، وهى أن المعتصب لا يعتصب ما لا نفع فيه . ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

وقد كُتِبَ في الحربِ ذاكُ تَدْرِي فلم أَمْسَطْ شَيْئاً ولم أُمْنَعْ

حيث ذَكَرَ المَمُوتَ وهو (شَيْئاً) وحذفَ النَمْتَ للعالمِ به . لأنه أعطى
بالفعل عطاءً غير أنه كان أقل مما كان يرجو ، بدليل قوله (ولم أُمْنَعْ) .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

وَرُبَّ أَسِيلَةٍ الخَدِينِ بِسُكْرِ مَهْمَهَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ

حيث حذفَ النَمَتَيْنِ من (فرع) و (جيد) وبدلَ على ذلك مقامَ المَدْحِ ،
لأنه غير مستساغ أن يمدح الشاعر محبوبته بأن لها شعراً وعنفاً مطلقين ، فكل
إنسان له ذلك ، وإنما يريد وصف الشعر بما اعتاد العرب وهو الطول والسراد
وكذلك للعنف بالطول .

التوكيد

التوكيد قسمان لفظي ومعنوي .

التوكيد اللفظي يقوم على أساس من إعادة اللفظ وتكراره ، توكيدا وإزالة لما قد يعلق بذهن السامع من شك في كلام المتكلم نحو (أعجبنى الخطيبُ الخطيبُ) ، و (سلّمت على الخطيبِ الخطيبِ) ، و (كأن الخطيبِ الخطيبِ) ، و (قام زيدٌ قام زيدٌ) ، و (محمدٌ مجتهدٌ محمدٌ مجتهدٌ) .

والتوكيد المعنوي : يقوم على أساس من استخدام كلمات خاصة منها : النفس والعين وكلا وكلا على أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكّد ويطابقه في النوع والعدد فنقول (جاء المدرس نفسه) و (جاء المدرسان أنفسهما) ، و (جاءت النساء أنفسهن) إلى آخره .

ويقدّم ابن هشام التوكيد المعنوي على التوكيد اللفظي . وهو يذكر أن للتوكيد المعنوي سبعة أنماط . الأنماط الأول والثاني هما (النفس) و (العين) بقول ابن هشام أن النفس والعين يؤكّد بهما الرفع المجاز عن الذات أو بمعنى آخر لازالة الاشتباه عن ذات المؤكّد ، فإذا قيل (جاء الخليفة) احتمال أن الذي جاء هو نبأ وصول الخليفة ، أو متاعه وحشمه ، فإذا قلنا (جاء الخليفة نفسه) أو (جاء الخليفة هينئِه) أو (جاء الخليفة نفسه عينئِه) يدون عطف ، ويشترط في حالة التأكيد بالنفس وبالعين معا أن تقدم النفس على العين إذا قلنا ذلك زال هذا الاحتمال أو الاشتباه وتأكد وصول الخليفة ،

وبحسب اتصال النفس أو العين بضمير يطابق المؤكّد في النوع (التذكير والتأنيث) وفي العدد من الافراد والجمع هلما بأن النفس والعين يجمعان جمع تكسير

لَفَتْة على وزن (أَفْتُل) لا غير ، أَيْ (أَنْفُس) و (أَعْيُن) مع اضافتهما
الضمير الجمع ولا يجوز أن يؤكدهما بمجوعتين على نفوس وهيون . وأما في حالة
التثنية فبرى ابن هشام أن الأصح جمعهما على أَنْفُس وَأَعْيُن ، ويجوز أفرادهما
وتثنيتهما فقال (نفسيهما وعينيها) أو (نفسيهما وعيناها) ولا بد من إضافتهما
إلى ضمير المثنى ليطابق المؤكد . أمّا ابن مالك فبعكس ابن هشام يترجح
عنده أفرادهما على تثنيتهما فيقول : (الولدان نفسيهما حضرا) ، و (رأيت
الولدين نفسيهما) .

والألفاظ الخمسة الباقية اثنان منهما المثنى هي (كلا وكلتا) ، نحو (فاز محمدٌ
وعلىٌ كلاهما) و (نجحت سميرةٌ وفاطمةٌ كلتاها) ، وثلاثة لغير المثنى أى للجمع
مطلقا هي (كلٌ وجميع وهامة) ويصح أن تستخدم الألفاظ الثلاثة السابقة مع
المفرد بشرط أن يتجزأ أبْنَفْسِه أو بِعَامِلِه نحو (حضر الطلبةُ كَامِـم) أو (حضر
الطلبة جميعهم) أو (حضر الطلبة عامتهم) ، و (اشترت المنزل كله أو جميعه
أو عامته) ، والمقصود من التأكيد بها إعادة التعميم الحقيقى ، وإزالة الاحتمال
عن الشمول الكامل .

ويجب اتصال الألفاظ الخمسة السابقة بضمير المؤكد انظما ليحصل الربط
بين التابع والمتبوع كما يجب . أن يطابق هذا الضمير المؤكد في الافراد
والتذكير وفروعهما . وعلى ذلك فليس من التركيب بجميع قوله تعالى (خالق
لكم ما فى الأرض جميعا) لعدم اتصال (جميعا) بضمير المؤكد . وقد توهم
بعض النحاة أن جميعا توکید لـ (ما) الموصولة الواقعة مفعولا لـ (خلق) وهذا
غير صحيح إذا لو كان كذلك لقليل (جميعه) . ر (جميعا) فى هذا الشأن . تعرب
حالاً من (ما) الموصولة بمعنى (مجتمعاً) واپس من التركيب بكلّ قراءة قوله

تعالى (إنا كلاً فيها) فـ (كلاً) لا يمكن أن تم. رب تؤكد لنفس السبب
وهو أنها غير متصلة بضمير المؤكد . وتمرب (كلاً) في المثال السابق على
وجهين : الأول أنها بدل من اسم (إن) وهو (نا) الدالة على الفاعلين .
والثاني: أنها حال من الضمير الذي انتقل إلى الظرف من الوصف المحذوف الذي
يعرب خبراً . ويكون إعراب الجملة كما يلي : (إنا) أصلها (إننا) وهي مكونة
(إن) حرف تأكيد ونصب و (نا) ضمير متصل مبنى على السكون اسم (إن)
في محل نصب ، و (فيها) جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره (مستقر) يعرب
خبراً . وهذا الخبر المحذوف صفة ، وهو يرفع فاعلاً ضميراً مستتراً تقديره هو .
ويقول البصريون : أن الضمير المرفوع المستتر ينتقل إلى الظرف عند حذف
الصفة : ويمرب بهض النحاة (كلاً) في المثال السابق حالاً من هذا الضمير
المرفوع المستتر .

والتوكيد بالألفاظ الثلاثة التي تدل على الجمع (كل وجميع وعامة) وبالألفظين
الذين يدلان على المثنى (كلا كلتا) ، يفيد رفع احتمال تقدير (بعض) مضاف
إلى اللفظ المؤكد بها أى متبوع هذه الألفاظ . فتحن نقول (جاءني الزيدان
كلاهما ، وجاءني المرأتان كلتاها) فيدل لفظاً (كلاهما ، وكلتاها) على
أن كلا الزيدين وكلتا المرأتين حضرا ، وليس واحد فيهما ، كما لو قلنا
(جاءني الزيدان) وجاءني المرأتان) إذ يحتمل في هذه الحالة أن يكون الذي
جاء هو أحد الزيدين أو إحدى المرأتين ، أو بعبارة أخرى يجوز في هذه الحالة
أن ينطق بالمثنى ويراد به الواحد كما جاء في قوله تعالى (ينخرج منهما الأولو
والمرجان) بتقدير (ينخرج من أحدهما) لأن الأولو والمرجان يخرج من البحر
الملح فقط ولا يخرج من الماء العذب . وإذا كان الكلام يدل على أن المراد

هو المثنى دون لبس أو اشتباه امتنع ذكر كلا وكَلَمَّا ، لأنه ان تكون لهما فائدة في هذه الحالة وهي رفع احتمال تقدير (بعض) مضافا إلى الاسم الموكِّد بهما كما في نحو قولنا (اختصم الزيدان كلاهما) فالفعل (اختصم) هلى وزن (افعل) يدل على المشاركة .

وإذن فليس هناك احتمال لتقدير عدم اشتراك الزيدين معا في الفعل ، وكذلك يمتنع نحو (تقابلت الهندان كَلَمَّاها) إذ أن الفعل (تقابل) يدل على الاشتراك ، ويرفع احتمال أن تكون إحداها هي الفاعلة وبذلك يصبح لفظ (كَلَمَّا) بدون فائدة ، فيمتنع .

وانفس السبب يجوز أن نقول (جاء القوم كَلَمَّهم) لأننا لو قلنا (جاء القوم) بدون (كَلَمَّهم) لجاز أن يفهم أن بعض القوم هم الذين جاءوا ، أو بعبارة أخرى ممثلين للقوم . ولرفع هذا الاحتمال نقول (جاء القوم كَلَمَّهم) فيعنى ذلك أن أحدا منهم لم يتخلف عن الحضور . كما يجوز القول (اشتريت العبد كَلَه) بمعنى أننى اشتريته بكل ما يتعلق به من ملابس وأدوات وغيرها وقد يوم قولنا (اشتريت العبد) فقط أننى اشتريته بدون هذه الأشياء . ولا يصح أن نقول (جاء زيد كَلَه) لأن التوكيد هنا (كَلَه) لافائدة له ، إذ أنه من المستحيل أن يأتى جزء من زیده .

ويقرر ابن هشام أن التوكيد بلفظى (جميع) و (هامة) غريب ، ومن الشواهد التى جاءت فى التوكيد بجميع قول شاعرة عربية ترقى حص به ولدها :
فَدَاكَ حَىْ خَوْلَانِ جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانِ

حيث جاء لفظ (جميعهم) توكيدا للفاعل (حى) وهو بمنزلة (كل) فى المعنى والاستعمال .

ويقول ابن هشام أن (عامّة) أصلها (عام) وأن التاء فيها بمنزلة التاء في لفظ النافلة ، أي أنها زائدة ، وأنها لازمة لا تفارق اللفظ في الافراد ولا في التذكير ولا في فروعها ، أي في التثنية والجمع والتأنيث . وهذه التاء تفيد المبالغة لا التأنيث تماماً كما نقول في صيغة المبالغة من عالم (علامة) . ومن أمثلة التوكيد بعامة : (اشتربت العبد هامة) فأكد بها المذكر تماماً كما في قوله تعالى (ويعقوب نافلة) .

تقوية التوكيد: يذكر النحاة أن هناك بعض الألفاظ التي تعتبر ملحقة باللفظ التوكيد السبعة التي ذكرناها . هذه الألفاظ هي (أجمع) المفرد المذكر وفروعه وهي (جماء) المفردة المؤنثة ، و (وأجمعون) لجمع المذكر ، و (جمع) لجمع المؤنث

ويرى ابن هشام أن هذه الألفاظ الملحقة باللفظ التوكيد ، إذا استخدمت بعد لفظة (كل) فإنها تكون مطابقة لها في الافراد والجمع والتذكير والتأنيث . وهي في هذه الحالة تفيد تقوية التوكيد . (كل) فيقال (هتفُ الشعب كله أجمع ب حياة زعيمه) و (يسبح ما في الارض كلها جمعاء بذكر الله) وقوله تعالى : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) و (طالبات الفرقة الرابعة كلن جمع نجمن في الامتحان) أما إذا لم يتقدم هذه الألفاظ الملحقة باللفظ التوكيد لفظ (كل) كما في نحو قوله في كتابه العزيز : (لأغوينهم أجمعين) و (لم وعدهم أجمعين) فإنها تفيد في هذه الحالة التوكيد فقط لا تقوية التوكيد .

ومن الملاحظ أن البصريين ويتفق معهم ابن هشام . لا يثنّون (أجمع وجمعاء) ذلك أنهم استغنوا باللفظ (كلا وكلتا) لتوكيد المثنى مطلقاً ، كما استغنوا بتثنية لفظ (سى) عن تثنية لفظ (سواء) فقالوا : (سيان) ولم يقولوا : (سواءان) إلا نادراً .

أما الكوفيون ويتفق معهم الاخش فيجيزون تثنيتهما ، فيقولون : (جاءني الزيدان أجمعان) و (جاءني الهندات جمعاوان) .

توكيد النكرة : يتفق نحاة البصرة على أن النكرة لا يصح أن تؤكد ، ذلك لأن الغرض من التوكيد إزالة الابهام ، ثم إن ألفاظ التوكيد معارف لأنها مضافة إلى ضمير المؤكد كما سبق أن ذكرنا . والنكرة تدل على الإبهام والشبوح . وعلى ذلك فالتوكيد يتعارض مع التأكيد .

ويختلف نحاة الكوفة مع نحاة البصرة في هذا الرأي ، إذ يرون أنه يصح توكيد النكرة إن حدثت من توكيدها فائدة ، وتحصل هذه الفائدة إذا تحقق أمران . الاول : أن يكون المؤكد محدودا ، أي موضوعا للدلالة على زمن محدود له بدء ونهاية معينين نحو (يوم . أسبوع . شهر . سنة) وغير ذلك . أو أن يدل على شيء معلوم المقدار نحو (درهم . دينار) وغيره . والامر الثاني : أن يكون التوكيد لفظا من ألفاظ الاحاطة نحو (كل) في (اعتكفت أسبوعا كله) ومن الشواهد على ذلك قول عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي :

لكنني شاقته أن قيل ذا رجب يا ليت عيدة حول كله رجب

حيث أكد الاسم النكرة وهو (حول) على رأى الكوفيين الذي يتفق معهم فيه ابن هشام . ذلك أن النكرة هنا محدودة ، فالعام معلوم الاول والآخر ولأن لفظ التوكيد (كله) من ألفاظ الدالة على الاحاطة . ولا يجوز أن نقول (صمت زمنا كله) ذلك لأن الاسم النكرة المؤكد وهو (زمنا) غير محدود بوقت ولا معلوم المقدار . كذلك لا يصح أن نقول (صمت شهرا) (نفسه) ذلك لأن لفظ التوكيد وهو (نفسه) ليس من ألفاظ الاحاطة والشمول

توكيد الضمير المتصل توكيدا معنويا :

الضمير إمّا أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا . فإذا أردنا توكيد
الضمير المرفوع المتصل توكيدا معنويا ، فإذا كان التوكيد بـ (النفس) أو
(العين) وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل نحو (قوموا أنتم أنفسكم)
حيث فصل بين الضمير المؤكد وهو (واو الجماعة) ، والتوكيد (أنفسكم)
بـ الضمير المنفصل (أنتم) . والسبب في وجوب الفصل بالضمير البارز في هذه
الحالة ، أن الابس يقع أحيانا كما في نحو قولنا (همد خرجت نفسها) أو (همد
ذهبت عيها) إذ يحتمل أن يظن السامع أن لفظ (نفس) في المثال الاول ،
و (عين) في المثال الثاني هو فاعل الفعل ، وأن المقصود في المثال الاول أنها
توفيت ، وفي المثال الثاني أنها تقدمت عيها التي تبصر بها ، فإذا جاء الفاصل منع
هذا الاحتمال . ويعرب الضمير المنفصل توكيدا لنظما للضمير الاول . ويرى
بعض النحاة أنه لا يمتنع في هذه الحالة أن يكون الفاصل هو الضمير البارز ،
بل يصح الفصل بغيره ، كالفصل بالجار والمجرور في نحو (قوموا للصلاة أنفسكم)
غير أن الفصل بالضمير أفصح . ويمتنع الفصل بالضمير إذا كان المؤكد اسما
ظاهرا نحو (قام الزيدون أنفسهم) ذلك لأن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر
لأن الظاهر أقوى منه ذلك أنه لا يحتاج إلى مرجع يفسره .

أما إذا أردنا توكيد الضمير المتصل المنصوب أو المجرور فإنه لا يجب أن
نفصل بالضمير البارز ولمكن يجوز الوجهان الفصل به أو عدم الفصل كما إذا
أردنا توكيد الضمير المتصل المنصوب (هم) في نحو (ضربتهم) إذ يجوز أن
نقول (ضربتهم أنفسهم) أو (ضربتهم هم أنفسهم) . وكما إذا أردنا توكيد
الضمير المتصل المجرور (هم) في نحو (سهرت بهم) إذ يجوز أن نقول (سهرت

بهم أنفسهم) أو (مررت بهم هم أنفسهم) وإذا أردنا أن تؤكد الضمير المتصل سواء كان ضميراً مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بغير لفظي (النفس والعين) جاز أيضاً الفصل وعدمه نحو تؤكد الضمير المتصل (واو الجماعة) في (قاموا) إذ يصح أن تقول (قاموا كاتِّمهم) ، كما يصح أن تقول (قاموا كاتِّمهم) .

التوكيد اللفظي : التوكيد اللفظي يكون بتكرار اللفظ أو الألفاظ المراد توكيدها . ولا يصح تكرار اللفظ المؤكد أكثر من ثلاث مرات لأنه لم يسمع غير ذلك . والغرض الأصلي من التوكيد اللفظي تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه أو لم يتبينه . وقد يخرج التوكيد الأصلي عن غرضه الأصلي إلى أغراض أخرى كأنه يد نحو قوله تعالى (كلاً سوف تعلمون ، ثم كلاً سوف تعلمون) ، أو التهويل نحو قوله تعالى (وما أدراك ما يوم الدين ، ثم ما أدراك ما يوم الدين) أو التلذذ بتكرار لفظ مرغوب فيه نحو (الصحة الصحة أغلى شيء) و (الجنة الجنة نعم من يفوز بها) ، (مصر مصر جنة الله في أرضه) .

ويكون التوكيد اللفظي بعدة طرق :

(أ) بتكرار المراد توكيده بنصه وهينه نحو قولنا (احذر الترام ، احذر الترام) .

(ب) ببعض تغيير بسيط فيه كما في نحو قوله تعالى فمهل الكافرين أمهم (رويداً) فـ كلمة (أمهل) توكيد لفظي لـ (مهل) .

(ج) بمرادف اللفظ المؤكد نحو قولهم (أنت بالخبر حقيق قين) فـ (قين) توكيد لـ (حقيق) ذلك أنهما بمعنى واحد تماماً ، ولا يختلفان إلا في الحروف التي يتكون منها كل منهما .

ويقرر ابن هشام أنه إذا كان المؤكدة جملة فيجوز أن تقترب جملة التوكيد بحرف من حروف العطف ، أو تذكر بدونه ، على أن الأكثر هو اقترانها بحرف العطف . ومن الشواهد على اقتران جملة التوكيد بحرف العطف قوله تعالى : (كلا سوف تعلمون ، ثم كلا سوف تعلمون) حيث أكدت الجملة (كلا سوف تعلمون) الجملة الأولى ، وسبقت جملة التوكيد بحرف العطف (ثم) ونحو قوله تعالى أيضاً : (أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى) .

ومثال الجملة المؤكدة بدون حرف العطف قوله عليه الصلاة والسلام : (والله لأغزون قريشا ، والله لأغزون قريشا ، والله لأغزون قريشا) ثلاث مرات .

ويذكر ابن هشام أنه يجب ترك عطف الجملة الثانية على الأولى إذا أوم العطف التعمد ، نحو : (ضربت زيدا ، ضربت زيدا) ذلك أننا لو عطفنا بـ ثم أو بالفاء قلنا (ضربت زيدا ثم ضربت زيدا) أو (ضربت زيدا فضربت زيدا) لظن أن الضرب تكرر وهذا غير مقصود . لذلك يكون امتناع العطف هنا واجبا لإزالة اللبس .

توكيد الاسم الظاهر والضمير توكيدا لفظيا :

إذا أردنا توكيد اسم ظاهر أو ضمير منفصل فإن توكيده يكون بتكرار انقله بدون شرط ويكون التوكيد تابعا المؤكدة في الضبط . توكيد الاسم الظاهر نحو قول الرسول عليه السلام : (أيما امرأة نكحت نفسها بغير وائسها فنكاحها باطل باطل باطل) . وتوكيد الضمير المنفصل نحو قول الفضل بن عبد الرحمن القرشي :
فَيْسَاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

حيث أكد الضمير المنفصل المنصوب وهو (إياك) بإعادة اللفظ بنفسه .
 أما الضمير المنفصل المرفوع فيجوز أن نؤكد به كل ضمير متصل نحو (قمت أنت) حيث أكد الضمير المنفصل المرفوع (أنت) الضمير المتصل المرفوع (تاء الفاعل) ونحو (أكرمتك أنت) حيث أكد الضمير المنفصل المرفوع (أنت) الضمير المتصل المنصوب (كاف الخطاب) ونحو (مررت بك أنت) حيث أكد الضمير المنفصل المرفوع (أنت) الضمير المتصل المجرور (كاف الخطاب) .

وإذا كان التوكيد ضميرا متصلا فانه يوصل بما وصل به المؤكد نحو قولنا :
 (عجبتُ منك منك) فقد جاء الضمير المتصل (كاف الخطاب) توكيدا ،
 لذلك اتصل بما جاء المؤكد متصلا به وهو حرف الجر (من) . والخلاصة أن
 التوكيد إذا كان ضميرا متصلا يجب أن نكرر معه اللفظ الذي يتصل بالمؤكد
 امما كان أو فعلا أو حرفا ، لأن إعادة بدون ما اتصل به ، يخرج به عن الضمير
 المتصل إلى الضمير المنفصل .

توكيد الفعل والحرف توكيدا لفظيا :

إذا أردنا توكيد الفعل توكيدا لفظيا فإننا نكرر الفعل و-دون أى
 شرط ، نحو (قام قام زيد) ، أمّا الحرف فينقسم توكيده توكيدا لفظيا
 إلى قسمين :-

إن كان حرفا جوابيا ، أى من الحروف التى يُجاب بها عن سؤال سائل ،
 سواء كان بالاجاب مثل (نعم وأجل وجنير وإي) ، أو بالنفى مثل (لا وبلى)
 فإنه يكرر بدون أى شرط نحو قول جميل بثنية :

لا لا أبوحُ بحبِّ بثنةٍ إنَّها أخذت عَلى موافقاً وعهوداً

حيث أكد حرف الجواب الدال على النفي (لا) توكيدا لفظيا بتكراره بدون قيد ولا شرط . وإن كان الحرف غير جوابي فيجب في توكيده أمران : الأول ، أن يفصل بين المؤكّد و المؤكّد بفواصل ما . والثاني ، أن نكرر مع التوكيد ما اتصل بالمؤكّد إن كان ما اتصل بالحرف المؤكّد ضميرا نحو قوله تعالى (أيعبدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون ؟) حيث جاءت (أنكم) الثانية مؤكّدة لـ (أنكم) الأولى الواقعة مفعولا ثانيا للفعل (يعبد) وفصل بينهما بالظرف (إذا) وما بعده (متم وكنتم ترابا وعظاما) ، وقد أheid مع (أن) الثانية ما اتصل بـ (أن) الأولى وهو ضمير الخطاب (كم) أما إن كان ما اتصل بالمؤكّد اسما ظاهرا ، فيماد هو أو ضميره أي يعاد لفظ المتصل بالحرف أو ضميره ، إن كان ما اتصل به الحرف اسما ظاهرا . نحو قولنا (إن زيدا إن زيدا فاضل) حيث أكد الحرف (إن) مع الاسم الظاهر الذي اتصل به (زيدا) ، ونحو (إن زيدا إه فاضل) حيث أكد الحرف (إن) توكيدا لفظيا بتكراره مع ضمير الاسم الظاهر الذي اتصل به (إه) توكيدا لـ (إن) الأولى وقد كرر الحرف مع ضمير الاسم الظاهر الذي اتصل به الحرف المؤكّد . ويرى ابن هشام إن إعادة الحرف مع ضمير الاسم الظاهر الذي اتصل به الحرف الذي نريد توكيده أفصح من إعادة اللفظ لأنه الأصل ، وذلك نحو قوله تعالى (ففى رحمة الله هم فيها خالدون) حيث أكد الحرف (فى) بتكراره مع ضمير الاسم الظاهر (رحمة) .

ويقرر ابن هشام أنه لا يصح أن يجيء الحرف المؤكّد تاليا للحرف المؤكّد وقد شد اتصال الحرفين فى قول الشاعر :

إِنَّ الْكَرِيمَ بِحِلْمٍ مَالِمْ يَرَيْنَ مِنْ أَجَارِهِ قَدْ ضَيَا

حيث أكد الحرف (إن) بإعادة من غير فاصل بين الحرف المؤكد وتوكيده مع أنها ليست من حروف الجواب ، وهذا شاذ لا يقاس عليه .

ويرى ابن هشام أن توكيد الحرف مكون من حرف واحد توكيدا لفظيا بحيث يجيء الحرفان متتاليين دون فاصل أمر شديد الشذوذ ، كما في نحو قول مسلم ابن معبد الوالبي الأمدى :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَفْقَهُ الْمَسَابِي وَلَا لِلْمَاءِ بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

حيث قال : (الماء) فإن اللام الثانية فيها توكيد للام الأولى الجارة ، ولم يفسد بينهما فاصل ، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب . وهذا شاذ بالغ الشذوذ لأن الحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد لا يكاد يقوم بنفسه . ولو جاء على ما يقتضيه الصواب لقال (الماء بهم) .

ويرى ابن هشام أن الفصل بين الحرفين بأى فاصل أسهل من عدم الفصل بينهما ، أو بعبارة أخرى : أقل شذوذاً ، كما في نحو قول خطام الجاشمي يصف إبلا :

أَعْنَاقُهَا مَشْدُودَاتٌ بَقَرْنُ حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

حيث أكد (كأن) بمثلها مع عدم الفصل بمعمولى (كأن) الأولى مع أنها ليست من حروف الجواب ، وهذا أخف في الشذوذ لأنه فصل هنا بواو العطف

وأيضاً لأن المؤكد حرفان ، فاستقل اللفظان عن بعضهما وإن لم يختلفا في الحروف
التي يتكونان منها .

ويرى ابن هشام أن اختلاف الحرفين يعتبر أقل شذوذاً ، كما في نحو قول
الأسود بن يعفر :

فأصبحن لا يسألنّه عن بما به أصد في عاو الهوى أم تصوبا

حيث قال : (عن بما) فأكد حرف الجر (عن) بلفظ مرادف وهو (الباء)
التي بمعنى (عن) المتصلة بما الموصولة . وابن هشام يرى أن الشذوذ هنا أقل
ذلك ، لأن الحرف المؤكد مكون من حرفين ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى
فإن لفظي المؤكد والتوكيد مختلفان .

العطف

النوع الثالث من التواضع هو الاسم المعطوف . والعطف نوعان عطف بواسطة حرف وبُسمى عطف نسق ، وعطف بغير حرف ويسمى عطف بيان ، عطف البيان : هو التابع الذى يشبه الصفة فى توضيح الاسم الذى يتبعه إن كان معرفة ، وتخصيص الاسم الذى يتبعه إن كان نكرة ، ويشترط فيه أن يكون جامدا . بخلاف النعت فإنه لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا بالمشتق . ومفهوم هذا الكلام أن عطف البيان إما أن يجيء معرفة لتوضيح ذات متبوعه ، وإما أن يجيء نكرة لتخصيص متبوعه .

ويتفق البصريون والكوفيون على عطف البيان الذى يفيد توضيح ذات متبوعة المعرفة وإزالة ما قد يصيبها من الشروع بسبب تعدد مدلولها ، وذلك كما فى نحر قول الشاعر :

أقسم بالله أبو حفصٍ عمر ما مستها من نقبٍ ولا دُبُرِه

حيث جاء الاسم الجامد (عمر) عطف بيان على (أبو حفص) وهو علم معرفة وقد قصد به الإيضاح .

أما القسم الثانى من عطف البيان، أى الذى يخصص متبوعه النكرة فقد رفضه جمهور البصريين ونادى به الكوفيون وبعض البصريين القدماء كابن الفارسي وابن جني، وبعض البصريين المتأخرين كالزنجشري وابن مالك وابنه بدر الدين بن مالك . وجوز هذا الفريق أن يكون من هذا القسم قوله تعالى (أو كفارة طاماً مسكيناً) بنفارين (كفارة) فقد أعربوا (طاماً) عطف بيان لكفار ونحو قوله تعالى

(من ماء صديد) فقد أعربوا (صدید) عطف بيان لـ (ماء) وقد اختلط أمر عطف البيان الذي يجيء لتخصيص متبوعه المكرة ، ببعض أنواع البدل وهو بدل الكل من الكل ، إذ يوجب هذا الفريق أن يعرب نحو (طعام) و (صدید) في الآيتين السابقتين بدل كل من كل لا عطف بيان. أما القسم الآخر من عطف البيان ، أى الذى يجيء لتوضيح متبوعه المعرفة فيجوز فيه الوجهان أن يعرب عطف بيان ، أو بدل كل من كل إلا فى مواضع استثنوها ولم يصححوا فيها القول بالبدلية . ومما يجوز فيه الوجهان نحو (جاء زيد أخوك) فـ (أخوك) يجيز النحاة أن يعرب عطف بيان لـ (زيد) كما يجيزون أن يعرب بدل كل من كل من (زيد) . ومن المواضع التى استثنوها ، وأوجبوا أن تكون عطف بيان ، ولا يجوز فيها أن تكون بدلا ، نحو (يا أخانا زيدا) بنصب (زيدا) فـ (زيدا) هنا يعرب عطف بيان ولا يجوز أن يعرب بدل كل من كل ، ذلك لأن البدل عند هذا الفريق على نية تكرار (العامل) ، ولو كان (زيدا) هنا بدلا ، لكان فى نية تكرار حرف النداء معه ، ولا يمكن يلزم بناؤه على الضم لأنه مفرد معرفة .

ويقرر ابن هشام أن عطف البيان يصح أن يعرب بدل كل من كل إذا قصد به ما يقصد بالبدل ، وحيثما يتعين أو يجب أن يعرب بدلا ، أما إذا امتنع الاستغناء ، منه فيمتنع أن يكون بدلا نحو (هندة قام زيد أخوها) فـ (أخوها) فى المثال السابق لا يصح أن يعرب بدل كل من (زيد) ذلك أن البدل يمكن الاستغناء عنه بالبدل منه ، و (أخوها) فى هذا المثال لا يمكن الاستغناء عنه وإلا تفسر المعنى المقصود .

ويرى ابن هشام أنه إذا امتنع إحلال الثانى مكان الاول ، امتنع أيضا أن يعرب بدلا نحو (يا زيد الحارث) فتابع المنادى (زيد) محلى بأل (الحارث)

والمنادى أو المتبوع خالٍ منها فيجب في هذه الحالة أن نعرب (الحارث) عطف بيان من (زيد) ، لا بدلا ذلك لأنه يتمتع إن يحلّ (الحارث) مكان (زيد) ، فلا يقال (يا الحارث) لأن حرف النداء لا يدخل على المحلى بآل . ونحو قول طالس بن أبي طالب بن عبد المطلب من قصيدة يمدح بها الرسول عليه السلام :

أيا أخويها عبد شمس ونوفلا أعيدُكما بالله أن تحدثنا حربا

حيث يتعين كون (عبد شمس) عطف بيان لـ (أخويننا) و (نوفلا) عطف نسق بالواو عليه . ولا يجوز فيهما أن يكون (عبد شمس) بدلا لـ (أخويننا) محل (أخويننا) لأن ذلك يستلزم ضم (نوفلا) المعطوف عليه لأنه مفرد علم يستحق البناء على الضم ، وقد روى بيت الشعر بالنصب لا غير .

ومن الشواهد على هذا الموضع أيضا قول المزار بن سميد النعماني في الفخر :

أنا ابن التارك البكرى بشرٍ عليه الطير ترقبه وقوعا

حيث يجب أن يعرب (بشرٍ) عطف بيان ، لأنه لو أعرب بدلا . والبدل على نية تكرار العامل ، ا كان التقدير : (أنا ابن التارك البكرى ، التارك بشر) فيضاف الوصف المقترن بآل إلى اسم مجرد منها ومن الإضافة إلى المقترن بها أو إلى ضميره ، وذلك غير جاز عند البصريين .

ويذكر ابن هشام أن الفراء أحد شيوخ المدرسة الكوفية يميز إعراب (بشر) في هذا الشاهد بدلا ، لأنه يميز إضافة الوصف المقترن بآل إلى جميع المعارف فيجيز نحو (الضارب زيد) . ويعلق ابن هشام على ذلك بقوله (وايس بمرضى) وهذا يدل على أنه لا يتفق مع رأى الكوفيين في هذه المسألة .

وخلاصة رأى ابن هشام في هذه المسألة أنه يصح في عطف البيان إذا قصد به ما يقصد ببدل الكل أن يعرب بدل كل إلا في حالتين :

- (أ) ألا يمكن الاستغناء عن عطف البيان لما منع يحول دون صحة البدل .
 - (ب) ألا يمكن إحلال عطف البيان - لو صار بدلا - محل متبوعه لما منع يحول دون البدلية ووضع البدل مكان المبدل منه .
- ما يوافق فيه عطف البيان متبوعه :

يتفق جمهور النحاة على أن عطف البيان يتفق مع متبوعه في أربعة أمور من عشرة . هذه الأمور هي :

- (أ) أوجه الأعراب الثلاثة (الرفع والنصب والجر) .
- (ب) الأفراد والتثنية والجمع .
- (ج) التذكير والتأنيث .
- (د) التعريف والتذكير .

ويذكر ابن هشام أن مما أعرب إعرابا يخالف ما أجمع عليه النحاة من موافقة عطف البيان لمتبوعه قول الزمخشري إن (مقام إبراهيم) في الآية الكريمة يعرب عطف بيان على قوله (آيات بيّنات) مع أن (مقام) يخالف (آيات) من حيث التعريف والتذكير ، والتذكير والتأنيث ، والأفراد والتثنية والجمع ، وبعبارة أوضح هو يتفق مع ما يزعم الزمخشري أنه متبوعه في أمر واحد من الأمور الأربعة التي اتفق جمهور النحاة على أن عطف البيان يرافق متبوعه فيها .

ويدل ظاهر كلام ابن هشام أيضاً على أنه يعترض على رأى الزمخشري الذى يشترك فيه معه الجرجاني وهوداه ، أنه يشترط فى عطف البيان أن يكون أوضح من متبوعه ، أو بعبارة أخرى ، أن يكون أعرف منه بمعنى أن يكون متقدماً عليه فى مرتبة التعريف . لأن الهدف منه هو توضيح حقيقة متبوعه وذاته وما يوضح لا بد أن يكون أوضح من الشيء المطلوب توضيحه . وبدلنا على مخالفة ابن هشام لهذا الرأى تعليقه عليه بأنه يخالف لقول سيبويه (إيا هذا ذا الجمّة) بأن (ذا الجمّة) عطف بيان لامم الإشارة (هذا) ، ويتفق ابن هشام مع سيبويه فى أن (ذا الجمّة) عطف بيان لـ (هذا) على الرغم من أن اسم الإشارة أوضح من المضاف إلى (ذا) .

عطف الذق : يعرفه ابن هشام بأنه التابع الذى يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف . وحروف العطف تنقسم إلى قسمين : -

القسم الأول وهو ما يفيد التشريك فى اللفظ والمعنى . فى اللفظ بوجوه الاعراب ، وفى المعنى باحتمال كل من المتعاطفين للمعنى المراد نفياً وإثباتاً ، وسلاحية له ، هذا إذا كان مفردين ، فان كان المعطوف غير مفرد فقد لا يفيد التشريك نحو (حضر الأستاذ ولم يحضر التلاميذ) ، فالمعطوف هنا جملة (لم يحضر التلاميذ) والعطف فى هذه الجملة لم يفيد التشريك فى الحكم وهو الحضور وما يفيد التشريك فى الحكم إما أن يكون مطلقاً أى بدون قيد ولا شرط وهى أربعة هـ وف (الواو والفاء وثم وحتى) . وقد يكون التشريك فى الحكم مقيداً وهو فى الحرفين (أو ، وأم) إذ يشترط فى هذين الحرفين ألا يقتضيا إضراباً ، وإن اقتضيا إضراباً كان التشريك فى اللفظ فقط دون المعنى .

والقسم الثانى . وهو ما يقتضى التشريك فى اللفظ دون المعنى وهو ينقسم إلى

قسمين الأول : ما ثبت لما بعده ما انتهى عما قبله وهو الحرف (بل) عند جميع النحاة ، و (لكن) عند صيبويه ومن اتفق معه ، والثاني : وهو عكس الأول أى ما ينفى عما بعده ما ثبت لما قبله ، وهو الحرف (لا) عند جميع النحاة و (ليس) عند نحاة بغداد كما فى نحو قول أبيد بن ربيعة العامري :

وإذا أقضت قرضا فأجزه إنما يجزى الفى ليس الجمل

حيث استعمل ليس حرف عطف بمعنى (لا) لتنفى بعدها صنع الخير الذى ثبت لما قبلها . وهذا قول البغداديين ويتفق معهم ابن مالك . ويخرج الذين يمنعون أن تكون (ليس) حرف عطف على أن (ليس) فعل جامد ناقص ، و (الجمل) اسمها ، ونحوها محذوف والتقدير (ليس الجمل جازيا) .

الواو : تفيد مطلق الجمع أى الاجتماع والاشتراك بين المتعاطفين فى المعنى والحكم ، فتعطف متقدما فى الحكم ومتأخرا فيه ومصاحبا فيه .

عطفها لتأخر فى الحكم نحو قوله تعالى (ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم) فقد عطف (إبراهيم) على (نوح) عطف متأخر على متقدم . وعطفها لمتقدم على المتقدم نحو قوله تعالى (كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك) ، فالذين معطوف على الكاف مع إعادة الجار - عطف متقدم على متأخر . وعطف المصاحب نحو قوله تعالى (فأنجيناه وأصحاب السفينة) ، فأصحاب السفينة معطوف على (هاهنا) عطف مصاحب .

وتنفرد الواو بأنها تعطف اسما على اسم لا يكتفى بالكلام به ، أى أن الكلام لا يكتفى بالمعطوف عليه فى أداء المعنى نحو (اختتم زيد) تضارب زيد وعمر . اصطف زيد وعمر . جمست بين زيد وعمر) إذ أن الأفعال : اختتم وتضارب

واصطف، والفعل (جاس) مع (بين)، من المامى النسبية التى لا تقوم إلا باثنين فصاعداً . أو بمباراة مختصرة : لا يمكن أن تكون من طرف واحد . ولذلك قال الأصمعى فى بيت امرىء القيس :

قذائبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط الإوى بين الدخول وحومل

حيث قال (بين الدخول وحومل) فإن (بين) لا تضاف إلا إلى متعدد . والفاء تدل على الترتيب من غير مهلة ، فالبيئة غير متحققة هنا ، وإنما تتحقق بالمعطف بالواو التى تدل على اشتراك العاطف والمعطوف معاً دفعة واحدة فى مدلول العامل ، ولهذا خطأ الأصمعى امرأ القيس . وقال ان الصواب أن يقال (بين الدخول وحومل) بالواو . ويرى جماعة النحاة أن التقدير (بين أما كن الدخول فأما كن حومل) ، أى أن كلمتى الدخول وحومل هنا لا يراد بهما جزئى المكان وإنما يراد بهما أجزاء كثيرة فى هذين المكانين ، وهناك مضاف محذوف يفيد هذا التمدد مثل (أما كن - مواضع - أجزاء) الدخول [وحومل فهو بمنزلة (اختصم الزيدون فالعمرون) .

الفاء : تفيد الترتيب فى المعنى وفى النطق ، والتعقيب أى اتصال المعطوف بالمعطوف عليه بلا مهلة وقصر المدة التى بين وقوع المعنى عليها ، نحو قوله تعالى (أعانه فأقبره) ، وقد تفيد الفاء السببية أى أن يكون المعطوف متسبباً عن المعطوف عليه ويحدث هذا إذا كان المعطوف جملة نحو قوله تعالى (فوكزه موسى فقضى عليه) فالوكز تسبب فى الموت ، واعترض على أن الفاء تفيد الترتيب الممنوى مع الترتيب اللفظى فى وقت واحد بالآية الكريمة (أهلكتناها فجاءها بأسنا) إذ أن الفاء أفادت فى هذه الآية الترتيب اللفظى دون الممنوى فإن الإهلاك متأخر عن مجيء البأس . ونحو قول الرسول عليه الصلاة والسلام

توضاً فغسل وجهه ويديه) إلى آخر الحديث الشريف ، إذ أن غسل
الأعضاء الأربعة متتال في المعنى ومتأخر عن الوضوء في الذكر .
ويرد ابن هشام على ذلك بقوله أن المعنى (إذا أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا)
و (إذا أراد الوضوء ، فغسل وجهه ويديه) وهذا يفتي الاعتراض على أن
الفاء لترتيب اللفظي فقط لا المعنوي ، لأن إرادة الإهلاك متقدمة على البأس ،
وإرادة الوضوء سابقة على غسل الأعضاء . ويرى غيره من النحاة أن الفاء في
الشاعدين لترتيب الذكرى أو اللفظي ، لأن ما بعدها تفصيل للمجمل قبلها .

كما اعترض على أن الفاء تفيد التعقيب بقوله تعالى (فجعله غثاءً) بعد قوله
تعالى (الذي أخرج المرعى) بأن جعل غثاءً أحوى لا يعقب إخراج المرعى ،
ولا يتصل به فالفاء هنا أفادت الترتيب ولم تفد التعقيب . ويدفع ابن هشام هذا
الاعتراض بوجهين :-

الاول : أن المعطوف عليه محذوف والتقدير (الذي أخرج المرعى فضت مدة
فجعله غثاءً أحوى) .

والثاني : أن الفاء في هذا الشاهد ثابتة عن (ثم) كما جاء عكسه ، أي أن
(ثم) جاءت في بعض التصووص تنوب عن الفاء .

وتختص الفاء : بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح أن يكون صلة لخلوه من
العائد ، ذلك لأن ما في الفاء من معنى السببية جعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم
جملة واحدة فأغنى ذلك عن الرابط ، وذلك نحو (اللذان يقومان فينضب زيد ،
أخواك) فاللذان اسم موصول مبتدأ ، وجملة (يقومان) صلة الموصول لا محل
لها من الأعراب ، وجملة (فينضب زيد) معطوفة بالفاء على جملة الصلة (يقومان)

وكان القياس عدم صحة العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم الموصول . ذلك لأن الفعل (يغضب) رفع اسما ظاهراً هو (زيد) ولكن عطفها بالفاء سوغ ذلك لما في الفاء من معنى السبب ، كما ذكرنا قبل ذلك ، و (أخواك) خبر المبتدأ .

٢ - أنها تعطف ما يصلح لأن يكون صلة على ما لا يصلح لذلك نحو (الذى يقوم أخواك فيغضب هو ، زيد) فـ (الذى) اسم موصول مبتدأ ، وجلة (يقوم أخواك) صلة الموصول لا محل لها من الأعراب ، وجلة (فيغضب هو) معطوفة بالفاء على جملة الصلة . وكان القياس عدم صحة العطف لخلو الجملة المعطوف عليها من عائد . أى ضمير يعود على اسم الموصول . ذلك لأن الفعل (يقوم) رفع اسما ظاهراً . والذى سوغ ذلك عطفها بالفاء لما في الفاء من معنى السبب .

٣ - أنها تعطف على الخبر ما لا يصلح أن يكون خبراً ، نحو قوله تعالى : (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) حيث عطف جملة (تصبح الأرض مخضرة) بالفاء على جملة (أنزل من السماء ماء) الواقعة خبراً لـ (أن) وهى خالية من ضمير يعود على اسم (أن) ولكن اقترانها بالفاء سوغ ذلك .

٤ - أنها تعطف على ما لا يصلح أن يكون خبراً ما يصلح لأن يكون خبراً نحو قول ذى الرمة :

إنسان هينى يحمسُ الماءُ تارةً فيبدو وتارات يَجْمِمْ فيفترقُ

حيث عطف جملة (يبدو) بالفاء ، وهى تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ

وهو (إنسان) لاشتغالها على ضمير يعود إليه . عطف على جملة لا تصلح لذلك لخلوها من ذلك الضمير وهي جملة (يحسر الماء) .

٥ - أنها تعطف على جملة الصفة جملة لا تصلح لأن تكون صفة لخلوها من عائد يعود على الموصوف نحو: (هذا حاكم يسهر على نشر العدل فيسد الشعب) حيث عطفت بالفاء جملة (يسد الشعب) وهي لا تصلح لأن تكون صفة لخلوها من ضمير يعود على الموصوف ، عطفت على جملة تصلح لأن تكون صفة وهي (يسهر على نشر العدل) إذ يعود الضمير المستتر في الفعل (يسهر) على الموصوف .

٦ - أنها تعطف جملة لا تصلح لأن تكون صفة لخلوها من عائد يعود على الموصوف ، على جملة تصلح لأن تكون صفة نحو (هذا حاكم تظلم الشعب فقضى على أسباب الظلم) فجملة (قضى على أسباب الظلم) تصلح لأن تكون صفة لاشتغالها على ضمير يعود على الموصوف وهو (حاكم) وقد عطفت هذه الجملة على جملة أخرى لا تصلح لأن تكون صفة لخلوها من ضمير يعود على الموصوف وهي (تظلم الشعب) والذي صوغ ذلك العطف بالفاء .

٧ - أنها تعطف جملة الحال على جملة لا تصلح لأن تكون حالا نحو (أقبل محمد يضحك ، فانشرح قلوب زملاء) حيث قال (انشرح قلوب زملاء) وهي جملة لا تصلح لأن تكون حالا لأنها لا تشتمل على ضمير يعود على صاحب الحال ، وقد عطفت هذه الجملة على جملة لا تصلح لأن تكون حالا وهي (يضحك) .

٨ - أنها تعطف جملة لا تصلح لأن تكون حالا على جملة تصلح لأن تكون حالا نحو (أقبل محمد تنفرج أسارير زملاء يضحك) حيث عطفت الجملة الصالحة للحالية (يضحك) لاشتغالها على الضمير المستتر (هو) الذي يعود على

صاحب الحال (محمد) ، عطف على جملة (تنفرح أسارب الزملاء) وهي لا تصلح لأن تكون حالا لأنها لا تحتوى على ضمير يعود على صاحب الحال ، والذي سوغ ذلك العطف بالفاء .

ثم : تفيد الترتيب والترأخي أى انقضاء مدة زمنية بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على العطف . وقد توضع (ثم) مكان الفاء أو بعبارة أخرى قبل تفيد الترتيب مع التعقيب نحو قول حارثة بن الحجاج الأيادي يصف فرسه :

كهرّ الرديف تحت العجاج جرى في الأنايب ثم اضطرب

حيث قال (ثم اضطرب) فإنّ (ثم) هنا بمعنى الفاء لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزازاً نائية مباشرة في لحظات من غير مهلة .

حتى : وتفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً ، والدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه ، سواء كانت هذه الغاية حسية أو معنوية محدودة أو مضمومة ، وكل بحسب التخيل . وينذكر الكوفيون العطف بحتى وهم يعربونها ابتدائية وما بعدها معمول لعامل محذوف نحو (جاء الطالبة حتى محمد) والتقدير (جاء الطالبة حتى جاء محمد) و (رأيت المسافرين حتى علياً) والتقدير (رأيت المسافرين حتى رأيت علياً) ، و (مررت بالمائدين حتى أخيك) والتقدير (مررت بالمائدين حتى مررت بأخيك) أما البصريون فيعطفون بحتى على قلّة وبشروط أربعة :

الشرط الأول : كرن المعطوف أسماء فلا يصح أن يكون فعلاً لأنها منقولة من (حتى) الجارة وحتى الجارة لا تدخل على الأفعال ، فلا يصح أن نقول على

العطف (منفتحة عن المذهب حتى خجل) كما لا يصح أن يكون حرفاً لأن الحرف لا يدخل على نظيره غالباً إلا في التوكيد اللغوي أو الضرورة الشعرية ، ولا يصح أن تدخل أيضاً على جملة فعلية على العطف . وإن جاءت بعدها جملة فعلية أو جملة اسمية كانت حرف ابتداء أى أن ما بعدها جملة تامة أحد ركنيها محذوف .

الشرط الثاني : أن يكون هذا الاسم ظاهراً ، فلا يجوز (قام الناس حتى أنا) كما يذكر الخضر اوى .

الشرط الثالث : أن يكون هذا الاسم الظاهر بعضاً من المعطوف عليه إما بالتحقيق نحو (أ كات السمكة حتى رأسها) أو أن يكون بعضاً من المعطوف عليه بالتأويل كما في نحو قول المتنبي :

ألقى الصحيفة كي يخف رخاؤه والزاد حتى نعله ألقاها

عند من نصب (نعله) ، حيث عطف (نعله) بحتى على ما قبله لأنه بعض من المعطوف عليه بالتأويل كما بين ابن هشام هذا على رأى البصريين أو أن (نعله) منصوب بفعل محذوف يفسره النمل (ألقاها) أما الكوفيون فيرون أن حتى ابتدائية ، و (نعله) مبتدأ ، وجملة (ألقاها) في محل رفع خبر ، وقد روى (نعله) بالجر على أن حتى حرف جر يفيد الغاية ، و (نعله) اسم مجرور بحرف الجر ، أو أن يكون المعطوف بها شبيه ببعض المعطوف عليه في شدة الاتصال نحو (أعجبتني الجارية حتى كلامها) ولا يجوز (أعجبتني الجارية حتى ولدتها) لأن الولد ليس جزءاً منها ولا شبيهها بالجزء بخلاف الكلام . وضابط ذلك أنه إن حسن الاستثناء المتصل حسن دخول حتى .

والشرط الرابع : أن يكون هذا الاسم الظاهر الذى هو بعض من المعطوف عليه ، غاية في زيادة أو نقص حتى أو معنوى . الغاية في الزيادة العسبة نحو (فلان يهب الأعداد الكبيرة حتى الألوف) . والغاية في الزيادة المعنوية نحو (مات الناس حتى الأنبياء أو الملوك) . والغاية في النقص الحدى نحو المؤمن يجرى بالحسنات حتى مثقال الذرة) والغاية في النقص المعنوى نحو (قلبك الناس حتى الصبيان أو النساء) .

فإن فقد شرط من هذه الشروط الأربع لا تكون (حتى) عاطفة ، وحتى تعطف لمطلق الجمع كالواو عند عدم القرينة ، ولا تفيد ترتيباً زمنياً بين العاطف والمعطوف ، والمعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها فهنا من الأضغف إلى الأقوى وبالعكس ، وإذا عطف بها آخر شيء على معطوف بمرور بحرف ، وجب إعادة هذا الحرف بعدها ، لأن المعنى يلتبس بالجارفة ، فنقول (صافرنا فى الأسبوع الماضى حتى فى آخره) ، إذا كان السفر فى أوقات متقطعة فى الأسبوع . فلو لم تذكر (فى) مرة ثانية لاحتمل أن السفر متصل من أول الأسبوع إلى آخره . ولا تعطف (حتى) نعمتا على نعمت ، وتكون كالواو فى عطافها الخاص على العام .

أم : تنقسم (أم) إلى قسمين : متصلة ومنقطعة . وأم المتصلة هى المسبوقة إما بهمزة التسوية أو بهمزة التعيين . و (أم) المسبوقة بهمزة التسوية ، إما أن تدخل على جملة محل المصدر ، أو بمباراة أخرى هى أن تتوسط (أم) بين جملتين خبر تين قباهما همزة ، وكلتا الجملتين يصاح أن يحل محلهما هى والهمزة . مصدر مؤول منهما معا وقد تكون الجملتان فعليتين نحو قوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) فقد توسطت (أم) الجملتين الفعليتين

(أنذرتهم) و (لم تنذرهم) والتأويل انذارك أو عدم انذارك سواء) وقد تكون الجملتان اسميتين نحو قول متمم بن نويرة في رثاء مالك أخيه :

ولت أبالي بعد فقدي مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقم ؟

حيث وقع (أم) بين جملة اسميتين وقد عطف إحداهما على الأخرى والتقدير (لست أبالي نأى موتى أو وقوعه الآن) .

وقد تكون الجملتان مختلفتين نحو قوله تعالى (سواء عليكم أَدْعَوْتُكُمْ أم أنتم سمعتمون ؟) حيث جاءت الجملة المعطوف عليها فعلية والمعطوفة اسمية ، والتقدير (سواء عليكم دعاؤكم إياهم) أى (الأصنام وصمتكم) .

أمّا (أم) المسبوقة بهمزة يراذ بها و بأم التعيين . وهمزة التعيين ههنا كثير من النحاة هي الواقعة بعد (ليت شعري ولا أعلم - وما أدري - ونحوها) لأن هذه الألفاظ ليست في حكم (لا أبالي) التي تكون الهمزة بعدها للتسوية لأن قائلها يريد : لا أدري ولا أعلم ، وليت شعري - جواب هذا الاستفهام ولا يقصد التسوية . وهذا صحيح عند هدم القرينة ، فإن دل السياق على ذلك ، وجب النزول على ما يحدده السياق ، وعلامة (أم) المسبوقة بهمزة التعيين أن تقع بين شيئين ينسب لواحد منهما بدون تعيين أمر ما معروف لمتكلم ، وقبلها همزة استفهام يقصد بها و ب (أم) تعيين أحد هذين الشئين . وتسد (أى) مسد الهمزة مع (أم) في طلب التعيين وهما يغنيان عن (أى) في ذلك وتقع (أم) المقصود بها مع الهمزة التعيين بين اسمين مفردين متوسطا بينهما مالا يسأل عنه نحو قوله تعالى (أنتم أشد خلقا أم السماء ؟) حيث جاء استفهام عن ابتداء وهو (أنتم) والمآدل (السماء) المعطوفة على

أنتم وهم مفردان ، وقد توسط بينهما غير المسئول عنه وهو (أشد خلقتا)
الواقع خبرا تقديرا عن المتماطين . وقد يقع مالا يُسأل عنه متأخرا عن
الاسمين المفردين لما في نحو قوله تم الى (وإن أدري أقريب أم بعيد)
ما توعدون (فالمسئول في هذه الآية هو الخبر وهو (قريب و بعيد) والمسئول
عنه متأخر وهو (ما توعدون) وذلك لأن شرط الهمزة المعادلة له (أم)
أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ، وبلى (أم) المعادل الآخر ،
ليفهم السامع من أول الأمر ما يطلب تعيينه . وقد تقع (أم) بين جملتين
فعليتين نحو قول الشاعر في الحنين إلى الوطن :

فتمتُ للطيفِ مرتاعا فأرقى فقلتُ أهى مرت أم عادنى حُلُم

حيث وقعت (أم) المعادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليتين ، فإن (هى)
فاعل لفعل محذوف على الأرجح ، لأن الأصل في الاستفهام أن يكون عن أحوال
الذوات المتجددة ، وذلك يكون للفعل . وقد تقع (أم) بين جملتين اسميتين نحو
قول الأسود بن يعفر التميمي في الهجاء :

لعمرك ما أدري وإن كنتُ داريا

شعيثُ ابنُ سهم أم شعيثُ ابنُ منقر

حيث وقعت (أم) المعادلة بين جملتين اسميتين ، ولهذا ثبتت همزة (ابن)
لأنها تحذف إذا كان (ابن) نعتا لعلم ، ومضافا إلى علم ، والثاني أبو الاول ،
وهو هنا خبر . والأصل (أشعيث) ؟ فحذفت الهمزة اختيارا ، وحذف التنوين
للضرورة إذا اعتبرنا أن (شعيثا) معروف نظراً إلى الحى . ويحتمل أن يكون
حذف التنوين لأن (شعيث) ممنوع من الصرف إلى القبيلة .

أما (أم) المنقطة فهي الحالية من همزة التسوية . والهمزة التي يقصد بها مع (أم) التعيين

ولا يفارقها معنى الاضراب ، أو بعبارة أوضح لا يفارقها إبطال الحكم السابق ونفى مضمونه والانصراف عنه إلى ما بعدها .

وقد تقتضى (أم) المنقطة مع ذلك استفهاماً حقيقياً نحو (إنها لابل أم شاء) (أى بل / أهى شاء) فقد أخبر أولاً بأنها لابل . ثم تحقق غير ذلك فأضرب منه مستفهماً عن كونها شاء . وتقدر بعد (أم) جملة لأنها لا تدخل على المفرد ، ذلك أنها غير عاطفة . بل هى بمعنى (بل) الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة .

وقد تقتضى (أم) المنقطة مع ذلك استفهاماً انكارياً ، نحو قوله تعالى (أم له البنات) (أى : بل أله البنات ؟ ولا يصح أن تقدر (أم) هنا للاضراب المحض لأن ذلك يجعل الكلام إخباراً بنسبة البنات إليه تعالى ، والله منزّه عن ذلك .

وقد لا تقتضى (أم) المنقطة الاستفهام ألبتة . فتكون للمخبر المحض . نحو قوله تعالى : (أم هل تستوى الظلمات والنور) (أى (بل هل تستوى الظلمات والنور) ؟ إذ لا يدخل استفهام على استفهام . ونحو قول عمر بن أبى ربيعة الخزومي :

وايت سَلَيْسَى في المنام ضجيتى هنالك أم في جنّة أم جـمـمـ

حيث جاءت (أم) المنقطة للاضراب المحض بمعنى (بل) ولا تدل على الاستفهام ولا تقتضيه أصلاً . لأن الشاعر لا يريد الاستفهام وإنما ساقه مسبق التمني ، ولما اقدرنا بعدها جملة ، لأن (أم) التى بمعنى (بل) لا تقع بعدها إلا الجمل .

(أَوْ) : وهي بعد الطلب تفيد إمّا التخيير وإمّا الإباحة وبعد الخبر تفيد معاني مختلفة كالشك والابهام والتفصيل والتقسيم والاضراب .

والمراد بالطلب الصيغة التي تدل على معنى الأمر سواء كان فعل الأمر أو لام الأمر الداخلة على المضارع ، لأن الإباحة والتخيير لا يتأتيان في الاستفهام ولا في باقي الأنواع الطلبية على الصريح . ولا فرق بين الأمر الملاحظ والمفروض . الأمر الملاحظ كما في قوله تعالى (ففدية من صيام أو صدقة أو نسك أي ، فليعمل أي الثلاثة . والأمر المفروض نحو (تزوج زيبب أو أختها) .

والمقصود بالإباحة ترك الحرية للمخاطب أو اختيار أحد المتعاطفين أو اختيارها معاً وله الجمع بينهما إذا أراد ، والمراد بالإباحة بحسب العقل أو العرف في أي وقت وعند أي قوم ، لا الإباحة الشرعية ، نحو (جالس العلماء أو الزهاد) .

فالفرق الأساسي بين التخيير والإباحة هو امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير وجوازه في الإباحة والمراد بالخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، والشك يكون من المتكلم في الحكم لعدم اقتناعه بسبب تعارض الأدلة ، ومثال مجيء (أَوْ) للشك بعد الخبر (ابشأوه مآ أو بعض يوم) ، والمقصود بالابهام هو إخفاء المتكلم الحقيقة المعروفة له عن المخاطب والسامع رغبة في عدم إثارتها أو إقلاقها أو نحو ذلك ، نحو قوله تعالى (وإنا أو إيساكم أعلى هدى أو في ضلال مبين) حيث جاء بالكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحّد الله وعبدّه فهو على هدى ، ومن عبد غيره فهو في ضلال ، فوطئنا المخاطب ليكون أكثر قبولاً لما يلقى إليه ، أمّا (أَوْ) التي تفيد التفصيل بعد الخبر فنحو قوله تعالى (وقالوا كونوا هزداً أو نصارى) ، ومثال (أَوْ) التي تفيد التقسيم بعد الخبر نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف) والفرق بين التفصيل والتقسيم

أن التفصيل تبين الامور المجمعة بلفظ واحد فـ (أو) في الآية تفصيل للاجمال في الواو (قالوا) العائدة على اليهود والنصارى ، أى قالت اليهود : كونوا يهوداً ، وقالت النصارى : ~~كونوا~~ نصارى ، أمّا التقسيم فهو تبين لما دخل تحت حقيقة واحدة كتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف . ويرى بعض النحاة غير ابن هشام ألاّ فرق بينهما ولا ضرر من توحيد معنهما وجملتهما مترادفتين والمسألة اصطلاحية محضة .

(أو) تأتى للاضراب بعد الخبر عند الكوفيين وأبى على الفارسي ومثلهما هل ما حكى الفراء (اذهب إلى زيد أو دَعْ ذلك فلا تبرح اليوم) فـ (أو) في ذلك المثال بمعنى بل ، ومنها قول الشاعر :

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادى

حيث جاءت (أو) للاضراب بمعنى (بل) .

و (أو) تأتى بمعنى الواو بعد الخبر عند الكوفيين أبضا ، وبعبارة أخرى هى تكون للدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع بين المتعاطفين ويصح أن يحل محلّها الواو عند أمن اللبس نحو قول حميد بن ثور الهلالي :

قومٌ إذا ممدوا الصّريح رأيتهم ما بين ملجَمٍ مُهَرَّةٍ أو سافحٍ

حيث استعمل (أو) بمعنى الواو العاطفة ، ذلك لأن (بين) لاتضاف إلا لمتعدد لفظا ومعنى ، فلو أبتيت (أو) على معناها وهو أحد الشئتين أو الأشياء لاضيفت بين إلى واحد وهو غير سائغ في العربية .

وذهب أكثر النحاة إلى أن (إمّا) الثانية في الطلب والخبر ، الطلب

نحو (تزوّج إمّا هنداً وإمّا أختها) والخبر نحو (جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو) بمنزله (أو) في العطف والمعنى ، فتكون حرف عطف بمعنى (أو) وتكون للتخيير وإلا باحة إذا سبقت بكلام يشتمل على أمر ، وتكون للشك أو الابهام إذا كانت مسبوقة بجملة خبرية وللتفصيل بعد الخبر أو الطلب كما في نحو قوله تعالى (إنا هديناه السبيل إمّا شاكرًا وإمّا كفورًا) (فشاكرًا) و (كفورًا) يعر بان حالين والعامل فيهما (هديناه) . أما الواو في (وإمّا) فهي زائدة لازمة . ولا تكون (إمّا) الثانية للاضراب ولا بمعنى واو العطف لأن (أو) مختصة بهما .

ويرى أبو علي الفارس ويتفق معه ابن كيسان وابن برهان أن (إمّا) الثانية مثل (أو) في المعنى فقط وليست للعطف ، وإنما تذكر في باب العطف لمصاحبتها لحروف العطف ، ويؤيد رأيهم هذا قولهم أنها مجامعة للواو لزوماً أي أنها تلزم مصاحبة الواو ، والماعطف لا يدخل على الماعطف . وظاهر كلام ابن هشام أنه يتفق مع هذا الرأي ، والدليل على ذلك حكمة علي بيت سعد بن قرط في هجاء أمه أن (أئما) فيها شاذ :

يا ليتنا أئما شالت نعماتنا
أئما إلى جنة أئما إلى نار

فهو يرى أن (أئما) الأول حرف التفصيل ، أما (أئما) الثانية فهي عاطفة ، وهي شاذة من وجوه ثلاثة : - أولها ، وهو موضع الشاهد ، أنها جاءت بدون الواو ، وثانيها فتح حمزتها والاصل فيها الكسر ، وثالثها ، إبدال ميمها الأولى ياءاً ، والاصل فيها أن تدغم ميمها الثانية في ميمها الأولى .

لكن : يجمع النعارة على أن (لكن) تعطف بشروط سند كرها . ويرى
يونس بن حبيب أنها مخنفة من (لكن) الثقيلة أخت (إن) ، وأن معناها
الاستدراك ، وما بعدها معمول لمخذوف يدل عليه المذكور قبلها ، فهو يرى أن
(طالح) في نحو (ما مررت برجل صالح لكن طالح) يعرب صفة لاسم مجرور
مخذوف تقديره (مررت برجل طالح) العامل المذكور قبلها . كما يرى أنه إذا
ذكرت الواو مع (لكن) فالعطف يكون بالواو لا بها .

ومن يعطف بـ (لكن) يشترط فيها ثلاثة شروط :

أولها : أفراد معطوفها نحو (ما مررت برجل صالح لكن طالح) .

وثانيهما : أن تسبق بنفى أو نهي . النفي كالمثال السابق . والنهي نحو :
(لا يَقْسِمُ زيدٌ لكن هرو) .

والثالث : ألا تقترن بالواو كالمثلة السابقة كلها .

وتكون (لكن) حرف ابتداء واستدراك وليست عاطفة في عدة مواضع .
هذه المواضع هي :

(١) إذا جاءت بعدها جملة ، وتكون الجملة بعد (لكن) مستقلة في إعرابها
عن الجملة التي قبلها ، نحو قول زهير بن أبي سلمى المزمى في المدح :

إن ابنَ ورقاءَ لا تُخشى بؤادرُهُ . لكن وقائعه في الحرب تُنتظرُ .

حيث جاء (لكن) حرف ابتداء لاعطف ، لأن الواقع بعدها جملة لامفرد
والجملة بعدها (وقائعه تنتظر) اسمية مكونة من المبتدأ (وقائعه) وخبره وهو جملة
(تنتظر) .

(ب) إذا جاء (لكن) بعد الواو . ففي هذه الحالة وجب أن تقع بعد (لكن) جملة تعطف بالواو على ما قبلها ، ويكون (لكن) حرفاً يفيد الاستدراك والابتداء لا غير ، نحو قوله تعالى : (ولكن رسول الله) فالتقدير (ولكن كان رسول الله) فرسول يعرب خبراً لـ (كان) المحذوفة مع اسمها . ولا يمكن أن تعرب (رسول) معطوفاً على ما قبله وهو : (أبا أحمد) من عطف المفرد على المفرد ، ذلك لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان من حيث السلب والإيجاب . وفي هذه الآية نفى (أبا أحمد) وأثبت (رسول الله) فهما مختلفان سلبيًا وإيجابيًا .

(ج) إذا سبق (لكن) بإيجاب نحو (قام زيدٌ لكن همرو لم يقم) فـ (لكن) هنا حرف استدراك وابتداء لا عاطفة ، و (همرو) مبتدأ ، وجملة (لم يقم) خبر المبتدأ . وجملة المبتدأ والخبر مستقلة . ولا يجوز في هذا المال أن يضبط (همرو) بالضم على أنه معطوف على (زيدٌ) من باب عطف المفرد على المفرد لعدم تقدم نفى أو نهي . هذا عند البصريين . أما الكوفيون فيجيزون ذلك .

وخلاصة الكلام أن (لكن) حرف يفيد الاستدراك دائماً . وهو لا يعطف إلا بالشروط الثلاثة المذكورة مجتمعة . فإن فقد شرط منها أصبحت غير عاطفة ووجب دخولها على الجمل وتكون حينئذ حرف استدراك وابتداء معاً . والاستدراك يستلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في الحكم وبما أن ما قبلها يجب أن يكون منفيًا أو منهيًا عنه فيكون الكلام الذي بعدها مثبتاً دائماً .

بل : يعطف (بل) بشرطين : الأول : أن يكون معطوفاً ، والثاني : أن يسبق بإيجاب أو أمر أو نفى أو نهي : ومعنى بل يختلف باختلاف ما قبله من كلام مثبت أو مشتمل على صيغة أمر أو نفى أو نهي . فـ (بل) بعد الإيجاب أو

الامر يُفيد صاب الحكم مما قبله وجعله لما بعدها بالاضراب نحو (قام زيدٌ
بل عمرو) و (ليقم زيدٌ بل عمرو) . وهو بعد النفي والنهي يفيد تقرير حكم
ما قبله وجعل صدّه لما بعده مثل امكن ، نحو (ما كنتُ في منزل ربيعٍ بل
في أرضٍ لا يُهدى بها) و (لا يقيم زيدٌ بل عمرو) . ويفيد (بل) في هاتين
الحالتين ما يسمى بالاضراب الابطالي . وأجاز المبرد كونها في هذه الحالة
الآخيرة ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها أو بعبارة أخرى إنها تفيد الانتقال
من غرض إلى غرض آخر مع بقاء الحكم السابق وعدم إلغائه وهو ما يسمى
بالاضراب الانتقالي فيجوز على قول المبرد (ما زيدٌ قائماً بل قائداً) على
معنى (بل ما هو قائداً) . ومذهب جمهور النحاة أن (بل) لا يفيد نقل حكم
ما قبله لما بعده إلاّ بعد الإيجاب ، والامر نحو (بل قام زيدٌ بل عمرو)
و (اضرب زيدا بل عمرا) فالتأني في المثال الأول (عمرو) ، والمأمور بضر به
في المثال (عمرو) والمسكوت عنه المثالين (زيد) .

(لا) ويعطف بها بشروط اتفق النحاة على بعضها وهي :

(أ) أفراد معطوفها انظما نحو (هذا زيدٌ لا عمرو) أو تأويلا نحو (قلت :
محمدٌ قائمٌ لا محمدٌ قاعدٌ) .

(ب) أن تسبق بالإيجاب أو أمر ، الإيجاب نحو (هذا محمدٌ لا عليٌّ) الامر نحو
(اضرب زيدا لا عمرا) .

وبعض شروطها لم يتفق عليها النحاة وهي :

(ج) أي تسبق ببناء نحو (يا ابن أخى لا ابن عمى) وقد أنكر ابن سعدان
الحكم في ذلك زاعما أنه لم يسمع عن العرب .

(د) ألاَّ يصدق أحد متعاطفها على الآخر أى لا يكون أحد متعاطفها داخلا في مدلول الآخر ولا معدوداً من أفرادها التى يطلق عليها اسمها . هذا رأى السهيلي وهو من نخاة الأندلس ويتفق ابن هشام معه بقوله (وهو حق) فلا يجوز (جاءنى رجلٌ لا زيدٌ) لأن زبداً من جنس الرجال ، ويجوز (جاءنى رجلٌ لا امرأة) .

(هـ) ألا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض . وهو رأى الزجاجي من نخاة بغداد . فلا يجوز (جاءنى لا زيدٌ ولا عمروٌ) إذ لا يصح أن نقدر العامل بعد العاطف فنقول (جاءنى لا زيدٌ ولا جاءنى عمروٌ) إلا على سبيل الدعاء . ولا يتفق ابن هشام مع الزجاجي في هذا الرأى ، ويستشهد على رفضه بقول أمريء القيس البكندى : -

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بِلَبْوِنِهِ عُقَابٌ تَنْوَفِي لَا عُقَابَ الْقَوَاعِلِ

حيث عطفت (لا) عقاب القواعل على عقاب تنوفى ، والمعطوف عليه معمول لفعل ماض وهو (حَلَّقَتْ) . وابن هشام يرفض رأى الزجاجي بنص ورد فيه عكس ذلك الرأى .

المعطوف على الاسماء :

المعطوف على الاسم الظاهر والضمير :

يعطف الاسم الظاهر ، والضمير المنفصل ، والضمير المتصل المنصوب بلا شرط . المعطف على الاسم الظاهر نحو (قام زيدٌ وعمروٌ) والمعطف على الضمير المنفصل نحو (إريك والأسد) ، والمعطف على الضمير المتصل المنصوب نحو قوله تعالى (جمعناكم والأولين) حيث عطف (الأولين) على (كم) .

أمّا الضمير المتصل المرفوع سواء كان بارزا أو مستترا فلا يحسن العطف
عابه إلا بعد توكيده بضمير منفصل ، العطف على الضمير المتصل المرفوع نحو قوله
تعالى (لقد كنتم أنتم وآباؤكم) حيث عطف (آباؤكم) على ضمير الرفع المتصل
وهو التاء بعد الفصل بالضمير المنفصل (أنتم) والعطف على ضمير الرفع المستتر
نحو قوله تعالى (ادخل أنت وزوجك الجنة) حيث عطف زوجك على ضمير
المخاطب المستتر (أنت) بعد الفصل بالضمير المنفصل (أنت) . وقيل أن سبب
الفصل يرجع إلى أن الضمير المتصل المرفوع كالجزء من عامله المتصل به لنظا
ومعنى ، فالعطف عليه يكون كالعطف على جزء الكلمة ، فإذا أكد دل ذلك على
انفصاله فحصل له نوع من الاستقلال .

ولا يشترط أن يكون الفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ضميرا منفصلا
والممكن أى فاصل ، فقد يكون الفاصل ضميرا متصلا ، كما فى نحو قوله تعالى :
(يدخلونها ومن صلاح) إذ أن (من صلاح) معطوف على واو الجماعة فى
(يدخلونها) والفاصل بينهما الضمير المتصل (ها) الغائبة . وقد يكون الفاصل
(لا) كما فى نحو قوله تعالى : (ما أشركنا ولا آباؤنا) فهـ (آباؤنا) معطوف على
(نا) الدالة على الفاعلين فى (أشركنا) وقد فصل بين العاطف والمعطوف
بـ (لا) .

وقد يجتمع الفصلان أى بالضمير ، و (لا) معا كما فى نحو قوله تعالى : (ما لم
تعلموا أنتم ولا آباؤكم) فقد فصل بين (آباؤكم) المعطوف على واو الجماعة فى
(تعلموا) بالتوكيد وهو (أنتم) وبـ (لا) معا .

ويضعف العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون الفصل فى النثر ، نحو قول
العرب (مررت برجلٍ سواءٍ والعهد) حيث رفع (العهد) بالعطف على الضمير

المستتر في (سواء) لأنه مؤول بالمشتق فيتحمل الضمة ، وليس بينهما فاصل ،
غير أن عدم الفصل يكثر ويفشو في الشعر كما في نحو قول جرير في هجاء الاخطل
وهو شاعر معاصر له :

ورجا الأَخِيَّ طُلُ من سفاهة رأيه مالم يكن وأب له اينالا

حيث عطف (أب) وهو اسم ظاهر على اسم (يكن) وهو ضمير مرفوع
مستتر بغير تأكيد أو فاصل بينهما .

أما الضمير المختوض فيكثر العطف عليه بإعادة الخافض حرفا كان أو اسما .
إعادة الخافض الحرف نحو قوله تعالى (فقال لها وللأرض) فقوله (والأرض)
معطوف على (لها) المجرورة باللام ، وقد أعيدت اللام مع المعطوف . وإعادة
الخافض الاسم نحو قوله تعالى (قالوا نعبد إلهك وإله آبائك) فـ (آبائك) معطوف
على السكاف المجرورة بإضافة (إله) وقد أعيد المضاف (إله) مع المعطوف .

ويرى بعض النحاة مثل يونس بن حبيب والاختش من البصريين والكوفيين
ويتفق معهم ابن مالك صاحب الألفية أنه لا تلزم إعادة الخافض بدليل قراءة
ابن عباس والحسن وغيرهما الآية الكريمة (تساءلون به والأرحام) بـ (الأرحام)
وعطفه على الضمير المحرور بالباء (به) بدون إعادة الجار (أى الباء) ونحو ما
حكاه قطرب من البصريين (ما فيها غيره وفرسه) بـ (فرسه) بالمعطف
على الماء المجرورة بإضافة (غير) إليها من غير إعادة الجار وهو المضاف ، وبمكي
ابن هشام أن من هذا اليعسم قوله تعالى (وصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدَ
الْحَرَامَ) حيث عطف (والمسجد الحرام) على الماء في (به) من غير إعادة الجار
وهو الباء ، إذ ليس المعطف على (السبيل) لأنه صلة المصدر (صَدَّ) ، ومما يدل

على ذلك أن (كَفَرْتُ) عطف على (مَدَّ) والمصدر لا يعطف عليه حتى تاكل معمولاته ، وذلك لتلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، فلو عطف (المسجد) على (سبيل) لكان من جملة معمولات (مَدَّ) لأن الماعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته .

عطف الفعل على الفعل :

يعطف الفعل وحده بدون مرفوعه ، أى فاعله ، على الفعل من قبيل عطف المفردات بعضها على بعض ، كما يعطف الاسم على اسم مثله عطف مفردات . ويشترط لذلك اتحاد زمانيهما من حيث المضي والحال والاستقبال أو يحدث العطف إن اتحد زمان الفعلين مع اتحاد نوهيهما نحو : (لنحى به بلدة ميتاً ونسقيه) حيث اتحد الفعلان (نحى) و (نسقى) فى الزمان الحاضر ، إذ أن كلاهما فعل مضارع ، ونحو قوله تعالى : (وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أمواكم) حيث عطفت الأفعال (تتقوا) على (تؤمنوا) و (يسألكم) على (يؤتكم) من عطف الشرط على الشرط ، والجواب على الجواب بدليل الجزم فيهما ، وكلاهما فعل مضارع .

ويحدث العطف أيضا إذا اتحد زمانا الفعلين دون أن يتحد نوهاهما ، نحو قوله تعالى (يَوْمَ تَدُومُ قَوْمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدُمُ النَّارَ) حيث عطف الفعل (أُورِدَ) على الفعل (تَدُومُ) والاول ماضى ، ولكنه مستقبل المعنى ، لأنه بمعنى يورد ، والثانى مضارع ، ونحو قوله تعالى (تبارك الذى إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً) حيث عطف الفعل (يجعل) وهو مضارع على (جعل) الماضى لأنه فى محل جزله وزمنه مستقبل بسبب أداة الشرط الجارمة التى تستلزم أن يكون زمن فعل الشرط والجواب مستقبلا .

عطف الفعل على الاسم :

يعطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى ، أو بعبارة أخرى يعطف الفعل على الاسم المشتق العامل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر الصريح أيضا واسم الفعل في بعض أحواله نحو قوله تعالى : (فَاغْيِرْهُمْ سُبُحًا فَآثَرُنَ) حيث عطف الفعل الماضي (آثَرُنَ) على (المغيرات) وهي اسم فاعل مشبه للفعل لأنه في تأويل (واللائي أغرن) ونحو قوله تعالى (صَالَاتٌ وَيَقْبِضُنَ) حيث عطف الفعل المضارع (يقبض) على الاسم (صالات) وهو اسم فاعل في معنى يصفقن .

ويجوز العكس ، أي عطف الاسم على الفعل ، كقول جنيد بن مرمر في وصف امرأة :

يَا رَبُّ بِيضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ

حيث عطف الاسم المشبه للفعل وهو (دارج) على الفعل وهو (حبا) .

وجعل ابن مالك من هذا القسم قوله تعالى (يَخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمِيتِ وَيَخْرِجُ الْمِيتَ مِنَ الْحَيِّ) حيث عطف (يخرج) وهو اسم مشبه للفعل لأنه اسم فاعل على الفعل (يخرج) . ويرى الزمخشري أن (يخرج) في هذه الآية معطوف على اسم مثله (فائق) لا على الفعل (يخرج) .

حذف حرف العطف مع معطوفه :

يقرر ابن هشام أن الفاء والواو من حروف العطف تختص بجواز حذفهما مع معطوفهما إذا دل عليهما دليل ، وتشاركهما في ذلك (أم) المتصلة . مثال حذف

الفاء مع معطوفها قوله تعالى : (وأوحينا إلى موسى إذ استسقاء قومه أن يضرب
بعضاك الحجر فانبجست) إذ أصله (فضرب فانبجست) فيكون الفعل (انبجست)
معطوف على الفعل (فضرب) المحذوف مع الماء ، وهذا الفعل المحذوف معطوف
بدوره على الفعل (وأوحينا) ومثال حذف الواو مع معطوفها قول النابغة الذبياني
في الرثاء :

فما كان بين الخير لو جاء سالماً أبو حجرٍ إلا ليالٍ قلائلُ

حيث حذف الواو ومعطوفه وهو (بيني) إذ التقدير (ما كان بين الخير وبينى)
والدليل على ذلك أن (بين) يجب أن تضاف لمتعدد كما سبق أن ذكرنا . ونحو
قول العوب (راكبُ الناقة طليحان) إذ التقدير (راكبُ الناقة والناقة طليحان)
فحذفت الواو مع معطوفها . ومثال حذف (أم) المتصلة قول الشاعر :

وطاني إليها القلب إنى لأمره صميع فما أدري أُرشدٌ طلائها ؟
إذ التقدير (أُرشدٌ طلائها أم فنى ؟) .

ويجوز أيضاً هذه المعطوف عليه بالواو والفاء وأم المتصلة . مثال حذف
المعطوف عليه بالواو قول بعضهم (ربك وأهلاً وسهلاً) جواباً لمن قال له
(مرحباً) والتقدير (ومرحباً بك وأهلاً) . ومثال حذف المعطوف عليه بالفاء
نحو قوله تعالى (أفنضربُ عنكم الذِّكرَ صفحاً ؟) والتقدير (أنهم لمُحكم
فنضربُ عنكم الذِّكرَ صفحاً ؟) ، ونحو قوله تعالى (أفلم يروا إلى ما بين أيديهم)
إذ التقدير (أمهوا فلم يروا ما بين أيديهم ؟) .

وقد يحذف العاطف وحده ولا يكون ذلك إلا في (الواو) والفاء و (أو) . حذف

الواو نحو قوله عليه السلام (تصدق رجلٌ من ديناره ، من درهمه ، من صاع برّه ، من صاع تمره) . ومثال حذف الفاء (حفظتُ الكتابُ بابا بابا) أى (بابا فبابا) ، و (ادخلوا المعرض واحد واحد) أى واحدا فواحدا ومثال حذف أو (أعط السائل قرشا قرشين ثلاثة) أى (قرشا أو قرشين أو ثلاثة) وما يدر بنا ذكره في هذا المجال :-

١ - أنه لا يجوز تقديم المطفوف على المطفوف عليه ، وما ورد من ذلك من النصوص فهو شاذ يقتصر فيه على المذموم ، ومنه قول الأحمس :

أيا نخلةً من ذاتِ عرقٍ عليك ورحمةُ الله السلامُ

حيث تقدم المطفوف (رحمة) على المطفوف عليه وهو السلام .

٢ - يجوز الفصل بين الواو ومطفوفها بظرف أو جار ومجرور كما في قوله تعالى (وجعلنا من بينهم صَدّآ ومن خلفهم صَدّآ) حيث فصل بين الواو ومطفوفها (صَدّآ) الثانية بالجار والمجرور (من خلفهم) ولا يجوز الفصل بين الفاء ومطفوفها إلا في الضرورة الشعرية .

٣ - الأصل في عطف النسق المغايرة بين المتعاطفين ، فلا يصح عطف الشيء على نفسه ، وأجاز بعض النحاة ذلك إذا اختلف اللفظان لترض بلاغى أو بقصد التفسير والتوضيح ومن هذا القسم قول الشاعر (وألقى قولها كذبا وميثنا) حيث عطف (ميثنا) على (كذبا) والمين هو الكذب وهو كذا يكون الشيء قد عطف على نفسه لسبب بلاغى .

البدل

تعريفه : البدل عند النحاة ، هو المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه إثباتاً ونفيّاً وهو تابع بلا واسطة أى من غير واسطة لفظية تتوسط وتذكر بين التابع والمتبوع . وقولهم أنه المقصود بالحكم يبعد من التعريف النعت ، وعطف البيان ، والتوكيد ، ذلك لأنها مكملات للمقصود بالحكم أى متبوعها ، إما بتخصيصه أو إضاحه ، أو رفع الاحتمال عنه ، أو أى وجه من الوجوه التى ذكرناها أما هى فليست مقصودة بالحكم . يبقى بعد ذلك عطف النسق . وعطف النسق ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول ليس مقصوداً بالحكم وهو المعطوف بـ (لا) بعد الإيجاب نحو (جاء زيدٌ لا عمرو) ، وبـ (بل) و (لكن) بعد النفى نحو (ما جاء زيدٌ بل عمرو) ، و (ما جاء زيدٌ لكن عمرو) وواضح أن المعطوف بلا بعد الإيجاب ليس مقصوداً بالحكم لأن الحكم السابق منفى عنه . وأما المعطوف بـ (بل) و (لكن) بعد النفى فإنه ليس مقصوداً بالحكم لأن السابق هو نفى الجبىء ، والمقصود به إنما هو الأول .

والقسم الثانى مقصود بالحكم هو وما قبله ، فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم ، لا أنه المقصود بالحكم وحده ، بل يشاركه فى الحكم غيره ، وذلك كالمعطوف بالواو فى حالتى الإثبات أو النفى نحو (جاء زيدٌ وعمرو) ، (ما جاء زيدٌ ولا عمرو) .

وهذا القسمان يخرجان من تعريف البدل باعتبار أنهما ليسا المقصودين بالحكم .

والقسم الثالث المقصود بالحكم دون ما قبله ، وهو المعطوف بـ (بل) بعد الإثبات نحو (جاءنى زيدٌ بل عمرو) وهذا القسم يخرج من التعريف البدل لأنه وإن كان مقصوداً بالحكم غير أنه توجد واسطة لفظية تذكر بينه وبين

متبوعه ، والبهل تابع بلا واسطة . وينقد ابن هشام تفسير ابن مالك وابنه بدر الدين ابن مالك ومن وافقها لتعريف البـدـل ، ويتهمهم بأنهم جانبوا الصواب .

أقسام البدل :

البدل عند النحاة أربعة أنواع :

١ - بدل الكل من الكل : وهو بدل الشيء مما هو مطابقا ومساويا له في المعنى تمام المطابقة ، أما اللفظ فيختلفان فيه غالبا . نحو قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم) فـ (صراط) الثانية بدل كل من كل من الأولى . وقد سمي ابن مالك ناظم الألفية هذا البدل بـ (البدل المطابق) لوقوعه في اسم الله تعالى نحو (إلى صراط العزيز الحميد الله) فيمن قرأ (الله) بالجر ، إذ يعرب (الله) بدلا مطابقا من (العزيز) . ويرى ابن هشام أن البدل في الآية السابقة لا يقال فيه بدل كل من كل لأن بدل الكل من الكل يطاق على كل ذى أجزاء ، وذلك مستنع في الآية لأن معناه تعالى لا يقبل التجزئة .

٢ - بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كلة ، وضابطه أن يكون البدل جزءا حقيقيا من المبدل منه وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه دون أن يفسد المعنى بحذفه . ويعتبر البدل بدل جزء من كل سواء كان هذا الجزء قليلا أو مساويا أو أكثر . فيجوز أن تقول (أكلت الرغيف ثلثه) و (أكلت الرغيف نصفه) ، وأكلت الرغيف ثلثيه) . ولا بد من اتصال بدل الجزء من الكل بضمير يرجع على المبدل منه ليربط البعض بكلة . ويجب أن يكون هذا الضمير مطابقا لمتبوعه في الافراد والتذكير فروعيهما . ولا فرق بين أن يتصل

هذا الضمير بالمبدل مباشرة أو بلفظ آخر له صلة بالمبدل اتصال الضمير بالمبدل مباشرة نحو قوله تعالى (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا) كثير منهم (حيث جاء) (كثير) بدل جزء من كل وهو الواو الأولى في (عموا) والثانية في (صموا) عائدة على كثير ، لأنه مقدم رتبة ، إذ التقدير نحو (ثم عموا كثير منهم وصموا) والذي يحمل على ذلك أنه لو جعل بدلا من الواوين معالزم توارد عاملين على معمول واحد . واتصال الضمير بلفظ آخر له صلة بالمبدل نحو (قابلت المسافرين إلى الخارج أربعة منهن) فالضمير العائد على المبدل منه متصل بـ (من) الجارة المتعلقة بالمبدل .

وقد يغنى عن الضمير في إفادة الربط (أل) أ اللبس نحو (إذا رأيت والدك قبله اليدا) أى (يده) ، أو (إلا) في الاستثناء إذا كان المبدل منه هو المستثنى منه في كلام تام حيث يحذف في المستثنى النصب على الاستثناء أو الاتباع على البدلية نحو (ما نجح الطلاب إلا واحدا أو واحد) .

وقد يكون الضمير العائد على المبدل منه غير موجود فيقدر نحو قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) أى منهم .

٢ - بدل الاشتمال : وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال ، ولتوضيح تعريف ابن هشام نقول أن بدل الاشتمال تابع يقصد به تعيين وتوضيح أمر في متبوعه من الأمور العارضة الطارئة التي ليست جزءا أصيلا من المتبوع ويشتمل على هذا الأمر ويدل عليه (العامل) في المبدل منه ولكن بطريقة إجمالية ، لأنه لا يليق نسبته إلى ذات المبدل منه ، نحو (أحميني زيدٌ هله) (أحميني عمروٌ حسنه) (سرق زيدٌ ثوبه) (سرق زيدٌ فرسه) فالعلم والحسن بدل اشتمالا وكلاهما يعين أمرا مرضيا في المتبوع ، لأنه لا يدخل في

تكرين الذات ويشامهما الالهجاب إجمالاً ، ولكن لا يناسب نسبته إلى ذات (زيد) التي هي عظم ولحم ودم ، فبينهم أن المقصود نسبة الالهجاب إلى صفة من صفاته ، وكذلك الثوب والفرس بدل اشتغال ، ويقال فيهما ما ذكرنا ، فالمقصود نسبة السرقة إلى شيء يتعلق بالمتبوع ، فقد دل العامل (الفعل) على البديل بطريقة مجملة ، وهو كبرل البعض من الكل لا بد من اتصاله بضمير يرجع على المبدل منه سواء كان هذا الضمير ظاهراً أو مقدراً . مثال الضمير الظاهر أو المذكور قوله تعالى (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فـ (قتال) بدل اشتغال من (الشهر) والرابط بينهما الهاء المجرورة بـ (في) وهي متصلة بما يتعلق بالبديل . ومثال الضمير المقدّر قوله تعالى : (قتل أصحاب الأخدود النار) بالجر بناء على أن (النار) بدل اشتغال من الأخدود . والتقدير (النار فيه) ويقول بعض النحاة أن أصله (ناره) متصلة بالضمير ، ثم حذف الضمير ونابت عنه (أل) وبديل الاشتغال كبرل البعض لا بد لصحة من صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه مع صحة المعنى عند حذفه ، فمثل (أعجبنى على أخوه) بدل إضراب لا بديل اشتغال لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول .

٤ - البديل المباين أى المغاير المبدل منه . وينقسم هند ابن هشام إلى ثلاثة أقسام ، ولا بد في كل من الأقسام الثلاثة أن يكون البديل هو المقصود بالحكم ، والبديل المباين بألفه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمتبوع (المبدل منه) وتقسم ابن هشام للبديل المباين إلى ثلاثة أقسام يتبع حالة المبدل منه .

فالقسم الأول : يسمى (بدل الفاظ) وبديل الفاظ يحدث عندما لا يكون المبدل منه مقصوداً ألبتة ، ولكن سبق إليه اللسان ، والمقصود ببديل الفاظ ، بدل عن اللفظ الذي هو غلط وليس المقصود أن البديل نفسه هو الغلط كما قد

يتوهم البعض ، مثال ذلك (مُدَى) في قول ابن مالك : (خذ نبلا مُدَى)
فيكون هذا اللفظ بدل غلط إذا أراد المتكلم الأمر بأخذ المدى فسبقه لسانه
إلى النبل .

والقسم الثاني يسمى (بدل النسيان) ويحدث بدل النسيان إذا قصد المتكلم
المبدل منه ، ولكنه تبين فساد رأيه بعد ذكره المبدل منه ، فيكون البدل
شيء ذكر نسيانا . فـ (مُدَى) في المثال السابق (خذ نبلا مُدَى) يكون
بدل نسيان إذا أراد المتكلم الأمر بأخذ النبل ، ثم تبين له فساد رأيه ، وأن
الصواب الأمر بأخذ المدى .

ويقرر ابن هشام أن ابن مالك وكثيراً من النحاة لم يفرقوا من القسمين
السابقين (بدل الغلط و بدل النسيان) وسموهما معا (بدل الغلط) وهو يعال
ذلك بأنهما قريبان من بعضهما غير أن بدل الغلط يتعاق باللسان ، وبدل
النسيان يتعلق بالعقل .

والقسم الثالث : من البدل المبين هند ابن هشام يسمى (بدل الاضراب)
أو (بدل البداء) ويجوز هذا البدل عندما يقصد المتكلم كلمة واحدة من المبدل
منه والبدل ، وذلك بأن يذكر المبدل منه قصداً ، ثم يضرب عنه ويتركه من غير
أن يتعرض له بنى أو باثبات . ونمثل لهذا القسم من البدل المعين بمثل ابن مالك
السابق (خذ نبلا مُدَى) ، ويحدث هذا إذا كان المتكلم أراد الأمر بأخذ
النبل ، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى ، وجعل الاول أى النبل في حكم
المتروك ويتضح لنا سبق مما أن (مُدَى) في قول النحاة (خذ نبلا مُدَى)
يحتمل أنواع البدل المبين الثلاثة وذلك باختلاف التقادير . ويرى ابن هشام
أن الأحسن في البدل المبين بأقسامه الثلاثة أن يؤتى بـ (نبل) فيقال (خذ نبلا

بل مدى (لئلا يتوهم أن (مدى) صفة لنبل ، وأن المقصود (نبلا حاداً) ، وإذا أتى ببل خرج (مدى) عن كونه بدلاً وصار عطف نسق .

أحكام الابدال :

١ - يبدل الاسم الظاهر من اسم ظاهر مثله نحو (خالد) في (جاء أخوك خالد) ، و (نصف) في (أثمرت الأشجار نصفها) ، و (علم) في (أعجبت خالد علمه) ، و (زيبيا) في (أكلت ثمرا زيبيا) ، و (فرسا) في (لقبت رجلا فرسا) .

٢ - لا يبدل الضمير من الضمير لعدم وروده عن العرب . وعلى ذلك فتحو (أنت) في (قمت أنت) ، وكاف الخطاب في (مررت بك أنت) يعرب توكيدا باتفاق من النحاة . وكذلك (إيتاك) في نحو (رأيتك إيتاك) عند الكوفيين ويتفق معهم ابن مالك ، لأنه لا فرق ههنا في تأكيد الضمير المتصل بالضمير المنفصل . ويرى البصريون أن (إيتاك) في المثال السابق يعرب بدلا : لما ثبت عن العرب كما نقل سيبويه ووافقه عليه النحاة الذين جاءوا بعده ، من أنهم كانوا إذا أرادوا التوكيد أتوا بالضمير المرفوع المنفصل فيقولون (جئت أنت) و (رأيتك أنت) ، و (مررت بك أنت) فيتحذف لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في حالتي النصب والجر . وذهب الكوفيون ويتفق معهم ابن مالك ، إلى الضمير الثاني في حالتي النصب والجر توكيد الاول كما هو في حالة الرفع ولو كان موافقا له نحو (إيتاك) في (رأيتك إيتاك) ، و (كاف الخطاب) ، في (مررت بك بك) .

٣ - لا يبدل ضمير من اسم ظاهر ، أما ما ورد مما يوم ذلك نحو (رأيت زيدا إياه) فهو من وضع النحاة ، ولم يسمع عن العرب .

٤ - يجوز أن يبدل الاسم الظاهر من الضمير سواء في ذلك بدل الكل أو البعض أو الاشتغال أو المباشرة :-

فإن كان الضمير للغائب فإن الاسم الظاهر يبدل منه دون أى شروط نحو قوله تعالى (وأسرّوا النجوى الذين ظلموا) حيث أبدل اسم الموصول أى الاسم الظاهر (الذين) من الضمير فى (أسرّوا) وهو وار الجماعة بدل كل من كل بدون شروط . وهذا هو وجه من أوجه إعراب (الذين) . و (للذين) فى هذه الآية وجهان آخران من الإعراب هما :

١ - أنها فاعل للفعل (أسرّ) أما واو الجماعة فهى ليست ضميرا وإنما هى علامة على الجمع على لغة (أكلونى البراغيث) .

٢ - أنها مع صلتها (الذين ظلموا) مبتدأ مؤخر ، وجملة (أسرّوا النجوى) خبر مقدم .

ومثال إبدال الظاهر من الضمير بدل بعض نحو (محمدٌ أو ثقته يديه) حيث جاء (يديه) بدل بعض الضمير (هاء الغائب) فى (أو ثقته) .

ومثال إبدال الظاهر من الضمير بدل اشتغال نحو (محمدٌ أحترمتُهُ تفكيره) حيث جاء الاسم الظاهر (تفكيره) بدل اشتغال من ضمير الغائب فى (أحترمتُهُ) .

ومثال إبدال الظاهر من الضمير بدل غلط نحو (إبراهيم ضربته فرسه) حيث جاء الاسم الظاهر (فرسه) بدل غلط من ضمير الغائب فى (ضربته) .

فإن كان الضمير للحاضر سواء كان المتكلم . أو المخاطب فيبدل منه الاسم الظاهر بشرط ، هذا الشرط هو أن يكون واحد من ثلاثة :

الأول : أن يكون بدل بعض من كل . مثال إبدال الاسم الظاهر من ضمير المخاطب نحو (أعجبتني وجهك) فـ (وجه) بدل بعض من كل من ضمير المخاطب (تاء) المخاطب في (أعجبتني) ونحو قوله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) حيث جاء الاسم الظاهر (من) الموصولة بـ بدل بعض من كل من ضمير المخاطب في (لكم) .

والثاني : أن يكون بدل اشتغال نحو (أعجبتني كلامك) حيث أبدل الاسم الظاهر (كلام) من تاء المخاطب في (أعجبتني) أى من الضمير . ونحو قول النابغة الجعدي من قصيدة أنشدها بين يدي الرسول عليه السلام :

بأخنا السماء مجدنا ومماؤنا وإننا لنرجو فوق ذلك مظاهرا

حيث أبدل الاسم الظاهر (مجدنا) بدل اشتغال من ضمير المتكلم البارز الواقع فاعلا وهو (نا) الفاعلين .

والثالث : أن يكون بدل كل مفيد للاحاطة نحو قوله تعالى (تكون لنا هيدا لأولنا وآخرنا) حيث جاء الاسم الظاهر (أول) بدل كل من الضمير (نا) ، وهو مفيد للاحاطة والشمول لأن المراد بأولنا وآخرنا (جميعنا) على عادة العرب من ذكر طرفي الشيء وأرادة جميعه . ويمتنع إبدال الاسم الظاهر إذا لم يفد البديل أو يدل على الاحاطة فان كان بدل كل من كل ، أو اقتضى بعضا بأن دل على البعضية ، أو دل على اشتغال ، وبخلاف الأخص مع هذا الرأي أن يحيز نحو (رأيتك زيدا) ، و (رأيتني همرا) على أن (زيدا) و (همرا) بدلان من الكاف والياء المنصوبين بخلاف (رأيتك)

و (رأيتنى) ووجه الامتناع عدم الفائدة إذ ينفى أن يعيد البديل ما لم يفده المبدل فيه .

٥ - يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله ، الاسم نحو (إنك ابتهاجك) احتمال إليك القلوب وجذبها نحوك) حيث أبدل الاسم الظاهر (ابتهاج) من الاسم وهو ضمير المخاطب في (إنك) .

ومثال إبدال الفعل من مثله نحو قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق آثاما ، يضاعف) حيث جاء الفعل (يضاعف) بدل احتمال من الفعل (يلق) لأن لى الآثام يستلزم مضاعفة العذاب - وبعض النحاة يعتبرونه بدل كل من كل لأن مضاعفة العذاب هى لى الآثام .

ويشترط في إبدال الفعل من الفعل اتحاد الفعلين في الزمان الماضى والحاضر والمستقبل دون النوع كما في العطف ، فيجوز (إن جئتني للزيارة أكرمك) ولا يبدل الفعل من الفعل بدل بعض ولا بدلا مباينا هند البصريين ، وأجازهما بعض النحاة ومثلوا لإبدال الفعل من الفعل بدل بعض بقول العرب (إن تصل تسجد لله يرحمك) فالفعل (تسجد) بدل بعض من الفعل (تصل) ومثلوا لإبدال الفعل من الفعل بدلا مباينا بنحو (إن تطعم الفقير ، تكسبه ، تثب) حيث جاء الفعل (تكسبه) بدلا مباينا من الفعل (تطعم) والذي يدل على أن البديل فيما سبق هو الفعل وحده لا الجملة ، أن الفعل التابع يشارك متبوعه في نصبه وجزمه فهو من قبيل بدل المفرد . ومما يجدر بنا ذكره في هذا المجال أن بعض النحاة يرى جواز إبدال الفعل من اسم يشبهه والعكس أى إبدال الاسم الذى يشبه الفعل من الفعل كما جاز ذلك في العطف . مثال إبدال الفعل من اسم يشبهه نحو (محمد متقى بخاف ربه) فالفعل (بخاف) بدل من (متقى)

وهو اسم يشبه الفعل لأنه اسم فاعل عامل . ومثال ابدال الاسم الذى يشبه
الذمل من الفعل نحو (محمدٌ يخاف ربّه - متّق) ويختلف النحاة فى هذا
النوع إذ يرى بعضهم أن الاسم الذى يشبه الفعل هما (متّق) يعرب
خبراً ثانياً .

أما ابدال الجملة من الجملة فنحو قوله تعالى (أمدّكم بما تعلمون - أمدّكم بأنعام
وبنين) حيث جاءت جملة (أمدّكم) الثانية بدل بعض من كل من جملة (أمدّكم)
الأولى ، لأنها أخص منها لأن (ما تعلمون) يشمل الأنعام وغيرها . وقد تبدل
الجملة من الجملة بدل اشتغال كقول الشاعر :

أقول له ارحل لا تُقيمَنَّ عندنا وإلا فكن في السر والجهر مُسئلاً

حيث جاءت جملة (لا تقيمَنَّ) بدل اشتغال من جملة (ارحل) إذ يلزم
من الرحيل عدم الإقامة . أمّا ابدال الجملة من الجملة بدل كلّ ، فمنه بعض
النحاة وأجازوه آخرون بشرط أن تكون الجملة الثانية أول من الأولى على بيان
المراد نحو (اقطع هنقود العنب اقطعه) ولا يحتاج بدل الجملة من الجملة إلى ضمير
يعود المبدل منه لتعذر عودته على الفعل أو على الجملة .

وقد تبدل الجملة من المفرد كما فى نحو قول الفرزدق فى الشكوى :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشّام أخرى كيف يلتقيان ؟

حيث أبدل جملة (كيف يلتقيان) من الاسم المفرد وهو (حاجة)
(أخرى) ، بدل كلّ وسوغ ذلك أن الجملة فى التقدير بمنزلة المفرد ، والتقدير
(إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذّر التقائهما) فأولت الجملة بالمصدر المريح .

٦ - يجوز إبدال اسم من اسم مضمّن معنى حرف استفهام أو حرف شرط ، وفي هذه الحالة يذكر الحرف مع البديل . مثال إبدال اسم من اسم مضمّن معنى حرف استفهام نحو (كم مالك ؟ أعشرون أم ثلاثون ؟) ، و (من رأيت ؟ أزيداً أم عمراً ؟) ، و (ماذا صنعت أخيراً أم شراً) . فاسم العدد (عشرون) وما عطف عليه في المثال الأول ، بدل تفصيل من (كم) . واسم العلم (زيداً) وما عطف عليه في المثال الثاني بدل من (من) والمصدر (خيراً) وما عطف عليه في المثال الثاني بدل من (ما) . وقرن الجميع بالهمزة لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام . والأمثلة توضح لنا أن الاستفهام الذي يتضمنه المبدل منه (المتبوع) قد يكون عن الكمية أو لمقدار كما في المثال الأول ، أو عن تعيين الذات كما في المثال الثاني أو عن معنى من المعاني كما في المثال الثالث .

ومثال إبدال اسم من اسم مضمّن معنى حرف شرط نحو (من يقيم - إن زيداً وإن عمرو - أقم - معه) ، و (ما نصنع - إن خيراً وإن شراً - نجز به) ، و (متى تسافر - إن غداً وإن بعد غد - أسافر معك) فـ (زيد و عمرو) في المثال الأول ، بدلان من (من) بدل تفصيل ، و (خيراً و شراً) في المثال الثاني ، بدلان من (ما) الشرطية ، و (غداً و بعد غد) في المثال الثالث بدلان من اسم الشرط (متى) . وقد قرن كلٌّ منها بـ (إن) لتضمن المبدل منه معنى الشرط . والأمثلة السابقة تدل على أن الشرط الذي يتضمنه المتبوع قد يكون للعقل ، أو غير العاقل ، كما يكون للزمان وللمكان .

- ٢٩٠ -

فهرس

٦	تقديم
٩	المبتدأ - تعريفه
١٢	عامل الرفع فيه - أنواعه
١٩	مسوغات الابتداء بالنكرة
٢٩	تقديم المبتدأ على الخبر
٢٨	تقديم الخبر على المبتدأ
٣٣	حذف المبتدأ
٣٨	الخبر : تعريف ، أنواعه
٥١	تقديم الخبر على المبتدأ
٥٦	حذف الخبر
٦٤	تعدد الخبر
٦٧	النوصخ ثلاثة أقسام :
٧٢	الأول : الأفعال الناقصة التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر
٧٥	توسط الخبر بين الفعل الناقص واسمه
٧٧	تقديم خبر الفعل الناقص عليه
٨٥	ما تنفرد به كان عن بقية أخواتها
٩٢	(٢) أفعال المقاربة وأفعال الرجاء وأفعال الشرع
١٠٨	(٣) الأحرف التي تعمل عمل الأفعال الناقصة (ما ، لا ، لات ، إن)
١٢٥	الثاني : الأحرف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر (إن) وإخوانها
١٢٩	همزة (إن) ، كسرهما وفتحهما
١٤١	دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة

- ١٤٨ المطف على أسماء إن وأخواتها قبل مجيء الخبر
١٤٩ تخفيف إن وأخواتها
١٦١ لا التافية للجنس
١٧٧ الثالث : الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر
فتنصيها مفعولين : -
١٨٨ أفعال القلوب : أفعال اليقين وأفعال الرجحان
١٨٠ أفعال التصيير
١٧٦ الإجمال والإلغاء والتعليق
١٩٧ حكاية الجملة الفعلية بعد القول
٢٠٢ الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل
٢٠٦ الجملة الاسمية التي لها موقع من الأعراب
٢١١ الجملة الاسمية التي لا محل لها من الأعراب
٢١٥ النواحي :
٢١٧ (١) النعت : حقيقي وسببي
٢١٩ النعت الحقيقي
٢٢٢ النعت السببي
٢٢٤ الأشياء التي تسمى نعتا
٢٢٩ تعدد النعت والمنعوت وأحكام ذلك
٢٣٤ حذف المنعوت والنعت
٢٣٧ (٢) التوكيد المعنوي : ألفاظه - شروطه
٢٤٤ التوكيد اللفظي
٢٤٥ توكيد الاسم الظاهر توكيدا لفظيا

٢٤٦ توكيد الفعل والحرف توكيدا انظريا

٢٥٠ (٣) العطف : عطف البيان

٢٥٤ عطف النسق - حروفه

٢٧٢ العطف على الاسم (الظاهر - والمضمر)

٢٧٥ عطف الفعل على الفعل

٢٧٦ حذف حرف العطف مع معطوفه

٢٧٨ (٤) البدل - تعريفه - أنواعه

٢٨٢ أنواع البدل المبين عند ابن هشام

٢٨٤ أحكام الابدال

تم هذا الكتاب بعون الله